تأثير العولمة الإعلامية على قيم الاستهلاك
عند الشباب في الأردن

إعداد
دانية أسعد سعيد عبد الباري

المشرف
الأستاذ الدكتور إبراهيم عثمان

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
علم الاجتماع

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

كانون الأول،٢٠٠٩

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة(تأثير العولمة الإعلامية على قيم الاستهلاك عند الشباب في الأردن)

وأجيزت بتاريخ: ٢٠٠٩/١١/٨.

أعضاء لجنة المناقشة:	التوقيـــــــــــــــــع
الدكتور إبراهيم عيسى عثمان، مشرفاً **أستاذ - علم الاجتماع.**	....
الدكتور إدريس فالح العزام، عضواً **أستاذ - علم الاجتماع**	....
الدكتور مجد الدين خيري خمش، عضواً **أستاذ - علم الاجتماع**	....
الدكتور فايز عبد القادرالمجالي، عضواً **أستاذ - علم الاجتماع(جامعة مؤتة)**	....

الإهداء

إلى أشقائي ...

دينــــــــــــا،

عمـــــــــــــاد

و فــــــــــادي.

شكر وتقدير

لكل من علمني حرفا في الأبجدية الأولى

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

تأثير العولمة الإعلامية على قيم الاستهلاك عند الشباب في الأردن

إعداد
دانية أسعد سعيد عبد الباري

المشرف
الأستاذ الدكتور إبراهيم عثمان

ملخـــــص

تناولت هذه الدراسة أثر العولمة الإعلامية على قيم وأنماط السلوك الاستهلاكي عند الشباب الجامعي في الأردن وذلك من خلال ربط عادات الاستهلاك بالقيم المكتسبة عند الشباب في الأردن، وذلك في سبيل كشف تأثير إعلام العولمة على أنماط الاستهلاك وارتباط العولمة الإعلامية بالهوية الثقافية لا سيما هوية الشباب الثقافية.

جمعت الدراسة بين الجانبين النظري والميداني، ومن خلال التحليل أمكن التعرف إلى الدافع خلف سلوك الشباب الاستهلاكي وذلك بناء على افتراض مفاده أن إعلام العولمة يؤثر في القيم وأنماط السلوك عند الشباب.

وقد تألفت عينة الدراسة من ٣٠٠ طالب وطالبة، منهم ١٠٠ من جامعة فيلادلفيا كجامعة خاصة و ٢٠٠ من الجامعة الأردنية كجامعة حكومية وهي عينة قصدية طبقية، توزعت إلى فئات على أساس الجنس أولا، حيث تكونت العينة من عدد مماثل من الذكور والإناث، وثانيا تم الاختيار على أساس التخصصات العلمية مقابل التخصصات في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، كما تم توزيع العينة على أساس السنة الدراسية، وبما يعادل نسبة كل فئة في مجتمع الدراسة في الحالتين.

أما الأساليب الإحصائية فقد تضمنت اختبارات (One Sample T-test)، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعادات الاستهلاك، استخدام اختبار One Way Analysis of variance (ANOVA)، اختبار (شيفيه) للمقارنات البعدية لعادات الاستهلاك، إضافة للنسب والتكرارات.

أظهرت الدراسة أيضا أن الدين ليس له إلا تأثيرا ضعيفا في عادات الاستهلاك السائدة بين الشباب، كذلك فإن مكان السكن (الحضر، الريف، المخيمات) لم يحدث فرقا في عادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن.

من ناحية أخرى أظهرت الدراسة أن هناك فرق في عادات الاستهلاك لدى هذه الفئة وذلك تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية، وكان ذلك الفرق لمصلحة الطلبة الذين يعيشون مع آخرين مقابل من يعشون مع الأب، أما المستوى التعليمي للوالدين فقد بينت الدراسة أنه ليس ذو تأثير في عادات الاستهلاك لدى فئة الشباب في الأردن.

وعكست الدراسة وجود أثر لمتغير عدد أفراد الأسرة في عادات الاستهلاك لدى الشباب، فيما أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فرق في عادات الاستهلاك تبعا لمتغير دخل الأسرة الشهري، وهذا ينطبق أيضا على متغير معدل المصروف اليومي وأثره في عادات الاستهلاك لدى الشباب، وتوصلت الدراسة بناء على نتائجها إلى صياغة عدد من التوصيات.

الفصل الأول

مدخـل إلـى الدراسـة

المقدمة:

بدأت العولمة بالتشكل كظاهرة واضحة الملامح منذ العقد الثالث من النصف الثاني للقرن العشرين، من خلال التركيز على البعد الاقتصادي(الصناعي الامبريالي)، واستكملت تشكلها هذا بإقامة نظام عالمي ما بعد الحداثة، إذ يعمل من يملك " القوة " على تحقيق مصالحه الاقتصادية من خلال فرض نموذجه الاجتماعي - الثقافي، الأمر الذي أخذ يسهم في تشكيل أنماط سلوك الفرد وأفكاره ومشاعره وتوجيهها، وجعله فردا عالميا بمواصفات النموذج العالمي وبالشكل الذي يضمن ديمومة النظام الاقتصادي العالمي صاحب السيادة. ويعد فرض نظام الاقتصاد الحر من أدوات وغايات البعد الامبريالي، إضافة إلى خلق أسواق للسلع والخدمات من خلال تحفيز وتشجيع المزيد من الرغبة في الاستهلاك وفق أنماط تتماشى وطموح ومصالح المنتج أولا لا المستهلك.

لقد تعاظمت أهمية وسائل الاتصال والإعلام ضمن هذا الإطار تحديدا، فأصبح من الضرورة بمكان امتلاكها أو امتلاك القدرة للنفاذ عبرها، بغية تحقيق الترويج والتوجيه من خلالها.
إن هذه الوسائل بانتشارها، إضافة للتطور المهول الذي طرأ ويطرأ عليها تكنولوجيا أو تقنيا، أصبحت تعد من أهم سبل تحقيق أهداف المستحوذين على القوة في العالم اليوم. فوسائل الإعلام بما تملكه من تقنيات ومعرفة، تساهم إلى حد كبير في تشكيل وجهات النظر وأنماط السلوك لدى الجمهور، ويمثل الشباب أبرز وأهم الفئات المستهدفة نظرا لاتساع رقعة المساحة التي تحتلها هذه الفئة في الهرم الاجتماعي، لا سيما في مجتمعات الدول النامية، والمجتمع الأردني على وجه الخصوص محل الدراسة هنا، إذ تمتاز هذه الفئة، بمرونة واستعداد كبيرين لتقبل كل ما هو جديد، غريب وملفت، مما جعلها الفئة الأكثر استهدافا على مستوى الخطاب الإعلامي بكافة أشكاله (المقروء، المرئي والمسموع بالإضافة للإعلام متعدد الوسائط)، نظرا لسهولة جذبها وإغرائها أو استثارتها.

ولا تفوتنا الإشارة هنا إلى أن ظاهرة العولمة الإعلامية تكرس لدى الجمهور الاعتبار القائم على أن النموذج المصدر عبر الإعلام نموذج "معيار"، يسهم في تشكيل مقياس نظرة الفرد لذاته وفهمه لها وللبيئة وذلك في مختلف المجتمعات والثقافات، مثال على ذلك ما ينتجه الإعلام

الحديث من نمذجة لطبيعة الشخصية التي يصدرها لجمهور الشباب، إذ يحيطها بهالات البريق لتصبح قدوة تحتذى في أنماط السلوك والاهتمام والتفكير والطموح.
من هنا أصبح من المهم جدا دراسة ومعرفة علاقة وسائل الإعلام في ظل العولمة بأنماط السلوك الاستهلاكي لدى الشباب واتجاهاتهم، خاصة فيما يتعلق بطبيعة تلك القيم التي تشكل الدافع والموجه الأول لسلوكه.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

احتل الإعلام مكانة ودورا مؤثرا في المجتمع لا سيما المجتمع الحديث، فلا يمكن تجاهل دوره الذي يتمثل في سرعة وحرية نقل المعلومات، وإمكانية الاتصال في أي وقت ومن أي مكان، وبالتالي يظهر أثر آخر للإعلام يكمن في اكتساب الأفراد للقيم من جهة والتأثير على أنماط السلوك السائدة من جهة أخرى.

هناك من ينظر إلى الإعلام على أنه الناقل للمجتمعات الغربية من مرحلة الحداثة الى مرحلة ما بعد الحداثة، فقد فعل قيما مهمة كالنقدية والموضوعية ورشد قيم أخرى كالفردية والعقلانية في تلك المجتمعات، أما أثره في غير تلك المجتمعات فقد تمثل بالنسبة للمجتمع العربي، بما أحدثه الإعلام من تغير في كثير من الأفكار والقيم والممارسات السلوكية، فهو يعمل على حفز وتوجيه الأفراد نحو الممارسات الديمقراطية. وبعيدا عن كون وسائل الإعلام وسيطا لنقل وتبادل المعلومات والثقافات، فإن خطورتها تكمن فيما تلعبه من دور في العولمة، يتركز في البعد الثقافي للرسالة الإعلامية التي تبث، فالإعلام يقوم بتكريس بث مجموعة القيم والنظم وأنماط السلوك التي تقوم على أسس مبنية على مدى قدرات المجتمعات والأفراد الشرائية (مدى قدرة هذه المجتمعات على الاستهلاك الترفيهي أو الترفي) والتي تصبح فيما بعد ثقافة مشتركة بين هذه الفئات على مستوى العالم، إضافة إلى خلق رغبات وأسواق جديدة للاستهلاك من خلال معاينة مدى القدرة الحقيقية للإنفاق على المتعة والترفيه والمكانة.

نسلط الضوء هنا على أثر العولمة الإعلامية في تشكيل القيم الموجهة للاستهلاك وأنماطه لدى الشباب، فمن الملحوظ ازدياد اهتمام هذه الفئة يوما بعد يوم بتوفير الكماليات على اعتبار أنها باتت من الضرورات الملحة التي لا يمكن للفرد الشاب أن ينسجم في بيئته ومجتمعه وحياته العامة دونها بغض النظر عن ضرورة وإمكانية توفير الحاجات الأساسية على المستوى الوظيفي أو المعاشي في حياة الأفراد والمجتمع. ويمكن ملاحظة ذلك أيضا من خلال الاهتمام المفرط بمتابعة آخر الصيحات ومواكبتها سواء في الملابس، المنتجات السمعية البصرية

كالأغاني المصورة والألعاب الإلكترونية والأفلام، أجهزة الاتصال ووسائط نقـل المعلومـات الحديثة وغيرها من المظاهر الاستهلاكية المنتشرة، كارتياد المطاعم والمحـال التجاريـة ذات الصبغة العالمية،ومن الملاحظ أيضا أن هذا النمط من السلوك الاستهلاكي قد ازداد وطأة بشكل متزامن مع تزايد وانتشار مظاهر الانفتاح والاتصال مع العالم الخارجي، بحيث بدأت كثير من أنماط السلوك والأفكار وأساليب الحياة المغايرة لما هو سائد تنبعث فـي أوسـاط المجتمعـات المحلية وخاصة وسط الشباب فيها والآخذ بدوره في تبني هذه الأنماط عن قصد أو غير قـصد، مما يكشف في نهاية الأمر عن حقيقة مفادها أن ناتج عملية الاتصال ونقل المعلومات ليس تثاقفاً معرفيا مجردا بقدر ما هو نشر وعولمة لأسلوب حياة ولنمط فكري وسلوك اجتماعي معاشـي بعينه.

بهذا تتلخص مشكلة الدراسة في البحث حول علاقة الإعلام في عصر العولمة بالقيم التي تشكل الدوافع ومعايير الضبط للسلوك الاستهلاكي المنتشر بين فئة الشباب في الأردن، والتعرف على طبيعة الميول والاتجاهات لهذا السلوك، كما تحاول الدراسة أيضا الكشف عن مدى تفاوت فيمـا يتعلق بالسلوك الاستهلاكي بين فئات الشباب على أساس الجنس وتبـاين الوضـع الاجتمـاعي الاقتصادي، والتخصص ومدى تأثير عامل التدين ودرجته على سلوك هذه الفئة ، ثم من خـلال توزيع مجتمع الدراسة جغرافيا حسب الشريحة الممثلة إلى(بدو،ريف،حضر،المخيمات).

تهدف الدراسة إلى محاولات عدة هي:

أولا: الكشف عن العلاقة بين نمط الاستهلاك السائد بين الشباب والإعلام.

ثانيا: الكشف عن العلاقة بين العولمة ونمط الاستهلاك السائد بين الشباب.

ثالثا: الكشف عن علاقة العولمة الإعلامية بترتيب سـلم الاهتمامـات أو الأولويـات عنـد الشباب.

رابعا: بيان التفاوت بين فئات الشباب في تأثرهم بوسائل الإعلام على أساس تباين الجنس و التخصص الجامعي، والشريحة(بدو، ريف، حضر) والأوضاع الاجتماعية الاقتصادية.

خامسا: بيان أثر متغير التدين كعامل وسيط في علاقة الإعلام بأنماط الاستهلاك.

بناء على ما جاء في مشكلة الدراسة وأهدافها، ستتم المحاولة في هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

التساؤل الأول: ما درجة ارتباط أنماط سلوك الاستهلاك لدى الشباب بالإعلام فـي عـصر العولمة.

التساؤل الثاني: ما درجة التباين بين فئات الشباب في تأثرهم بوسائل الإعلام، وذلك على أساس تباين الجنس، طبيعة التخصص، والشريحة والوضع الاجتماعي والاقتصادي.

التساؤل الثالث: ما دور التدين في صياغة علاقة وسائل الإعلام بأنماط الاستهلاك وقيمه لدى الشباب.

التساؤل الرابع: ما العلاقة بين نمط الاستهلاك السائد بين الشباب وبين طبيعة أو نوع الاهتمامات والأولويات السائدة عند هذه الفئة.

التساؤل الخامس: ما مدى قدرة المجتمع الحقيقية على ضبط نمط السلوك السائد عند الشباب لا سيما نمط الاستهلاك.

الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة عامة للدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاستهلاك وأنماطه والعوامل المؤثرة فيه تبين أن هناك عددا من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من خلال مقاربات اهتمت بوسائط الاتصال، الثقافة، الاتجاهات وسمات الفئات المتأثرة، نورد ملخصا لأهمها:

دراسة للباحث **ياس خضر البياتي(٢٠٠١)**، بعنوان **(الفضائيات، الثقافة الوافدة وسلطة الصورة)**، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة نوعية البرامج التي يفضل الشباب الجامعي مشاهدتها، والتعرف على حجم الوقت الذي يقضيه الشباب في مشاهدة القنوات الفضائية، والتعرف على دور الأسرة والجماعات الاجتماعية في عملية التوجيه، والتعرف على دور الفضائيات أيضا في التقليد والمحاكاة. اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية من ٢٠٠ طالب وطالبة من جامعة السابع من ابريل في ليبيا. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة؛ أن معظم أفراد العينة يقضون وقتا طويلا في مشاهدة التلفاز، كما أن أفضل أوقات المشاهدة ليلا حيث بلغت النسبة ٧٤%، فيما احتلت أفلام العنف والجريمة المرتبة الأولى من اهتمام الشباب بالأفلام ، وقد اهتمت الدراسة بالبحث في الآثار السلبية للتلفاز والفضائيات على الشباب.

أجرت **عجايب سلامة سلمان أبو دعابس(٢٠٠٢)**، دراسة بعنوان **(أثر عوامل الثقافة الفرعية على السلوك الاستهلاكي في الأردن)**، واتصفت الدراسة بأنها وصفية تحليلية وميدانية، إذ هدفت الدراسة كونها وصفية إلى التعرف على عوامل الثقافة الفرعية المؤثرة على السلوك الاستهلاكي، أما من حيث الجانب التحليلي فرمت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين المتغيرات

المستقلة وهي عوامل الثقافة الفرعية (الأصول الفرعية، الديانة، مستوى الدخل، الفئة العمرية والمؤهل العلمي) والمتغيرات التابعة وهي السلوك الاستهلاكي نحو أنماط المأكل والمشرب وأذواق وعادات الشراء، وأسلوب السكن، والعادات المرتبطة بالوسائل الإعلامية.

ضم مجتمع الدراسة الفئات والجماعات الموجودة داخل الأردن ممن ينتمون الى جماعات أثنية تشكل ثقافات فرعية ذات اهتمامات مشتركة، وهم(الشوام، والشيشان، والشركس، والدروز، والأكراد، والأرمن).

وتوصلت الدراسة إلى أن السلوك الاستهلاكي في الأردن يتأثر بعوامل الأصول الإثنية بينما لا يتأثر بعامل المؤهل العلمي الأكاديمي، كما وجدت أن السلوك الاستهلاكي نحو أنماط المأكل والمشرب يتأثر باختلاف الفئة العمرية ومستوى الدخل، بينما لا يتأثر باختلاف الأصول الإثنية والمؤهل العلمي والديانة. كذلك توصلت الدراسة إلى أن أذواق وعادات الشراء للمستهلك الأردني تتأثر باختلاف الأصول الإثنية والفئة العمرية والمؤهل العلمي والديانة بينما لا تختلف أذواق وعادات الشراء باختلاف مستويات الدخل. كما ترى الدراسة أن السلوك الاستهلاكي نحو السكن يتأثر باختلاف الأصول الإثنية والديانة بينما لا يتأثر باختلاف الفئة العمرية والمؤهل العلمي ومستوى الدخل، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن العادات المرتبطة بالوسائل الإعلامية للمستهلك الأردني تتأثر باختلاف الأصول والإثنيات والفئة العمرية والديانة بينما لا تتأثر باختلاف المؤهل العلمي ومستوى الدخل.

في دراسة أجرتها **يسرى زريقة(٢٠٠٤)**، بعنوان**(أثر التلفزيون في نمو ثقافة الاستهلاك)**، وهدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين كل من متغيرات جنس الشباب (ذكور/إناث)، السن، الحالة التعليمية لكل من الأب والأم، مكان الإقامة (ريف/مدينة)، دخل الأسرة الشهري وعدد أفراد الأسرة، وبين نمو الثقافة الاستهلاكية.

تألف مجتمع الدراسة من طلاب جامعة تشرين للعام ٢٠٠٤ وتم توزيعهم على الكليات العلمية والإنسانية، وتم تحديد أفراد العينة بعد معرفة عدد طلاب الجامعة المسجلين في العام الدراسي، بحيث كانت نسبة العينة ٣% وبلغ عدد أفراد العينة ٥٦٢ طالبا و طالبة، وبلغ عدد الذكور ٢٣٢ بنسبة ٤١،٣% وعدد الإناث ٣٣٠ وبنسبة ٥٨،٧%.

وقد توصلت الدراسة إلى قوة وخطورة المد الإعلامي للتلفاز خاصة أنه أصبح في متناول الجميع، فأصبح يشارك كل من الأب والأم في تربية أبنائهم ويسهم في التنشئة الاجتماعية والاستهلاكية فيما تنعكس آثاره على أكلهم وشربهم ولباسهم وعاداتهم، وتقاليدهم، واختيار

أصدقائهم، زياراتهم ومطالعاتهم ودراستهم وأوقات فراغهم، وزادت خطورة التلفاز لتصل إلى التأثير في السلوك والتصرفات والأخلاق والميول للشباب. وأظهرت نتائج الدراسة أن النسبة الأكبر من أفراد العينة رغم تأثرهم بالإعلانات إلا أن ذلك لم يدفعهم لشراء سلع معلن عنها، وأيضا أظهرت الدراسة أن التعليم أصبح عاملا من عوامل زيادة تطلعات الأفراد نحو زيادة الاستهلاك إشباعا لاحتياجاتهم المتطورة.

أجرت **مريم يوسف عبد الله الأنصاري(٢٠٠٤)**، دراسة تحت عنوان**(الشباب العربي والعولمة، مصادر التأثير ومظاهر التأثر)**، سعت الدراسة إلى كشف تأثيرات العولمة ومظاهرها في حياة الإنسان والمجتمع العربي، وتبيان ملامح تأثيراتها الحالية على شريحة الشباب العربي بالذات.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على القنوات الاتصالية الرئيسية التي تصل بها العولمة إلى مجالات التأثير الرئيسية في مجتمعنا ولجأت لهذه الغاية إلى استخدام منهج المسح بالعينة(Survey Sample)، أما مجتمع العينة فكان الشباب من الطلبة الجامعيين، من ذوي مستويات دراسية متفاوتة، وأصول اجتماعية متباينة من الجامعتين الأردنية وجامعة قطر. وقد شملت الدراسة ٢٠٠ طالب وطالبة، وبينت النتائج أن انتماءات الأفراد قد تغيرت وسبب ذلك إنما يعود للانفتاح على العالم الخارجي، وتغيرت بعض العادات لدى أفراد المجتمع العربي للانبهار بالحضارة الغربية، فيما تعرضت النتائج إلى بعض الجوانب الإيجابية للعولمة، إذ بينت الدراسة أن تطوير المعرفة والوصول إلى كل ما هو جديد في مجال التكنولوجيا، ساعد الطلبة في الوصول إلى الأبحاث الحديثة في مجالات العلم المختلفة، إضافة إلى فضلها في توفير قدر أكبر من الديمقراطية والحرية للشباب العربي، وذلك للتعبير عن رأيه وفكره، مما كان له أثر في نفوس الشباب في الجامعتين من أفراد العينة.

أخيرا قامت **لينا زايد صوالحة(٢٠٠٦)**، بإجراء دراسة بعنوان**(تأثير العولمة على بعض أنماط الثقافة الاستهلاكية لدى الشباب الجامعي)**، تم من خلالها معالجة تأثير العولمة على بعض أنماط الثقافة الاستهلاكية للشباب الجامعي الأردني مثل أنماط المأكل، والملبس، عادات التسوق عادات قضاء وقت الفراغ، وذلك من خلال التعرف على الأنماط الاستهلاكية المنتشرة بين الشباب الجامعي، والمصادر التي يستمد منها ثقافته الاستهلاكية، ومعرفة أوجه إنفاقهم لمصروفهم الشهري. وقد جمعت بيانات الدراسة من خلال الاستبيانات التي طبقت على عينة

عرضية مكونة من ٥٠٠ طالب و طالبة تم اختيارهم بطريقة عشوائية بسيطة مـن بـين طلبـة الجامعات الأردنية. وبينت نتائج الدراسة: أن انتشار بعض أنماط الثقافة الاستهلاكية الجديدة لدى الشباب الجامعي مؤشر على حدوث تغييرات واضحة صاحبت الانفتاح الاستهلاكي والتجـاري الواضح في المجتمع الأردني، إلا أن ذلك لم يؤثر في الحرص على التمـسك بتقاليـد الثقافـة العربية، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير العولمـة علـى الثقافـة الاسـتهلاكية المنتشرة لدى الشباب الجامعي من خلال التعرف على: أنماط الاستهلاك المنتشرة بين الـشباب الجامعي، معرفة المصادر التي يستمد منها الشباب ثقافتهم الاستهلاكية، معرفـة أوجـه إنفـاق الشباب لمصروفهم الشهري، وأخيرا معرفة اختلاف أنماط الثقافة الاسـتهلاكية لـدى الـشباب الجامعي وفقا لاختلاف الجامعة.

ويلاحظ من نتائج الدراسات السابقة أجماعها على وجود ارتباط بين العولمة وثقافة الشباب وأنماط الاستهلاك، لكنها اختلفت في تقييمها لأثر هذه العلاقـة، إذ اهتمـت بعـض الدراسـات بالجانب السلبي لهذه العلاقة، بينما تطرق بعضها الآخر إلى الآثار السلبية والإيجابية للعولمـة، كما ظهر هذا في دراسة الأنصاري.

أما بالنسبة لهذه الدراسة: تأثير العولمة الإعلامية على قيم الاستهلاك عند الشباب الأردني؛ فـإن ما يميز هذه الدراسة أنها تسعى للكشف عن تأثير الصورة في قيم الاسـتهلاك عنـد الـشباب الجامعي، كما أنها تسعى لتوضيح طبيعة الوسيط الإعلامي المفضل لدى الشباب وعلاقته بـنمط الاستهلاك السائد بين أفراد هذه الفئة، كما أنها تحاول الكشف عن الثقافة المستبطنة لدى الشباب الجامعي مقابل الثقافة التي يعيشها هذا الشباب والدور الذي تلعبه قيم الاستهلاك فـي ذلك،هـذا إضافة إلى اعتبار متغير التدين كعامل وسيط.

وتمتاز هذه الدراسة الحالية ببعدها المعاصر بل والمتزامن مع تشكل مظاهر التغير الناشئة عـن تأثير إعلام العولمة، كما تمتاز الدراسة بجمعها لمتغيرات لم تظهر في الدراسات الـسابقة مثـل التدين ودرجته، إضافة إلى اعتبار التباين في الشرائح الاجتماعية، كما ركزت علـى الجـانبين النظري والميداني في دراسة علاقة الإعلام المعولم وأنماط الاستهلاك.

الفصل الثاني

الإطـــار النظــــري

المقدمة:

يحمل الانفتاح سمة الاعتدال والمرونة وعدم الانحياز أو التقوقع الثقافي، إلا أن الانفلات على نموذج آخر لم يكتمل بعد يحمل احتمال الانسياق إلى أنماط ثقافية غريبة قد تشكل مصدرا لازدواجية ثقافية غير متوافقة، فحالة الاغتراب الناجمة عن التماهي بين الذات والآخر، الممنوع والمرغوب، الخطأ والصواب، كلها تساؤلات ومشكلات تواجهها الجماعات كما الأفراد على حد سواء، في تحد مصيري للكينونة والكيان، أكون أو لا أكون؟؟، وهذا هو السؤال والتحدي الأكبر والأخطر، الذي إذا ما واجه الفشل أذن ذلك بالانهيار لكامل المبتنى الحضاري، والمضي قدما نحو التخلي عنه وعن الجذور والامتداد التاريخي عبر المكان والزمان وربما عن الوجود بأكمله، وبدء مرحلة من التيه التي قد تطول من جهة، وقد تنتهي من جهة أخرى إما بالاستلاب ثقافيا، و الانجذاب لمشروع الآخر الحضاري كليا، وإما النكوص والتراجع إلى نقطة تاريخية يتم النظر من خلالها للحاضر وقراءته دون موائمة، ورسم صورة المستقبل بالبناء على ذلك، فيما لا يخلو أي من الاحتمالين السابقين من حتمية السقوط في شرك التطرف، وهي سمة انعدام الثقة في الذات الحضارية وقوة حضورها.

إن نموذجا حضاريا لم يكتمل بعد يعني أنه لم ينضج بالقدر الذي يكسبه القدرة على التوصل للشكل النهائي لمجموعة قيمه الإنسانية والاجتماعية والثقافية الثابتة والتي يمكن له من خلالها أن يحدد معايير الضبط للأفراد والجماعات ضمن نسقه العام، فهو نموذج ليبرالي، اقتصادي بالدرجة الأولى يبحث عن ديمومته واستمرار اقتصادياته واستثماراته ونمو أرباحه، ولأنها الغاية الحقيقية والأهم بالنسبة لأصحابه، تصبح الغائية قانونه، إذ لا يألو جهدا في اجتراح الوسائل والسبل لتحقيق غاياته وطموحاته التي لا تحد.

هذا النموذج يعتمد على تنميط العالم على صورته، وذلك في ظل اقتصاد حر تنافسي غير منضبط، تقوم أسسه على الاستغلال والاحتكار، وينعكس هذا من خلال الأفراد والجماعات على حد سواء، إذ يتجلى في الرغبة بالانفصال والانعزال بدعوى الاستقلالية والاستقلال، وهكذا فإنه ثمة مآزق تواجه هذا النموذج من الناحية الاجتماعية تتمثل في حدة التنافس الذي يتسم بالصراع القائم على مبدأ البقاء للأقوى وقد يصل إلى حد التفرد للأقوى، وهنا نتساءل حول مصير قيم الإنسانية في ظل هذا النموذج، نموذج لم يتم ضبطه بعد.

الباب الأول: العولمة

العولمة والتغير الاجتماعي

العولمة؛ ظاهرة موضوعها هو المجتمع البشري في لحظة ما بعد الاتصال، وهي ظاهرة إنسانية السمات، إذ تعتمد في تشكلها أساسا على تثويرعملية الاتصال، بحيث أصبحت هذه العملية تتم بسرعة هائلة، كما أنها أصبحت قادرة على نقل كم لا محدود من المعلومات عبر شبكة لا متناهية من الأطراف المتعددة والمختلفة عبر الزمان والمكان(فضاء مفتوح)، وكنتيجة لهذا التثوير في عالم الاتصال أو بشكل أدق في أداة الاتصال وآليته، انتقل التثوير إلى التغير الاجتماعي الناتج عن عملية الاتصال بطبيعة الحال، ويعد التغير سمة المجتمعات البشرية، إلا أن الظاهرة باتت تتكون بشكل سريع وتتكرر بشكل أسرع وخلال فترات زمنية قصيرة، ولا يحدث هذا على مستوى مجتمع محلي فحسب، وإنما بات يشمل مجتمعات العالم وفي آن معا.

يمثل التغير الاجتماعي على هذا النحو الفائق السرعة وجه العولمة الثقافي والاجتماعي، فبالإضافة لعاملي سرعة الاتصال والكم اللامحدود من المعلومات المتبادلة، فإن العولمة تعتمد كذلك على عمليتي التحليل أو التفكيك و الإحلال أو التحويل، وتلعب كل هذه العوامل دورا في شدة التأثير الناتج عن كل عملية اتصال، وقد أدى ذلك إلى الحد من الانتقائية وحرية الاختيار لنوع وطبيعة المكتسبات، الأمر الذي فرض على المجتمعات نمطا مستحدثا من الثقافة، الأفكار والسلوك في مختلف مناحي الحياة والبني الاجتماعية، فالشرط لوقوع التغير هو التراكم في السمات الاجتماعية الثقافية، بحيث تترابط ببعضها لتكون خبرات ثقافية واجتماعية جديدة تؤدي إلى فرض التغير، فالعولمة تحول شامل في جميع البنى والأنساق في المجتمع.

يتفق النكلاوي(١٩٦٨)، في كتابه التغير والبناء الاجتماعي، مع ما يعتقد به كل من جيرث وميلز Gerth and Mills حول التغير الاجتماعي، فهو تحول يطرأ بالدرجة الأولى على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، كما أنه يطرأ أيضا على النظم وقواعد الضبط للبناء الاجتماعي ضمن فترة محددة من الزمن، والمجتمع هو نمط مركب من العلاقات المشتركة والمتباينة بين الأفراد، وهذه العلاقات متغيرة مما يؤثر على سلوك الأفراد المرتبط بهذه العلاقات فيتغير تلقائيا في ذات الوقت، " فالتغير الاجتماعي معناه التغير في طريقة عمل الأفراد، وفي طريقة تربية الأسر لأطفالها، وفي ضبط الفرد لذاته، وسعيه وراء معنى جديد للحياة."(النكلاوي،١٩٦٨،ص:٨)

في كتابها التغير الاجتماعي، تنظر الجولاني(١٩٩٧)، إلى التغير الاجتماعي على أنـه تعبيـر مختزل للتغير الثقافي- الاجتماعي، فهو يشير إلى ذلك الكل المعقد النامي الذي يحتـوي علـى مظاهر مختلفة بحيث يمكن لكل موضوع منها أن يكون موضوعا لدراسة اجتماعية ديناميكيـة، وتذهب الجولاني للأخذ بنظرية وليم أوجبرن WilliamOgbern ، التي تعنى بأثر التكنولوجيا في عملية التغير الاجتماعي، إذ يؤكد أوجبرن في نظريتـه علـى دور المخترعـات فـي التغيـر الاجتماعي، وقد بينت الجولاني(١٩٩٧) ذلك فيما يلي:

.....

مع كثرة الاختراعات يحدث تراكم في الثقافة المادية بالقدر الذي لا تسايره سرعة التغيـر فـي الجانب اللامادي من الثقافة بحيث تسير غير متلائمة مع ظروف التغير الجديد، ومن ثـم يبـدأ تخاف السنن الاجتماعية بعد التغير الحادث في الجوانب المادية وبذلك يكون تخاف تبني الثقافية المستحدثة عن الأحوال المدنية الجديدة عاملا فعالا في دفع عملية التغير(ص:٨٦)

بناء على ذلك فإن مفهوم التغير الاجتماعي يشير إلى وقوع تغير في تركيـب النـسق الثقـافي للمجتمع، إذ لا يقتصر التغير على تركيب أو عناصر البناء الاجتماعي كالمؤسسات المجتمعيـة (العائلة) أو المؤسسات الدينية، بل يمتد ذلك ليطال جوانب أسلوب الحياة في المجتمع، ومنظومة الأفكار المتبادلة أو المشتركة كالدين والفن والنقل وأساليب قضاء وقت الفـراغ، إضـافة إلـى مجالات أخرى مثل الاتجاه والميل أو الذوق، كل هذه تقع ضمن إطار النسق الثقافي الذي يظهر على شكل أنماط السلوك ومعايير أو قواعد التفاعل الاجتماعي، وهي منطقة التمازج بين ما هو ثقافي وما هو اجتماعي.

ويمكن تعريف العولمة كظاهرة تغير ثقافي اجتماعي على مستوى العالم، فقـد شـكلت تحـديا للثقافات القومية والتقليدية من حيث أسلوب الحياة واتجاهات الأفراد وميولهم وأنمـاط الـسلوك المتبع لديهم وغير ذلك مما يتعلق بجوانب حياة المجتمع الثقافية، أما أدوات العولمة لإحداث هذا التغير فهي وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال الجديدة، ويشكل الاقتـصاد العمـاد و المـسبب الحقيقي لها والدافع وراء ظهورها واستمرارها، كذلك فقد شملت هذه الظاهرة مجالات اجتماعية وسياسية فى جوانب التأثر والتأثير، وبذلك تكون قد حازت أوجها عـدة تحـت مـسما واحـد هو"العولمة".

الكوزموبالتية ..العولمة ..الكونية

تناول كل من ماركس وإنجاز(١٨٩٣) تفسير العولمة تحت مسمى "الكوزموباليتية"، فقد كانا الأسبق إلى سبر واستشراف أهم ملامحها ومظاهرها في ظل نظام رأس المال، "وبدافع الحاجة الدائمة إلى أسواق جديدة تنطلق البرجوازية، إلى جميع أنحاء الكرة الأرضية، فينبغي لها أن تدخل وتتغلغل في كل مكان، وتؤخذ دعائمها في كل مكان وتقيم الصلات في كل مكان"(ماركس،١٨٩٣،ص:٢٢)، "إن البرجوازية لا تعيش إلا إذا أدخلت تغييرات ثورية مستمرة على أدوات الإنتاج، وبالتالي على علاقات الإنتاج أي على العلاقات الاجتماعية بأسرها"(ماركس،١٨٩٣،ص:٢١)، بالفعل فقد أخذت البرجوازية تنتعش وعمت الرأسمالية العالم وسادته، وذلك بأن أتاحت أداة الإنتاج الحديثة - تكنولوجيا الاتصال- الإمكانية لعولمة ليس نمط الإنتاج البرجوازي فقط، وإنما نمطه في الاستهلاك أيضا.يعد التغير في علاقات الإنتاج، تغيرا ثقافيا اجتماعيا، وقد أدى تطوير أداة الإنتاج، إلى وقوع التغير الذي أودى بالطبقات في نسق الإنتاج السابق إلى نسق العولمة، وتشكل نسق طبقي جديد من حيث البناء والعناصر، فالتغير المرتهن بتطوير أداة الإنتاج، يسم عهد البرجوازية بالانقلابات المتتابعة في الإنتاج، وانعدام استقرار العلاقات الاجتماعية، والقلق المستمر وانعدام الاطمئنان، الأمر الذي يودي بالعلاقات الاجتماعية التقليدية وكل ما يرتبط بها من مظاهر للمعتقدات والأفكار التي كانت تحظى بالاحترام والقداسة، لتنهار وتتحال وتندثر، وتحل محلها أنماط مستجدة للسلوك والعلاقات والأفكار لا تلبث بدورها أن تنهار وتتحال قبل أن تثبت وتستقر. وهكذا يتبين لنا مما تقدم أن تأثير العولمة كنمط للإنتاج على البناء والحراك الاجتماعيين، إنما هو تأثير يتخذ شكل التغير المستمر المؤدي إلى ظهور أشكال وأنماط جديدة للحياة دون انقطاع، فالقانون المعمول به هنا يقوم على الإطاحة بكل ما هو تقليدي لصالح كل ما هو حديث.

في كتابه مشكلات اجتماعية راهنة، يعرف ساري(٢٠٠٤)، العولمة بأنها "الانتقال بالاقتصاد والسياسة، الإنسان والمجتمع، الثقافة والعلم، الإعلام والاتصال، من الخاص إلى العام، ومن الداخل إلى الخارج، ومن المحلي إلى العالمي"(ساري،٢٠٠٤،ص:٢٢)، وهي بذلك تتمثل من وجهة نظره بالقدرة على تدويل السلع والخدمات ونقل الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة، الإعلام والمعلومات من الدائرة المحلية الضيقة للدول والمجتمعات إلى العالم الواسع كله دون متطلبات أو عوائق أو حواجز من أي نوع، وهذا ينسجم مع ما سبق وطرحه كل من ماركس وانجاز، فبالتزامن مع انقراض الصناعات الوطنية التقليدية القديمة، فإن صناعات جديدة تظهر

لتحل محلها، وهذه الصناعات لا تستعمل المواد الأولية المحلية فقط، بل والمواد الأولية الآتيـة من أبعد مناطق العالم، وبالمثل فإن منتجاتها لا تستهلك في داخل البلاد فحسب بل فـي العـالم بأسره"بدلا من الانعزال المحلي والوطني السابق والاكتفاء الذاتي، تقوم بين الأمم صلات واسعة، وتصبح متعلقة ببعضها في كل الميادين"(ماركس وانجلز،١٨٩٣،ص:٢٢)

تناول يسين(٢٠٠١)، مفهوم العولمة في كتابه العالمية والعولمة من خـلال مـسماً آخـر هـو الـ"كونية" في كتابه العالمية والعولمة، وعد الثورة العلميـة والتكنولوجيـة أبـرز ملامحهـا، بالإضافة إلى أثرها العميق في المجتمع في ظل نمو واتساع الثورة الاتصالية من ناحية، ووحدة الأسواق العالمية وترابطها العضوي من ناحية أخرى، بالإضافة إلى ظاهرة التكتلات الإقليميـة التي رافقت ذلك[1]، وهنا تجدر الإشارة إلى مفهوم "المزاحمة الحرة" الذي تحدث عنه مـاركس وإنجلز، إذ يقتضي ذلك ظهور النظام الاجتماعي والسياسي المناسب الذي سيرافق هذه العمليـة، وذلك في ظل السيطرة الاقتصادية والسياسية للطبقة البرجوازية.

ويرى يسين(٢٠٠١)، أن الكونية تلتقي مع الكوزموبالتية عند ماركس وانجلز، وذلك من خـلال تأثير القيم الإنسانية المشتركة على صياغة نسق القيم الذي سيحكم الكونية، وأوضح ذلـك مـن خلال آثار العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية التي أدت إلى تواري اعتبارات الجيوبولتيـك لتصعد على أساسها اعتبارات الجغرافيا الاقتصادية، فقد ازداد الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات الدول على مستوى العالم، وحدة الأسواق المالية والنقدية وظهور التكتلات الإقليمية القائمة على اعتبارات اقتصادية، تحول السوق إلى سوق عالمية تـتحكم فيهـا الـشركات دوليـة النـشاط والمؤسسات الدولية كمنظمة التجارة العالمية إضافة إلى قوى السوق التقليدية، فتح الحدود أمـام التجارة الحرة بلا قيود[2]، وهذا ينسجم مع رؤية ساري(٢٠٠٤) للعولمة باعتبارهـا اقتـصادية بالدرجة الأولى"عولمة المصالح الماديـة، والماليـة للـشركات والمؤسـسات والمـشروعات والاستثمارات للأفراد والجماعات"(ساري،٢٠٠٤،ص:١٨١)، وبالنسبة ليـسين(٢٠٠١)، فـإن عولمة الإنتاج والتبادل والاستهلاك والاعتماد المتبادل بين أقطار العالم وثورة الاتصال الكونيـة هي التجليات الأساسية للكونية.[3]

[1] يسين، السيد، العالمية العولمة،ط٢، نهضة مصر للطباعةوالنشروالتوزيع، القاهرة،٢٠٠١،ص٢٣.
[2] المصدر نفسه، ص٣٨-٥٥.
[3] المصدر نفسه، ص ٩٤.

عرف العظم(١٩٩٩) العولمة بـ أنها:

.....

وصول نمط الإنتاج الرأسمالي، عند منتصف هذا القرن– القرن العشرين-إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول الى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج ورأسمال الإنتاج وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله (ص:٩٣)

فالعولمة من وجهة نظر العظم(١٩٩٩)، هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط وقد تمت مظاهرة، فالسلع التي تنتجها الشركات قد تعولمت، بمعنى أنها تميل لأن تصبح أكثر فأكثر تشابها وتجانسا، وفقا لمواصفات محددة مسبقا، وموجهة إلى سوق عولمة هي بدورها، بدلاً من أن تكون موجهة إلى سوق محلية أو إقليمية أو قومية تتطلب مواصفات خاصة بها.[1]

أما حنفي(١٩٩٩)، فيرى أن العولمة عبارة عن دخول جميع الدول في اقتصاد السوق بمواده الأولية، أسواقه وعمالته وتعود إليه فوائض أرباحه وتنمية مدخراته، فالعولمة الاقتصادية من وجهة نظر حنفي تؤدي في النهاية إلى التركيز والتهميش، "تكتل اقتصادي للقوى العظمى للاستثمار بثروات العالم، مواده الأولية وأسواقه، على حساب الشعوب الفقيرة، واحتواء المركز للأطراف"، إلا أن حنفي يضيف بعدا آخر للعولمة في تعريفه هو"ثقافة التدويل"(حنفي،١٩٩٩،ص:١٥٣)، فبالإضافة إلى الهجرة، فإن العولمة تعمل أيضا على شيوع أنماط الاستهلاك الغربية وقيمه، للترويج للصناعات والمنتجات الصناعية، وتصور الحياة على أنها متعة رفاهية، وتبث هذه الثقافة قيمها عبر الأقمار الصناعية والقنوات الفضائية، فيما يشير حنفي إلى عمق التأثير الذي امتد ليطال أساليب الحياة اليومية في الطعام والشراب واللباس والمواصلات والهاتف والتلفاز ونظام التعليم وفرص العمل والمعرفة باللغات الأجنبية.[2]

---

[1] حنفي، حسن، ماالعولمة،ط١، دارالفكرالمعاصر، دمشق،١٩٩٩،ص ١٥٣.
[2] المصدر نفسه،ص٢٢-٢٧.

حول العولمة

إن العولمة إذ تقوم على أساس قانون السوق الحرة، فهي تكشف عن جوهرها من خلال انتشار المعلومات، خلق التجانس بين الجماعات، المجتمعات، والمؤسسات، تفكيـك العوائـق أو رفع الحدود والحواجز، فإنه لا بد هنا من الإشارة إلى ما تحمله العولمة من تحـديات وأخطـار محدقة تتمثل في إحلال سياسة الاختراق الثقافي بدلا من الصراع الإيـديولوجي، الأمـر الـذي سيؤدي إلى نفي الآخر وثقافته، إذ يمكن النظر للعولمة على أنها تلك الأداة لإرادة الهيمنة التـي تطمح إلى سلب الآخر خصوصيته.

يؤكد غليون(١٩٩١)، على أنه ثمة منظومات تقوم عليها العولمة؛ الأولى هي المنظومة الماليـة فنحن اليوم نعيش في إطار سوق واحدة لرأس المال، أما المنظومـة الثانيـة فهـي المنظومـة الإعلامية والاتصالية؛ إذ تشير إلى أنه يمكن لجميع سكان الأرض اليوم – القادرين علـى دفـع الثمن– الارتباط من خلال الصحن الهوائي بالقنوات التلفزية ذاتها الموجودة في كل العالم، والتي توجه في بثها لجمهور عالمي أو معولم أكثر فأكثر لا لجمهور محلي، فيمـا تـشكل المنظومـة الثالثة بالنسبة له المنظومة المعلوماتية والتي تتمثل بشكل جلي في شبكة المعلومات(الإنترنـت)، فهي شبكة واحدة يشارك فيها الأفراد، وينفذون إلى ما تنطوي عليه من معلومات وعروض بعيدا عن الحدود السياسية والخصوصيات الثقافية.[١]

يشير كلارك(٢٠٠٣)، إلى ما ذهب إليه الوظيفيون ومؤيدو العولمة الليبرالية الذين يؤمنون بالأثر التقدمي للعولمة في السلوك الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ويشير إلى ما يذهب إليه هؤلاء من تأكيد على فاعلية لتعاون التقني في إدارة المشكلات المادية مما سيؤدي في النهاية إلى تكوين بنية فوقية من السلوك السياسي تتلاشى فيها سيادة الدول القومية بصورة مطردة، وتصبح غير مهمة. يوضح كلارك العولمة بوصفها خاصية من خصائص النشاط الاقتصادي بحيث تعني العولمة تكامل الاقتصادات القومية نتيجة الأنشطة المتخطية حدود القومية التي تضطلع بها الشركات أو المؤسسات من خلال تلبية احتياجات الرأسمالية الأولى، ويستعين بوجهة نظر فرانسيس فوكوياما في أن تلك القوى الاقتصادية نفسها هي التي تشجع ذلك التكامل من خلال خلق سوق عالمية واحدة.[٢]

---

[1] غليون،برهان،رهانات العولمة،جريدة الاتحاد الظبيانية الالكترونية،

[2] كلارك،آيان،العولمةوالتفكك،ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبو ظبي،٢٠٠٣، ص:٣٦

ويؤكد كلارك(٢٠٠٣)، على حقيقة العولمة الاقتصادية من خلال؛ أنماط التجارة والاستثمار التي تكشف عن وجود تركز كبير داخل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Corporation - and Development Organization for Economic)، ليكشف من خلال استنتاجاته عن أن الاقتصادات الصناعية المتقدمة هي التي تشكل عضوية الاقتصاد العالمي، ويبرهن على ذلك من خلال التركز الشديد للعولمة الاقتصادية داخل الدول الصناعية المتقدمة باعتبارها مصدرا ومقصدا للاستثمارات الأجنبية على حد سواء، وهو ما يشكل في حجمها ثلاثة أرباع الإجمالي.[(١)]

إلا أن كلارك(٢٠٠٣)، يرى أن العولمة "لا تعد مقصورة على النشاط الاقتصادي وإنما تؤثر في طبيعة الفهم الإنساني، وأنواع الهوية وتطور الأنظمة الاجتماعية ككل"(كلارك،٢٠٠٣: ٤٣)، وهنا يتناول كلارك مفهوم الثقافة باعتباره محورا يدور حوله كثير من التفسيرات الاجتماعية للعولمة، مشيرا إلى ما قاله روبرتسون حول العولمة بأنها تتضمن تطوير نوع من ثقافة عالمية، وهو ما اتفق معه كلارك إلى حد ما، فمن وجهة نظر كلارك فإن تشكل وجود وعي عالمي جديد لا يعني أن تكون الثقافة موحدة أو مركزية، فلا ثقافة بمعزل عن مجتمع بعينه يسهل تحديده، على اعتبار أن القومية عنصر من عناصر الثقافة.[(٢)]

يتحدث مراد(٢٠٠٢)، في كتابه ظاهرة العولمة رؤية نقدية، عن العولمة من حيث أنهـا تـشكل تحديا يقف أمام أبناء المجتمعات التقليدية، فهي تؤدي إلى تحطيم قـدرات الإنـسان فـي هـذه المجتمعات، لتجعل منه إنسانا مستهلكا فيما بعد وغير منتج، ينتظر ما يقدم إليه من سلع جـاهزة الصنع، تعمل على إثارته إلى الحد الذي يدفع به إلى التباهي بما لا ينتجه، فهـو القـادر علـى استهلاك ما لا يصنع، ويؤدي ذلك إلى تشكل قيم كالاتكالية، والرغبة الملحة في اقتناء كل ما هو جديد باستمرار.[(٣)]

وينتهي مراد(٢٠٠٢)، إلى أن تعميم ثقافة الاستهلاك إنما يشكل إحدى آليات الهيمنة المفروضـة على الشعوب والأمم التقليدية، بحيث يصبح لهذه الثقافة دورا مكملا، وتكـون مفـصلا أساسـا لأنماط أخرى من التدويل في الإنتاج والمال والتقنية فهي تؤدي إلى نتائج أخطر على المـستوى

---

[1] كلارك ،العولمةوالتفكك، ص٤١.
[2] المصدر نفسه،ص٤٤.
[3] مراد، بركات محمد، ظاهرة العولمة رؤية نقدية،ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، كتاب الأدلة سلسلة دورية،ع(٨٦)،الدوحة،٢٠٠٣،ص١٥٩.

الثقافي، من حيث التغيير في طابع الشخصية المجتمعية أو القومية مما يشكل تهديـدا للتعدديـة الثقافية.[1]

ينظر بلقزيز(٢٠٠٢)، للعولمة في كتابه العولمة والممانعة،دراسات في مسألة الثقافة، على أنهـا "الدرجة العليا في علاقات الهيمنة/التبعية الإمبريالية وهي لحظة تتويج لانتصار النظام الرأسمالي العالمي كونياً، الذي خرج من رحم الدولة الوطنية، وما برحت هذه تعيد إنتاجه داخل حـدودها وخارجها على السواء"(بلقزيز،٢٠٠٢،ص:٥٠)، وهذا منسجم مع ما توصل إليه كل من ماركس وانجلز سابقا.

ويشير بلقزيز(٢٠٠٢)، إلى المفارقة التي تقوم على اندفاع آليات الإنتاج المادي والرمزي التـي تؤدي إلى كسر السوق القومي وإطار الدولة الوطنية، مقابل اشـتداد حركـة الحمايـة للنظـام السياسي القومي الموروث،إذ يرى أنه سرعان ما يتداعى إطار الكيان الوطني أمام اندفاع تلـك الآليات، فينهار تماسكه أمام انهمار حقائقها اليومية، وهنا يطرح بلقزيز سؤالا حول السبب فـي منطق العولمة _ الاقتصادي والتقاني والثقافي _ السياسي في دول المصدر بينما يطيح بحـدود دول الجنوب "دول المصب" ويهدر سيادتها على نحو كامل، ويعلل بلقزيز(٢٠٠٢) ذلك بأن:

.....

دول الجنوب من جنس الدول التي لا ينطبق عليها وصف الدولة الوطنية أو الدولة القومية، لأنها نشأت وتطورت منذ الاستقلال السياسي لها في سياق انشداد كامل إلى علاقات التبعية للمتروبول الغربي واقتصادياته، وهي ذات التبعية التي تفقدها صفة الدولة الوطنية، وتمنعها من أن تكـون كذلك(ص:٤٩)

بناء على ما تقدم من تعريفات ودراسات دارت حول مفهوم العولمة بهدف تحديد أهم ملامحهـا وصفاتها، فإنه يمكن ملاحظة ما أجمع عليه الباحثون لتعريف هذه الظاهرة من حيث أنها التتويج لصعود النظام الرأسمالي عالميا، فقد شكلت النموذج الأضخم لتقسيم العمل الذي يشهده المجتمـع العالمي اليوم، إلا أن تقسيم العمل هذه المرة بات على مستوى العالم أو الكوكـب فهـو منـوط بمصالح اقتصاد رأس المال الباحث عن هامش أكبر للربح مقابل هامش أقل للتكلفة، فيما يتبنـى هذه السياسة الاقتصادية جموع من الأفراد المتعددي الجنسية خارج وداخـل نطـاق الـشركات

---

[1] مراد،ظاهرة العولمة رؤية نقدية، ص١٦٠-١٦٣.

المتعدية للحدود، إضافة إلى الحكومات صاحبة الاقتصادات الراسخة والقوية في العالم، لتـشكل جميعها خارطة مراكز الاقتصاد السياسي العالمي لرأس المال وأسواقه العالمية.

الباب الثاني: العولمة الإعلامية وثقافة الاستهلاك

بالرغم من أن العولمة تتجلى في المشهد الاقتصادي أكثر من غيره، إلا أنه لا يمكن تجاهل صورة العولمة في مشهدها الثقافي لا سيما دور الإعلام الذي تسطو عليه قوى العولمة بغية بناء إمبراطوريتها الثقافية على أنقاض الثقافات المحلية والوطنية للمجتمعات حول العالم، و إذا أردنا أن نكون أكثر رفقا في تحليل المشهد الثقافي العالمي في ظل العولمة، فإن ثقافة العولمة تحتل المركز بالنسبة لثقافات العالم من خلال سلطتها و نفوذها الإعلامي العالمي، في حين أن بقية الثقافات تصبح مهمشة، تعاني التحلل في بنيتها وربما تؤول للتآكل والتفكك والاندثار تدريجيا، سواء كان هذا نتيجة التقوقع للمحافظة على الهوية الثقافية الخاصة، أو بتبني النموذج المعولم.

أولا: الاتصال والعولمة

يعتمد التغير الاجتماعي على التغير في النسق الثقافي، وهذا بدوره يحدث تبعا لتطور قدرات أو إمكانات الإنسان في السيطرة أو التكيف مع البيئة التي تحيط به، فالاختراعات مثلا تعمل على إحداث تغير وتطور في بيئة الإنسان وهذا التطور يفرض تغيرا وتكيفا ثقافيا مع حالة التقدم التي فرضتها المخترعات والمبتكرات المستجدة، كذلك فإن المعرفة، تعد أحد العوامل التي تشجع حدوث التغير الاجتماعي ولا بد من أخذ مدى سرعة التغير بعين الاعتبار، فذلك يكشف عن مدى قوة أو هشاشة التكوين.

توضح جابر(١٩٩٥)، في كتابها الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث، أن الاختراع يمثل عملية خلق أو تطوير أفكار جديدة، بينما يمثل الانتشار تلك العملية التي تنتقل بواسطتها هذه الأفكار عبر نسق اجتماعي، أما النتيجة فهي ذلك التغيير الذي يحدث داخل النسق على إثر تبني بعض التجديدات أو رفضها، هذه التجديدات إما أن تكون من داخل النسق الاجتماعي أو من خارجه، وقبل أن تؤثر على البناء الاجتماعي أو وظائفه لابد لها من أن تعمم بين أعضاء النسق كشرط لحدوث التغير.[(١)]

لا شك إذن أن التغير الذي يطرأ على البيئة المحيطة بالإنسان يفرض تغيرا في النسق الثقافي المتداول، فالاختراعات مثلا تغير وتطور في بيئة الإنسان المادية، مما يفرض عليه تغيرا وتكيفا

---
[1] جابر، سامية محمد، الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث،ط٢، دار رؤى، عمان، ١٩٩٥،ص ٢٨٩-٢٩٠.

ثقافيا ما مع حالة التطور هذه، ينطبق هذا أيضا على المعرفة التي تعد أحد العوامل المؤثرة في حدوث لتغير، فيما تدل سرعة التغير على مدى قوة أو هشاشة البناء الاجتماعي-الثقافي، إذ تشكل أنماط السلوك ومعايير التفاعل والضبط الاجتماعي منطقة التمازج بين ما هو اجتماعي وما هو ثقافي، والتي تتمثل في منظومة الأفكار المتداولة والمشتركة(الدين، الفن)، أسلوب حياة المجتمع، وكذلك اتجاهات الأفراد وميولهم، إلى عناصر تركيب البنى الاجتماعية كالعائلة والمؤسسات الدينية وغيرها.

يرى ميلسون(٢٠٠٧)، في كتابه الشباب في مجتمع متغير، أن التغير الاجتماعي السريع والشامل يفرض متطلبات أكثر على الأفراد، ذلك أنه عندما يصبح التغير أمرا دارجا، تتشكل أجيال منجذبة لما هو جديد لمجرد أنه جديد ومختلف، فلا تهتم بالحقائق التقليدية، ولأن هذه المستجدات تصبح جزءا من الواقع البيئي لهذه الأجيال، فإن ذلك يستوجب التكيف مع هذا الواقع الجديد، وتبعا لذلك فإن ثقافة جديدة تنشأ، كما تنشأ حالة من التوتر وانعدام الاستقرار في المجتمع بظهور أنماط واتجاهات جديدة للسلوك، الأمر الذي يترتب عليه ظهور قواعد وأدوار جديدة يجب تعلمها بالنسبة للمواقف التي ليس لها مثيل. (١)

ولا يمكن لنا النأي بمسألة سرعة التغير والتأثير عن مسألة الاتصال خاصة مع انتشار تقنيات الاتصال الحديثة وثورة المعلومات التقنية التي قامت في الآونة الأخيرة، فقد أصبح الإعلام الأداة الأكثر فاعلية وقدرة على إحداث التغيير، وأصبح الفضاء اللامحدود المكان الذي يتحرك فيه هذا الإعلام، حيث أن الاتصال بات أسرع من خلال انتشار الأقمار الصناعية واللّواقط وتكنولوجيا الاتصال الحديث (الهواتف الخليوية، الانترنت)، إذ يعرف الاتصال بأنه "عملية يقوم بها الشخص في ظرف ما، بنقل رسالة ما، تحمل المعلومات أو الآراء أو الاتجاهات أو المشاعر إلى الآخرين لهدف ما، عن طريق الرموز، بغض النظر عما قد يعترضها من تشويش."(أبو أصبع،١٩٩٨،ص:٩)

ويصبح الاتصال أكثر شمولا ضمن مفهوم آخر هو "الاتصال الجماهيري"، هذا المفهوم الذي يحول الاتصال إلى عولمة من خلال استخدام وسائل الإعلام الجماهيرية لبث الرسائل على مستوى الكوكب، إذ يمتاز الاتصال الجماهيري بقدرته على إيصال الرسائل إلى جمهور عريض متباين الاتجاهات والمستويات، لتصلهم الرسالة بسرعة وفي نفس اللحظة، مما يسهم في تشكيل

---

[1] ميلسون،فرد،الشباب في مجتمع متغير،ط١، دارالوفاء لدنيا الطباعةوالنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص٥٩-٦٦.

قدرة أكبر على خلق رأي عام أولا، وخلق نوع من التجانس والتقارب بين أفراده ثانيا، وذلك من خلال تنمية اتجاهات وأنماط من السلوك لم تكن موجودة سابقا، إضـافة إلـى نقـل معـارف ومعلومات ترفية ومتنوعة، و"خلق جو من الاتفاق بـين الأفـراد والجماعـات بهـدف تبـادل المعلومات والأفكار والاتجاهات والحياة ككل."(البدوي،٢٠٠٦،ص:١٤)، وقد أمكن ذلك بفعـل الثورة الرقمية، وتدفق المعلومات الهائل عبر استخدام تقنيات وأدوات الاتصال الجديدة.

إن نظام إعلام العولمة، بالإضافة للجذب والإبهار، يتسم بسرعة انتشار الرسالة نظـرا لتفوقـه التقني والتكنولوجي، فيما أصبح الإعلام والاتصال بشكل عـام ضـرورة للكيانـات الجماعيـة والمجتمعات، إذ حولت هذه التقنيات العالم إلى (قرية صغيرة)، لا يمكن لفـرد مـا أو جماعـة العيش بمنئا عن الحدث أو دون الاتصال داخلها، كما أصـبحت المعلومـات عـصب الحيـاة العصرية، فما يحدث في طرف من الأرض يلقي بظلاله على الحياة في الطرف الآخر، وربمـا يبلغ التأثير إلى الحد الذي يمكن له أن يلعب دورا في تشكيل مستقبل أمة أو جماعة ما أو التغيير فيه، فالإعلام المعاصـر"عمليـة عـرض العـالم الجديـد بكـل أبعـاده العقليـة والـسياسية والاقتصادية"(البرغوثي،٢٠٠٤،ص:٣١)

وهذا الانعكاس لصورة العالم في مرآة إعلام العولمة، وانتشار هذه الصورة بسرعة من خلالـه، كان المبرر الذي دعم مؤيدي العولمة في قولهم بأن السبب الرئيس في انقسام الشعوب يكمن في الثقافة والاختلاف الثقافي، إذ ارتئ هؤلاء إلى أن معالجة هذا الانقسام تكمن في دمج الثقافات في ثقافة واحدة، أو محاولة التقريب فيما بينها على الأقل، بحيث تكون النتيجة هي الوصول إلى بيئة ثقافية تربط بين كل المفاهيم والعناصر التي يتشكل منها الوعي العام للأمم والشعوب.

تملك العولمة الإعلامية القدرة على خلق التجانس من خلال وسائل الاتصال الجماهيري الجديدة، وبالتالي فإن إحداث التحول في بناء النسق الاجتماعي ووظائفه هو أمـر مؤكـد، إلا أن هـذا الإعلام ومن خلال سعيه إلى فرض التغير، يسعى أولا إلى تحقيق التقبل الأوسع انتشارا لأفكاره ومرجعياته الثقافية، بدعوى التقارب ونبذ الاختلاف، وهنا تبرز أيديلوجيا العولمة، التي تـسعى من خلال الإعلام إلى خلق رأي عاما عالمي على صورتها، في حين أن تجانسا من نوع آخـر يعني السماح بالتنوع والتداول الحر للرأي عبر وسائل الإعلام، والعمل على إيجاد فتح قنـوات التواصل والتفاهم بين الثقافات المختلفة، وفي حال عولمة الإعلام فهذا يعني أنه لن يكون موجها إلى فئة أو مجتمع بعينه بل سيكون عابرا للحدود والثقافات، وبما أن الرسائل الإعلاميـة تبـث لتحقيق غايات وأهداف، فإن الإعلام المعولم يسهم في نشر وترويج فكر وثقافة بعينها، فيما يعمد

هذا النشر إلى القضاء على التنوع الثقافي، وهو ما يمكن أن يحققه التجانس السلبي مـن خـلال الدفع إلى الاعتقاد عن طريق إعطاء مبررات للحياة، وهذه المبررات هي أولا صور.

ثانيا: الثقافة والاستهلاك

وفقا لاتجاه الحتمية الاقتصادية في تفسير التغير الاجتماعي والذي يعزو وقـوع التغيـر إلى العوامل الاقتصادية الرئيسية؛ وسائل الإنتاج والاستهلاك، فإن هذا الاتجاه يرى أن التغير في الجوانب الأساسية للوسائل الاقتصادية يؤدي حتما إلى التغير في جميع المؤسسات الاجتماعيـة مثل النظام السياسي، المؤسسة الدينية، والأسرة.(١)

إن البناء الفوقي المتعلق بعلاقات الإنتاج كالمنظومة الفكريـة المـشرعة، المعـايير الـضابطة والقوانين الناظمة لهذه العلاقات ضمن النسق الكلي، هذا البناء الفوقي يحكمه ارتباطـه بالبنـاء التحتي المتعلق بدوره بوسائل الإنتاج وأدواته؛ ملكيتها وتطورها، فالبناء الثقافي للمجتمع لا سيما القيم - منها القيم الثقافية لاقتصاد العولمة- إنما هي نتاج لنظام توزيع الملكية، وتطـوير أدوات الإنتاج والاستهلاك، ولأن ثقافة الإنسان محصلة لعلاقات عدة من صنعه، فإن تفكير الإنسان في موارده الطبيعية يعطي هذه الموارد القيمة عند دخولها في وعيه، إذ يتعامل معها مبتدعا بـذلك وسائلا لاستغلالها وتكييفها بحسب أغراضه ومطالبه، وإذا اعتبرنا أن المجتمع هـو مجموعـة منظمة من الأفراد يتعايشون بطريقة حياتية معينة بناء على وعيهم بمواردهم وإمكاناتهم الإنتاجية واستخدامها، فإن الثقافة تشمل الطريقة التي يبتدعها أفراد المجتمع لتحقيق ذلك، وبما أن المجتمع عبارة عن مجموعة من العلاقات الاجتماعية، فإن الثقافة تكون محصلة لمجمل هذه العلاقات.

يعرف مجد الدين خمش(٢٠٠٤)، الثقافة في كتابه الدولة والتنمية في إطار العولمة، بأنها ذلـك الإرث الجماعي المشترك والمتراكم لجماعة أو أمة ما، والذي يحدد هوية أفرادها، وتحتل الثقافة الجوانب الرمزية في حياتها، وتتكون الثقافة من عناصر عدة منها أساليب الإنتاج المادية ويقصد بها التكنولوجيا، المعارف والعلوم المرتبطة بتطوير أدوات الإنتاج واستخدامها والهـدف منهـا، إضافة إلى نسق الرموز والمعاني المشتركة المتمثل في الأديان والتقاليد والأخلاق وغيرها.

[1] الجولاني، التغير الاجتماعي مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير، ص٨٣-٨٦.

أما القيم فقد عرفها خمش(٢٠٠٤) بأنها:

.....

أحكام مشتركة يطلقها الناس على أنماط السلوك المختلفة مما يجعل بعض هذه الأنماط مرغوب فيه، وله شرعية، ومما يجعل أنماط أخرى للسلوك غير مرغوب فيها، وغير محبذة، وتفتقر إلى الشرعية، وتقوم القيم أيضا بتحديد الأهداف المرغوبة، والمحبذة، والشرعية بالنسبة للمجموعات والأفراد، وهي بذلك تمارس دورا واضحا في توجيه سلوك الأفراد نحـو نـشاطات، وأهـداف معينة، وفي إعطاء معنى وشرعية لهذا التوجيه(ص:١٦٩)

يمكن النظر إلى التثاقف على أنه ظاهرة إيجابية، تتبادل فيها الثقافات الخبرات، وتكتسب طـرزا إضافية جديدة، إلا أن التثاقف لا يعمل في معزل عن تأكيد الحضور الخاص لكل ثقافـة، مـن خلال الموائمة بين المكتسبات والقيم، أما في حالة الاختراق الثقافي، فإن عوامل نـزع الثقافـة تتمكن من الهيمنة إلى الحد الذي تتعطل فيه كل عملية لإعادة إنتاج هذه الثقافة، فيما يمكن لبعض عناصرها التي تفككت أن تتعايش مع عناصر دخيلة مجتزئة من ثقافة أخـرى، كمـا أن هـذه العناصر يمكن لها أن تتبنى دلالات جديدة ضمن النسق، ويتأتى عن ذلك نسق أو بناء ثقافي غير متجانس، كذلك فإن تعطيل عملية إعادة إنتاج الثقافة ممكن أن يؤدي إلى تشتت الأفراد وفقـدان الاتجاه، ويظهر ذلك في شكل تحلل اجتماعي على مـستوى المجتمـع، أو اخـتلالات نفـسية وسلوكيات لا معيارية على مستوى الأفراد.

يشير خريسان(٢٠٠٦) في كتابه ما بعد الحداثة، أنه في الوقت الذي أعلت الحداثة فيه من قيمـة العقل، الذات أو الفردية، الربح أو المنفعة و التقدم، على إثر التصنيع وقيام الثـورة الـصناعية، وانعكاس ذلك على نمط الحياة الاجتماعية والثقافية، الذي تمثل بفتح آفاق الحرية الفكرية والدينية والشخصية، وقيام معاييرها على المنفعة ذات البعد المادي كمرجعية، إلا أن الاستعمار اقتـرن بتبلور عقيدة الحداثة هذه حينها، إذ اتجهت مجتمعات الحداثة إلى القارات البكر بغرض السيطرة واستغلال الموارد، ونظرت للآخر فيها على أنه "شيء" ضمن الطبيعة التي عمـدت للـسيطرة عليها والتحكم بها بغية تحقيق أعلى مستويات الرفاه والسعادة.[1]

---

[1] خريسان، باسم علي، ما بعد الحداثة،ط١،دار الفكرالمعاصر، دمشق،٢٠٠٦،ص٤٥-٦٠.

بينما يشير صالح أبو أصبع(٢٠٠٠) في كتاب الحداثة وما بعد الحداثة، إلى ارتبـاط مـا بعـد الحداثة بالتفكيك والدمج، وانتشار مراكز إنتاج الثقافة خارج الأطر المركزيـة، و أن مـا بعـد الحداثة تشير إلى عصر التطور التقني الهائل في مجالات توزيع الثقافة ونشرها وما يميزه مـن الديمقراطية والاستهلاكية.[1]

بذا فإن القيم التي تنشرها العولمة لا تنحصر آثارها على البعد الاقتصادي وإنما تصل إلى البعـد المتعلق بالتكوين الاجتماعي الثقافي لدى المجتمعات، فهي إضافة إلى أنها تعمل على تجذير ثقافة الاستهلاك مقابل ثقافة الإنتاج، فإنها تجذر أيضا قيم التفرد والذاتيـة، ممـا يـودي بـالروابط الاجتماعية، أو يفككها على أقل تقدير، وتصيب بذلك العمق الاسـتراتيجي للمـوروث الثقـافي (القيم) الخاص لمجتمع أو جماعة ما، الأمر الذي يتسبب بانفلات الأفراد من كياناتهم الجماعيـة وبالتالي تخليهم عن التزاماتهم نحو هذه الكيانات، وهذا بدوره يسهل عملية تحلل المجتمعات من داخلها، فيما تبقى هياكل الموروث الثقافي رموز تذكارية لعصبة أو لحظة تاريخية مـا، ولعلـه كان السبب الكامن وراء تشكل وظهور الاتجاهات نحو التعصب والانحياز للماضي، والـرفض أو التخوف من المشاركة ضمن أطر المشروع الحضاري المشترك الذي لا يحمل هوية مألوفة، فقد باتت القيم التي يمارسها الأفراد في حياتهم اليوم، قيم مجتمعات ما بعد الحداثة العالمية، قـيم الدمج لغاية التسويق والاستهلاك في حدوده القصوى، قيم اقتصاد العولمة.

ويرتبط الحديث عن الاستهلاك بالحديث عن الدوافع والحاجات، فعلى الـرغم مـن أن إشـباع الحاجات الذي يتم غالبا لتحقيق أهداف محددة ومختلفة تعتمد على تجربة الفرد وذوقه وإمكاناتـه المادية إلا أن القيم الاجتماعية والثقافية لها تأثيرها أيضا في هذا الجانب، و مـن هنـا يخلـق المستهلك وهو من تستقر عنده السلعة ويتلقى الخدمة باعتباره الهدف الذي يسعى المنتج ومقـدم الخدمة للوصول إليه، وللمستهلك نوعين، فهو إما مستهلك نهائي وإما منتج صـناعي، وهنـاك عوامل مختلفة لها دورها وأثرها في تشكيل وتحديد نمط الاستهلاك لدى الأفـراد والجماعـات، كمستوى التعليم والدخل والسن، الدافعية والميول، المستوى المعيشي والطبقة الاجتماعية التـي ينتمي إليها المستهلك، إضافة إلى تأثير الجماعات المرجعية، عادات وتقاليد المـستهلك ونمـط الاستهلاك المتكرر، العوامـل البيئيـة، الاقتـصادية، الاجتماعيـة، الـسياسية، التكنولوجيـة، والتشريعية، كلها تؤثر في نمط الاستهلاك ونوع المستهلك، أما الدوافع فتعـرف بأنهـا "القـوة

---

[1] أبو أصبع، صالح خليل،الحداثة وما بعد الحداثة،ط١، منشورات جامعة فيلادلفيا، عمان،٢٠٠٠،ص٢٧.

المحركة الكامنة في الأفراد التي تدفعهم للسلوك باتجاه معين، وتتولد هذه القوة الدافعـة نتيجـة تلاقي المنبهات التي يتعرض لها الأفراد مع الحاجات الكامنة لديهم والتي تؤدي إلى حالات مـن التـوتر تـدفع بهـم إلـى إجـراء كافـة المحـاولات الهادفـة لإشـباع تلـك الحاجات"(عبيدات،١٩٩٨ص:٧٦)

إلا أن الدفع إلى الاستهلاك لا يعتمد فقط على الحاجات والدوافع لدى المستهلكين، وهنـا يـأتي دور عملية التسويق والترويج، التي تعتمد على التنوع في المثيرات والمحفزات، إذ يتحتم علـى المسوقين التصميم مع مراعاة استثارة أو تحفيز تلك الحاجات، والتوجيه لطرق إشباعها بما يتفق وأذواق المستهلكين المستهدفين أو إمكاناتهم الشرائية، وبما يحاكي التغيرات في الاتجاهات لديهم، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الطبيعة الديناميكية للمنبهات والمحفـزات تتغيـر بتغيـر الحاجـات والأهداف بشكل دائم فالحاجات والأهداف تتعزز بشكل مستمر نتيجة استجابتها للتغيرات البيئيـة التي تحدث في بيئة الأفراد (تطور تكنولوجيا الاتصال مثلا)، وتفاعلهم مع الآخـرين وبالتـالي تكوين خبرات سابقة.

ذلك بالإضافة للدور الذي تلعبه المنبهات الخارجية (البيئة) في خلق وتحفيز واسـتثارة حاجـات كامنة لدى الفرد (ما يبث عبر وسائل الإعلام وأدوات الاتصال من منبهات)، فيما تختلف هـذه الحاجات باختلاف البيئة التي ينتمي لها الفرد ويعيش فيها، كما أن الحاجات لا يتم إشباعها كليـا ومرة واحدة، وفي حال إشباع حاجات بالكامل فإن حاجات جديدة من مستويات أعلى تظهر، وقد يثير العجز عن تلبيتها شعورا بالإحباط، ونمطا من السلوك العدواني نحو الآخرين.

إن الاستهلاك عملية لا تنتهي بطبيعة الحال، ومن هنا أصبح الاستهلاك الهـدف والغايـة لكـل النشاطات الاقتصادية، فللاستهلاك علاقة عضوية بالإنتاج، وذلك من خلال زيادة الـدخل التـي تعمل على رفع مستوى المعيشة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، وهذا بدوره يؤثر في زيادة حجم الاستثمارات وفرص العمل، الذي يؤدي مجددا إلى رفـع مـستوى المعيشة، وزيادة حجم الاستهلاك وهكذا.

وقد بين الحسن(٢٠٠٥)، علاقة الاستهلاك بمستوى المعيشة، إذ يقاس مستوى المعيشة بمقدار ما يستهلكه الفرد من الدخل نسبة لمستوى معيشته أو دخله الحقيقي، والاستهلاك هو ذلك الجزء من

الدخل الذي ينفقه الفرد في شراء السلع والخدمات الخاصة، فمستوى المعيشة يعبر عنـه بمـدى قابلية الفرد للاستهلاك في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية.[1]

يمكن القول أن الثقافة التي تبث عبر وسائل الإعلام والاتصال الجديدة ، هي ثقافة تقـوم علـى إغراق الحواس والجذب والإبهار الحسيين، بهدف تحفيز الحاجـات الكامنـة، والتوجيـه نحـو إشباعها من خلال حملات الإعلان والترويج للسلع والأفكار التي يراد لها التسويق، مما له أكبر الأثر في انتشار أنماط الاستهلاك أو اتباعها بغية الحصول على الفائدة أو المحاكاة مـن خـلال اقتناء الرموز ذات الدلالات، وفي ظل تقنيات الاتصال الحديث فإن الثقافة هي المبرر والموجـه الأول نحو الاستهلاك، وعليه فإن السيطرة على وسائل الاتصال والإعلام يعنـي الـتحكم فـي إمكانات وآليات نشر الثقافة على مستوى العالم، لخلق أسواق متجددة ومستهلكين جـدد، بتجـدد الثقافة المعولمة، ثقافة الاستهلاك.

ثالثا: الاتصال والاستهلاك

يصعب إنكار أو تجاهل الدور الذي تلعبة تكنولوجيا الاتصال الحديث في سعة انتشار قيم بعينها، ونفي أوعزل قيم أخرى في المقابل، وبالطبع فإن قيم الأقوى أوالمتنفذ هي التي تفتح لهـا الآفاق عبر الفضاء لتكرس انتشارها في أقصى بقعة على الكوكب، فالاتصال لـم يعـد يتعلـق بالنشاط الاقتصادي للعولمة فقط، بل بمدى إمكانية إحداث تأثير في البنية الثقافيـة للمجتمعـات، وفرض ثقافة دخيلة تحمل قيما وأنماطا للسلوك والمعاش يمكن أن تتضمن بنية مناقضة لما تقوم عليه خصوصية الثقافات المتنوعة.

فيما تشكل كل من السرعة والآنية، الربح السهل والسريع، النجومية الإعلامية، المرح والتسلية والترفيه، الإعلانات وبيع الأفلام، أبرز مظاهر الثقافة الإعلامية الرائجة، فيكون تأثيرها بـارزا وجليا في تحفيز والتوجيه، الأمر الذي يمكنها من تنميط الاستهلاك حد الشراهة أو الإدمان.

ويمكن تفسير العولمة الإعلامية من منظور تبعي؛ فصناعة الثقافة الإعلامية والتكنولوجية، هـي حكر على من يمتلك التقنية وإمكانات التطوير، وهو بذلك يملك القدرة على ربط الوجه الـداخلي للمجتمعات النامية بالسوق العالمية، وتشكيل النظام الاقتصادي والاجتماعي لهذه المجتمعات من خلال وسائل الاتصال والإعلام المتطورة التي تمتلكها، كما أن امتلاك المجتمعات المتقدمة لهذه الوسائل الاتصالية والإعلامية المتطورة جعل المجتمعات النامية تسير في فلكها أيديولوجيا. فـق

---

[1] الحسن، إحسان محمد، علم اجتماع الاقتصاد،ط١،دار وائل للنشر،عمان،٢٠٠٥،ص١٣٥.

أصبح النشاط الثقافي والإعلامي للعولمة لا يقل أهمية عن النشاط الاقتصادي إن لم يفُقه أهمية، يرجع ذلك إلى أن هذا التأثير لا يقف عند أسواق وحركة المال فقط، بل يتعدى ذلك ليصل إلـى التأثير في كيانات الأمم وهوياتها الثقافية.

تشير عيسى(٢٠٠٨)، في كتابها قراءة في ثقافـة الفـضائيات العربيـة، إلـى دور الإعـلام الجماهيري في عملية التهيئة الثقافية للجمهور، إذ يحقق من خلال هذه العملية مزيدا من الـدمج للجمهور بقيم المجتمع الاستهلاكي بغرض تسويق فائض الإنتاج، وذلك مـن خـلال اجتـذاب المستهلك المميز، ومع ظهور وانتشار ثقافة الصورة على إثر ثورة الاتصالات والمعلومات، فقد صيغت الصورة وفقا لشروط اقتصاد السوق الحرة، فخرجت إلى العالم وفقـا لمعـايير التقنيـة الرقمية عالية الجودة والتي تشكل بحد ذاتها عاملا للإبهار عن طريق استخدام تقنيات الـصوت والصورة، الإيقاع المتسارع، المؤثرات السمعية البصرية، سرعة النقل وتعدد أنمـاط وأشـكال الطرح، إلى ما تمارسه وسائل الإعلام من انتقائية، نتيجة لدور عاملي المال والتوقيت الملحين، مما يجعل من التحكم بطبيعة المعلومات المتاحة أمرا ممكنا، فهناك ما يبث وهناك ما يـستبعد، كما أن العلاقة بالجمهور تعد مصدرا للتمويل، الأمر الذي يمنح الشركات المعلنـة الـصلاحية لتحديد البرامج، إذ لا بد من أن تتلاءم مع ترويج سلعها، بينما يتحول البث إلى مجـرد إطـار للإعلانات، وملء الفراغ المتبقي ببرامج منوعة تتجانس مع التوجه الاستهلاكي العـام للبـث، فالإعلام أصبح مساهما فاعلا في تشكيل الرأي والذوق العامين. (١)

لأنها العولمة، تقوم على آفاق السوق المفتوحة، كان لا بد من المواءمة بين ثقافة هذه الأسـواق وثقافة السلع والمنتجات والخدمات التي تروج لها، مما فرض الحاجة إلى بيئة ثقافية متجانـسة، ذات قيم ومفاهيم متقاربة ومشتركة، وطالما أن المقاييس التي يعتمد عليها الناس في تقييم الـسلع تقوم على رمزيتها والفوائد التي يتوقعون الحصول عليها من استهلاكهم لهـا، فـإن الأسـواق المفتوحة وتحرير التجارة، تتيح فضاء أوسع لنقل السلع وتحقيق عالمية انتشارها واسـتهلاكها. فإن ما يجمع بين الأفراد اليوم ليست قيما ثقافية، بل منتجات تخلق بينهم ميولا وأذواقا ورغبات مشتركة، ترفع من مستوى الاتفاق الثقافي فيما بينهم، و تعمل على تجريدهم من هويتهم الثقافية تدريجيا، وتصبح ثقافة الاستهلاك هي الثقافة الموجه، فالتأثير في المستهلك يقوم علـى تـرويج

[1] عيسى، نهاوند القادري،قراءة في ثقافة الفضائيات العربية:الوقوف على تخوم التفكيك، ط١، مركزدراسات الوحدةالعربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٤٥-٥٠.

الخفة والمرح والمتعة، مما أكسب إعلام العولمة قوة التأثير وسرعة الانتشار، سواء بالاعتماد على الإعلان و التركيز على استخدامات السلع وفوائدها وتسهيل الحصول عليها، أو عن طريق الأغاني المصورة والبرامج وغيرها من الأشكال التي تدفع المتلقي للمقارنة بين حاله وحال الآخرين في المجتمعات الأخرى.

وفي مجتمعات الدول النامية على وجه الخصوص، فإن فتح أسواقها لاستقبال المنتجات المتنوعة للشركات المتعددة الجنسيات، والترويج لها، يهدف لتعزيز فكرة الفرد عن نفسه بكونه مستهلكا بالدرجة الأولى وليس منتجا، فهذه العملية تسعى إلى إعادة تشكيل وبناء الفكر لدى الأفراد والجماعات في هذه المجتمعات، من خلال الانخراط في الاستهلاك الذي يصبح هدفا لدى أفراد المجتمعات النامية بحد ذاته وإن أدى ذلك إلى استنزاف القدرة الاقتصادية والمالية الضئيلة للطبقات الفقيرة وحتى الوسطى، الأمر الذي ألحق بأفراد هذه المجتمعات أضرار نفسية خطيرة إضافة للأضرار الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

رابعا: ثقافة العولمة .. ثقافة الاستهلاك

ثقافة العولمة

سبق وذكرنا أن من يملك القوة يهيمن على تشكيل الثقافة والأيديولوجيا، ولما كان الغرب الصناعي هو القوة المهيمنة، فإنه يحاول نشر ثقافته عالميا، وخاصة تلك الاتجاهات والقيم التي ترتبط بتثبيت مصالحه واستمرارها.

وقد ربط لوكاش(١٩٢٠)، الاقتصاد الرأسمالي بظهور نسق ثقافي يمثل نموذجا من العقلانية تشمل أوجه الحياة، فخلافا لماركس الذي يرى أن أزمة الرأسمالية أساسا اقتصادية، يرى لوكاش أنها أزمة ثقافية، وأن الأزمة الحقيقية تتمثل في التناقض بين العقلانية الرأسمالية الغرضية أساسا وعقلانية الحياة اليومية، كما هي في الواقع.(١)

أما بالنسبة لأصحاب المدرسة النقدية فقد تناولوا المجتمع الرأسمالي بالنقد من حيث ما أصبح لتأثيرات النتائج العلمية والتكنولوجية من دور في قيام أشكال تكنوقراطية وبيروقراطية جديدة، أصبحت بحد ذاتها وسائلا للتسلط، فقد ساهمت العقلانية الغرضية في إنتاج أنماط تكنوقراطية استخدمت لصالح القوى المسيطرة، بدل أن تكون وسيلة لتحرير الإنسان من التسلط. وقد ساهمت

[1] لوكاش،جورج،التاريخ والوعي الطبقي، ط١، دارالأندلسللطباعةوالنشروالتوزيع،١٩٧٩، ص١١٢-١٢١.

وسائل الإعلام والاتصال الحديثة وانتشارها، في تمكين من يملكون القوة من تشكيل ثقافة الواقع، فهي تعمل على تشكيل اتجاهات الفرد وأنماط تفكيره بما يؤدي إلى قبوله الواقع كشيء طبيعي.

تلك هي المقدمات التي تناول هوركهايمر وأدرنو Herkimer & Aderno على إثرها علاقة الثقافة المعيارية والنظم الاجتماعية بالبناء الشخصي، حيث يتم دمج الفرد بالجماعة والمجتمع، وحيث تلعب التكنولوجيا الحديثة دورا هاما في صناعة الأفكار والثقافة عامة، وحيث تلعب السلطة ومن يملكونها في المجتمعات الحديثة دور التحكم في ما يكتسب الفرد من فكر وثقافة، ولذلك فقد استوقفتها أوجه أساسية في الثقافة الغربية، و خاصة الاعتقاد بأن العقلانية هي وسيلة إخضاع الطبيعة والسيطرة عليها، بما في هذا السيطرة على الإنسان. وبهذا يتضمن التطور الاجتماعي بهذا المعنى، ارتباطه بتطور العقلانية الغرضية، الأمر الذي يتضمن تحقيق الغاية دون الاهتمام بالوسيلة، مهما حملت هذه من أضرار بيئية أو إنسانية.[١]

يشير عثمان(٢٠٠٨)، أن مفهوم الفعل الذرائعي الغرضي، يشمل رؤية للعالم والمعرفة، رؤية العالم وما فيه من موارد مادية وبشرية، بوصفها وسائل أداتية لتحقيق الغايات، فالزهرة ليست بجمالها، وإنما بكونها وسيلة لصنع العطور. يرتبط العقل الغرضي الذرائعي في الرأسمالية إذن بالأغراض العملية، أي تسخير ما هو موجود من موارد في الرأسمالية بالأغراض العملية، أي تسخير ما هو موجود من موارد بشرية وطبيعية ومعرفة لتحقيق أغراض وأهداف، وخاصة أغراض من يملك القوة، دون الاهتمام بما يجب السيطرة عليها واستغلالها، وفي هذا أصبح الإنسان أداة في عملية تحقيق هذا الغرض...

أن التقدم التكنولوجي والمعرفي بالمفهوم العقلاني الغرضي، قد أدى إلى ظهور شخصية أنانية، تتبع مصالحها، وبهذا تغيب نسبيا المصلحة العامة في إطار تطور النمط العقلاني.[٢]

هذا إضافة إلى الثقافة الغربية، ومنذ تبني ديكارت لمركزية الفرد وما ترتب عليه من تركيز على الفرد والحريات الفردية، الأمر الذي حرر الفرد من المسؤولية الجماعية والواجب تجاه الجماعة.

لكن الغرب توصل خلال كل هذا إلى بناء دولة القانون وترسيخ مبدأ المواطنة، بحيث أصبح الجميع متساويين قانونيا، وأصبح معيار السلوك داخل الفرد أكثر من كونه استجابة للجماعية.

---

[1] عثمان، إبراهيم، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ط١، دار الشروق،عمان،٢٠٠٨،ص١٨٩

[2] المصدر نفسه، ص١٩١-١٩٢.

مقابل هذا التوجه للفردية و حرية الفرد وإطلاق طاقاته، نما مع تطور تكنولوجيا الاتصال قـدرة لمن يملكون القوة ووسائل الإعلام في التأثير على الجمهور مما نتج عنـه مـا سـمي بالثقافـة الجماهيرية والسلوك الجمعي.

نتيجة هذا التطور في وسائل الإعلام، يرى فروم Erich Fromm (١٩٠٠)، أن الحضارة الغربية اتجهت إلى تملك القرار الفردي، وأصبح الفرد منصاعا لما تحمل وسائل الإعلام مـن رسـائل. يتفق معه في هذا ماركييوزا(١٩٦٤)، في كتابه" الإنسان ذو البعد الواحـد"،" One Dimensional Man" .

و يرى فروم(١٩٠٠)، في كتابه "To Be or To Have"، والذي تمت ترجمته إلى العربية تحـت عنوان "الإنسان بين الجوهر والمظهر: نمتلك أو نكون، ١٩٨٩"، أن الحضارة الغربية تتجه إلى تعظيم أهمية الملكية، وإن قيمة الإنسان بما يملك، وليس بما هو. وأن مثل هذا التوجـه شـجع النزوع إلى الاستهلاك.

ويتحدث فروم(١٩٠٠) عن ذلك كما يلي:

.....

وأن الإنسان الاستهلاكي هو الرضيع الأبدي الذي لا يكف عـن القيـام فـي طلـب زجاجـة الرضاعة... ويهمني أن أنبه من الآن إلى أنه فيما يتعلق بأوقات الفراغ فإن السيارات والتلفـاز والسياحة والجنس هي الموضوعات الأساسـية للنزعـة الاسـتهلاكية المعاصـرة. باختـصار الاستهلاك هو أحد أشكال التملك، وربما هو أكثرها أهمية فـي مجتمعـات الـوفرة الـصناعية المعاصرة. فالاستهلاك عملية تخفف القلق لأن ما يمتلكه الإنسان خلالها لا يمكن انتزاعه، ولكن العملية تدفع الإنسان إلى مزيد من الاستهلاك، لأن كل استهلاك سابق سرعان ما يفقـد تـأثيره الإشباعي، وهكذا فإن هوية المستهلك المعاصر تتلخص في الصيغة الآتية:"أنا موجود بقدر مـا أملك وما استهلك(ص:٤٦)

وفي مقارنته بين توجهات التملك والاستهلاك تاريخيا، يرى فروم(١٩٠٠)، أن كل ما كان يقتنى قديما كان يصبح موضع رعاية، ويقول فروم في هذا:

.....

أما اليوم فأننا نشهد تأكيدا دائما على الاستهلاك، لا على الحفظ. أصبحت الأشياء تشترى لكن ترمى، فأيا كان الشيء الذي يشترى، سيارة أو ملابس أو آلة مـن أي نـوع ، فـإن الـشخص سرعان ما يمل منه، ويصبح تواقا للتخلص من القديم، وشراء آخر موديل(ص:٤٧).

هذه بعض خصائص الحضارة الغربية، صاحبة القول في تشكيل العولمة وثقافتهـا، وقـد تـم التركيز على هذه الخصائص لارتباطها بموضوع الرسالة. علما أن هناك جوانب أخرى مضيئة في الحضارة الغربية منها ترسيخ النظام الديمقراطي والمواطنة ودولة القانون، إلى جانب احترام الحريات الفكرية، وحرية التجمع، وتشجيع البحث العلمي وغير هذه من الخصائص الحضارية.

أن تأكيد الفعل الغرضي وما يترتب عليه، يمكن أن يفسر اندفاع الغرب، إضافة إلـى الـشعور بالاستعلاء والتقدم، إلى محاولة إملاء نموذجه الحضاري، ليس فقط لإيمانه بهذا النموذج وإنمـا لتحقيق أغراضه ومصالحه. ويؤكد عثمان(٢٠٠٨)، على ذلك بأن الثقافة الجماهيريـة تـرتبط بمحاولة من يملكون القوة تملك توجهات الأفراد، وخاصة بما يرتبط ومـصالحهم مـن تـشجيع الاستهلاك. هذا وقد أكد بعض مفكري ما بعد الحداثة، التوجه الاستهلاكي ودور وسائل الإعلام في هذا، وهنا يتفق عثمان في رأيه حول وسائل الاتصال الجديدة مع بودريار، في أنهـا تخلـق حقيقة الواقع، فقد أصبح العالم عالم صور ورموز، فتم استبدال أهمية علاقات الإنتاج بـالرمز و المعنى وما يمثل من خطاب إعلامي.

ثقافة الاستهلاك

إن نمط إنتاج الثقافة الجماهيرية، يخضع لترسيمات الإنتـاج الـصناعي الجمـاهيري، فالإنتاج ينزع إلى تعويض الإبداع، وهنا تبرز مسألة استهلاك الثقافة التي تنتجها وسائل الاتصال الجماهيري، فتطور وسائل الاتصال الجماهيري يتوازى ومعدلات الإنتاجية والمردود في كل ما يتعلق بالإنتاج الثقافي، فيكون الناتج هو نوع من التسوية الثقافية بين المجموعـات الاجتماعيـة تحت تأثير التوحيد الشكلي(التنميط) للثقافة الناتج ذاته عن تعميم وسائل الاتصال الجماهيري.
فيما يعرف السيد عمر(٢٠٠٠)[١]، إعلام العولمة بما يلي:

.....

سلطة تكنولوجية ذات منظومات معقدة، لا تلتزم بالحدود الوطنية للدول، وإنما تطـرح حـدودا فضائية غير مرئية ترسمها شبكات اتصالية معلوماتية على أسس سياسية واقتـصادية وثقافيـة وفكرية لتقيم عالم المؤسسات والشبكات التي تتمركز وتعمل تحت إمرة منظمـات ذات طبيعـة خاصة وشركات متعددة الجنسيات، ويتسم مضمونه بالعالمية والتوحد على رغم تنـوع رسـائله

---

[1] عمر،السيدأحمد مصطفى،إعلام العولمةوتأثيره في المستهلك،مجلة المستقبل العربي،ج٢٣،ع(٢٥٦)،٢٠٠٠،ص ٧٦.

التي تبث عبر وسائل تتخطى حواجز الزمان والمكان واللغـة لتخاطـب مـستهلكين متعـددي المشارب والعقائد والرغبات والأهواء.(ص:٧٦)
إن الاستعداد العقلي والعصبي الذي يتكون خلال التجربة أو الخبـرة، يتـسبب بتـأثير موجـه لاستجابات الفرد لكل الموضوعات والمواقف التي ترتبط بهذا الاستعداد وهو ما يعرف بالاتجاه أو الميول، الذي إما أن يكون إيجابي أو سلبي القيمة، وتعد الاتجاهات أو الميول موجها للسلوك وركنا أساسا في عملية اتخاذ القرارات بالنسبة للفرد، وهو هدف اقتـصاد العولمـة وإعلامـه الساعيين لتحقيق التنميط والتوحيد، وباعتبار أن الإعلام أداة التوصيل والتأثير، تبث الأفكـار و نماذج للسلوك التي يراد لها الرواج والانتشار والتعميم، وبما أن الاتجاه هو النزعة نحو أو ضد بعض العوامل البيئية.

وعندما لم يكن لإعلام العولمة تأثيرة العميق في الثقافات الشعبية، جاءت ما بعد الحداثة تيـارا فكريا يجمع ما بين الحداثة والتقليدية من حيث الشكل والمضمون في إطار عـضوي وظيفـي، وربما كانت هذه أبرز وأهم سماتها، فالجمع بين ما هو تقليدي وما هو حداثي من خـلال آليـة الدمج، يعد بمثابة التعديل على أسلوب مرحلة الحداثة الذي اتسم بالاستبعاد، والعنف، الأمر الذي واجهت الحداثة بسببه الرفض والانتقاد، فكانت ما بعد الحداثة أكثر تسامحا واندماجا من خـلال تجنب التمييز على أساس أي اعتبار لأي فارق.
وتمثل ما بعد الحداثة الوجه الثقافي للرأسمالية متعددة الجنسيات، إذ أن تسويق وبيع واسـتهلاك السلع هو أول أولوياتها بل هو غايتها، ولأن ما بعد الحداثة تعبر عن اتجاه فكري محايد، لا يقدم آراء سياسية نقدية، فإن الثقافة وفقا لمنطق رأسمالية ما بعد الحداثة خاضعة للسوق، فهي سـلعة وأداة سياسية اقتصادية، مما جعل من ثقافة الصورة خطابا ناجزا ومعبرا عن متطلبـات مابعـد الحداثة، فهي(أي الصورة) توحي بسلسلة من الحوافز الأزلية، فيما تتسم ما بعد الحداثـة بتآكـل التمييز بين ثقافة النخبة والثقافة الشعبية، فأمكن لها النفاذ الى الثقافة الشعبية ودمجها في منظومة الاستهلاك العالمي.

وبذا يكون التنميط الشامل قد تحقق، فلم تعد السلع تشترى لقيمتها الإستعمالية بل لـدلالتها علـى نمط الحياة الذي ترمز إليه، وبهذا النمو اقتصاديا ومعلوماتيا، تزايدت قدرة الـشركات المتعـددة الجنسيات على تركيز الإنتاج في المناطق الأقل كلفة، ونقله إلى المناطق الأعلى استهلاكا علـى مستوى الكوكب، وحيث أن العولمة كرسـت صـناعة الأسـواق لـضمان عالميـة التـصدير

والاستيراد، فإن ذلك تطلب أيضا نوعا من التنميط الثقافي للعالم، فكانت الصورة مرة أخرى لغة العالم، عالم ما بعد الحداثة، ساهم ذلك في تقارب الشعوب ورفع من مستوى تجانسها الثقـافي، فحل الواقع الافتراضي للنظم الرقمية وللعلامات الضوئية محل الواقع الثقافي الفعلـي للكائنـات البشرية واللغات الطبيعية، فأصبحت الحقيقة تابعة للصورة المفترضة المنتَجة، لغاية الاستهلاك.

إن ثقافة الاستهلاك تقوم في الأساس على التنميط وتوحيد قاعدة القيم والمفاهيم المشتركة بـين مجموعة الأفراد القادرين على الاستهلاك بحيث تصبح السلعة المشتركة مصدر الثقافـة التـي تجمع بين أفرادها، وهؤلاء هم من يملكون القدرة الشرائية وإن كانت لمرة واحدة فقط، فتـسويق السلعة مرتبط بطبيعتها وسياسة الترويج لها، واليوم أصبحت الثقافة الاستهلاكية ثقافـة جامعـة مانعة تبنى على أساسها الفوارق الطبقية، الفئة المستهلكة مقابل الفئة المستفيدة.

ونخلص إلى القول بأن ما بعد الحداثة هي ثقافة اقتصاد العولمة الساعي لتثوير الاستهلاك، لـذا فإن أبرز آثار قيم ما بعد الحداثة يتمثل في الاستهلاك لغاية الاستهلاك، وهو ما نعبر عنه هنـا بثقافة الاستهلاك، ولأنه لا ثقافة من دون مجتمع إنساني ولا مجتمع إنساني من دون ثقافة، فـإن انتشار هذه القيمة في مجتمع ما يشكل خطرا وتهديدا لوجوده أولا وتحديا له في مدى قدرته على إعادة إنتاج سماته الثقافية الخاصة، وقدراته الإبداعية باعتبار أن الثقافة هـي أسـلوب الإنتـاج والتفاعل لمجتمع ما في تحديه ومواجهته لظروف معيشته وبيئته.

الباب الثالث: الشباب وقيم الاستهلاك

الشباب

الشباب بحسب تعريف الأمم المتحدة هم الفئة العمرية التي تتراوح بين ١٥ - ٢٤ عاما، ومن الممكن أن يمتد السن حتى نهاية العقد الثالث من العمر، ويتسع المفهوم ليـشمل اتجاهـات عدة؛ فالاتجاه البيولوجي يقوم على الحتمية البيولوجية باعتبار الشباب(مرحلة)عمرية، وطور من أطوار نمو الإنسان، الذي يكتمل فيه النضج العضوي إضافة إلى النضج العقلي والنفـسي، أمـا الاتجاه السيكلوجي فيرى أن الشباب(حالة)عمرية تخضع لنمو بيولوجي من جهة ولثقافة المجتمع من جهة أخرى، حيث تكون قد ترسخت عمليات التطبيع الاجتماعي، ويعمد هذا الاتجـاه إلـى الدمج بين الاشتراطات العمرية والثقافة المكتسبة، ونضج تكوين الذات واستقلاليتها نسبيا، ويبقى الاتجاه السوسيولجي الذي ينظر إلى الشباب باعتباره(حقيقة اجتماعية)؛ أي أن هنـاك مجموعـة من السمات والخصائص الاجتماعية إذا توافرت في فئة من السكان أمكن اعتبارها فئـة شـابة، وتضم هذه الخصائص والسمات عناصر السن والنضج والقدرة على تحمـل المـسؤولية، وأداء دور فاعل في بناء تكوين المجتمع، والقدرة على النقد والتخطيط لتطوير الذات.

فيما يشير ميلسون(٢٠٠٧)، إلى ما تتميز به مرحلة الشباب من التوتر والقلق، والمشكلات سواء بالنسبة للشباب أو ذويهم أو المجتمع، فبعد مرحلة الطفولة الهادئة والمستقرة، يصبح الفرد غيـر متزن وغير مستقر ولا يمكن التنبؤ باتجاهات تصرفاته، إذ يكون أقل تقبلا وأكثر ميلا للتمـرد، غير متأكد من حقيقة ذاته، يتعامل مع من يكبره بقدر من الحساسية والعناد، ونتيجة للتحـولات الفسيولوجية والجنسية والعقلية التي يمر بها الشباب، والأوضاع التي يترتب عليها، تتشكل لديهم حاجات جديدة، وينتج عن ذلك وجود ثقافة خاصة بالشباب تميزهم عن غيرهم مـن الجماعـات العمرية الأخرى، وقد يترتب على ذلك كثير من مظاهر الصراع.(١)

وتعد هذه الثقافة ثقافة فرعية Sub-Culture، فهي تتميز بأنماط تفكير وفعل مختلفة عن الـنمط السائد في المجتمع الذي تنتمي إليه، وهي تتميز بأنماط تفكير وفعل مختلفة عن النمط السائد في المجتمع الذي ينتمي إليه الشباب على نحو من خصوصية، فيما تلعب التنشئة الاجتماعية دورها المهم لكونها العملية التي يتمكن الفرد عبرها من الاندماج في مجتمع ما أو في جماعة ما، وذلك من خلال تقمص ومحاكاة أنماط التفكير والإحساس والفعل ليظهر أثر ذلك كله فـي الـسلوك، فالمجتمع ينقل مجموعة المعايير الاجتماعية والثقافية التي تحقق التضامن، وتكون هذه المعـايير

---

[1] ميلسون، الشباب في مجتمع متغير، ص١٣-١٥.

إلزامية، وهناك إضافة لمؤسسة الأسرة دور لكل من مؤسسة التعليم والمؤسسة الدينة في هذه العملية، إضافة إلى جماعة الأقران. هذه العملية تهدف إلى تحقيق التكيف، فالفرد يعيد إنتاج سلوكه عن نماذج مكتسبة في سياق الطفولة، إلا أنه يحتفظ باستقلال نسبي، فهو غير محدد بصفة نهائية، بحيث يكون الفرد قادرا على الاستفادة من الأوضاع المستجدة لتعديل مواقفه عند الحاجة، فالتنشئة الاجتماعية صيرورة لا نهاية لها في حياة الفرد، إذ من الممكن أن يقع في قطيعة مع نموذج الاندماج المعياري بحيث يخضع لإعادة التنشئة الاجتماعية على قاعدة نموذج مستبطن آخر.(١)

وهذه الثقافة المستبطنة يمكن لها أن تفعل في حال وقعت الثقافة الممارسة في قطيعة مع نموذجها المعياري، مع تطور نمط الحياة لا سيما ما يشهده العالم من ثورة في تكنولوجيا المعلومات، أصبح لمؤسسة ووسائل الاتصال الحديث الدور الأبرز في عملية التنشئة الاجتماعية، مما أدى بالأسرة للوقوف على خط المواجهة أمام تحديات صعبة، تمثلت في الدفق الإعلامي المتنوع والمتجدد وغير المحدود، القوالب المنبه والمثيرة القادرة على الجذب والتأثير والتوجيه، تراجع دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في خلق الانتماء والتأكيد على الهوية الثقافية، ليصبح مقتصرا على الرعاية والتعليم.

ويشير الزيود(٢٠٠٦)، إلى ضعف الروابط الأسرية و قلة التواصل بين الأعضاء في الأسرة إذ لا تزال تشهد مزيدا من التفكك نتيجة للتخلي عن الوالدين بالثقافة كمرجعية ثقافية للقيم والتوجيه والضبط لسلوك الأبناء، ليصبح الأبناء في المقابل رهنا لقضاء الوقت الأطول في متابعة الفضائيات وتصفح الانترنت، الأمر الذي أدى إلى ضعف التواصل وبالتالي إضعاف الروابط في الأسرة العربية، وهو ما يشكل التحدي الأخطر الذي تواجهه الأسرة العربية اليوم.(٢)

كما أن زيادة معدلات مصروف الأبناء على الأمور الكمالية والترفيهية شكل إرهاقا لميزانية الأسرة، بسبب تزايد سطوة النزعة الاستهلاكية عند الشباب، إضافة إلى تراجع القيم وتبدلها في الأسرة العربية في ظل ضعف الحالة المعاشية والاقتصادية للأسرة العربية، وتلاشي الطبقة الوسطى التي كانت تحمل مسؤولية التنمية والتثقيف في المجتمع، مما زاد من صعوبة الموقف الذي تواجهه الأسرة العربية نتيجة لذلك.

---

[1] كوشر، دينس،الثقافة في العلوم الاجتماعية،ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٧، ص٨٣-٨٦.
[2] الزيود، ماجد، الشباب والقيم في عالم متغير، ط، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٦، ص٥٣.

ثقافة الاستهلاك...ثقافة للاستهلاك

تعد الثقافة والتكنولوجيا الجوانب الأهم في تكوين رأس المال العـولمي، فلقـد تمكنـت التكنولوجيا الجديدة من تغيير الفكرة حول الحقيقة والواقع والمعرفة، عبر انتشار ثقافة الصورة، فلم يعد هناك حدود فاصلة بين ماهو متخيل وما هو واقعـي، كالتركيـب الـسريع والمتلاحـق للعلاقات بين الملاحِظ وأشكال التمثيل و المحاكاة التي تعمد إلى هدم وتقويض الحقيقة والمعـاني الثابتة، وفي مقابل ذلك فقد الواقع يقينه، إذ أمكن محاكاته ضمن ثقافة السطح. إضافة لذلك فقـد تضمنت هذة الثقافة قيما للاستهلاك، منها: تخليق الواقع الخاص والعالم المكتفي بذاته، الـسلعنة: كسلعنة الجمال(التّجميل)، المرح والترفيه، التمثيل والمماثلة والمحاكـاة، التركيـب والتهجـين والدمج، الجاذبية والمظهرية والبساطة، الإدمـان، التطـرف والتعـصب، القـوة والـسيطرة، الامتيازات والمصالح الذاتية، الرغبة والمتعة، الإثارة والمغامرة، الكثـرة والإغـراق الحـسي والاستهتار، النمطية والتكرار، التزييف والسرقة.

مثل هذه القيم وغيرها هي ما يمكن أن نراه اليوم في الشباب إذ يحاكي سلوك الممثلين ولاعبي الكرة ونجوم الغناء، وما يعرض من أغان مصورة وبرامج متلفزة عنوانها الأبـرز(الترفيـه)، والعاب الفيديو، بينما يتعرض الشباب أثناء ذلك لرسائل يدور موضوعها حول السلوك الجنـسي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عبر الإيحاءات والحركات وطريقة ارتداء الملابس، ورسائل أخرى يتمحور مضمونها حول العنف والقسوة والجريمة في قالب من التشويق والإثارة.

بالطبع فإن المقابل لكل ذلك هو فقدان الاهتمام بالعمق، مما قاد الـشباب إلـى الاهتمـام فقـط بموضوعات السطح البراق واللامع، وعم نمط امتلاك الرموز لغايات الإشباع وتحقيق المكانـة، فأصبحت الأشياء التي يمكن امتلاكها مشبعة ومرضية، كما أن فقدان اليقين والإحساس بـصدق التعبير الإنساني بسبب التغير والاستبدال المستمر للقيم، أدى لأن يتحول كل شيء إلى موضـع للشك والاستهلاك.

تعد ثقافة الاستهلاك ظاهرة منتشرة في محيط الشباب، ويتجلى ذلك فـي الـسلوك الاسـتهلاكي الممارس، الناجم عن وجود خلل ما في منظومة الثقافة لدى الفرد، والتي من المرجح أن انتشار ثقافة الاستهلاك سببه الأول والرئيس، إذ يسعى الشباب إلى تكريس توجهه نحو الاستهلاك مـن خلال الاستغراق في الامتلاك، وتبديده لمقدراته (كمقابل لبذل الجهـد والعمـل) فـي الـشراء والاستهلاك(كمقابل للإنتاج والإبداع)، وبذا فإنه يلجأ للاستهلاك كتعويض، يدفع لـذلك شـعوره بالعجز عن تحقيق طموح أو هدف أو حاجة ما، ورغبة في التخلص من هذا الشعور.

من هنا فإن تكريس قيم الإنسان غير المنتج أو العاجز عن الإنتاج، تـؤدي لظهـور الإنـسان المستهلك الذي يسعى لإشباع حاجاته في أدنى مستوياتها، كما أن ثقافة الاستهلاك تقـوم علـى تمجيد ما هو أجنبي والسعي إلى استهلاكه باعتباره رمزا من رموز المكانة الاجتماعيـة، فيمـا تتداخل جوانب مادية ومعنوية في استهلاك السلع، فالشباب لا يهتم بالمضمون الإعلاني بقدر ما يهتم بشكل الإعلان(السطح البراق) الذي يقدم له السلع للاستهلاك.

يمكن لنا مما تقدم تحديد القيم التي تروج لها ثقافة الاستهلاك وتنشرها كاتجاهات سلوكية بين فئة الشباب تتمثل في؛ القيم الظاهرة التي تشكل نوع من الثقافة العالمية ذات قيم مشتركة حول العالم بفعل ترويج الإعلام لها وتفعيلها كالنفعية والفردية والأنانية والنزعة المادية الغريزية المجـردة من أي محتوى إنساني، وكذلك تسطيح الوعي والتفكير لتجرد الإنسان من عمقه الذاتي، وتجعل منه إنسانا عاجزا عن النقد، فيتحول إلى " شيء" مستهلك، جل ما يسعى إليه هو إشباع حاجاتـه ورغباته لا أكثر، ويصبح الهدف الأهم للفرد" الشيء" بعد ذلك تسويق ذاته، وذلك بالمزيد مـن استهلاك الرموز والمعاني، مما يؤدي إلى فقدان الواقعية والقدرة على الإحساس بالصدق.
فيما تسعى العولمة الإعلامية، إلى نشر الحرية عبر نشر الديمقراطية الاستهلاكية، وذلك بهـدف تفعيل الاختلاف من خلال الترويج للمنتجات المتنوعة والوفيرة، بحيث يتلاءم ذلك والمـضمون الاستهلاكي للبث الموجه، وهذا هو المحرك الأساس لاقتصاد العولمة.

تأثير العولمة الإعلامية على قيم الاستهلاك عند الشباب

يشير الكندري(٢٠٠٨) إلى ما يشكله الشباب من قطاع واسع من الـسكان فـي العـالم العربي، إذ تبلغ معدلات نسبهم ٢٠,٥% من إجمالي المجتمع، وبحـسب إحـصاءات المركـز العربي للدراسات الأمنية والتدريب فإن عدد الشباب العربي قد بلغ عام ٢٠٠٠ نحو ٥٨ مليـون شاب من أصل ٣٠٠ مليون نسمة، في حين تشير إحصاءات جامعة الـدول العربيـة إلـى أن الشباب يشكلون نحو ثلث السكان في العالم العربي.(١)
وقد أشرنا سابقا الى ما يمتاز به الشباب من قدرة على خلق نظامـه الثقـافي الخـاص الـذي يستجيب للضغوط والمتطلبات الاجتماعية التي يواجهها، تبعا لطبيعته الرافضة والمعاندة، إلا أن

[1] الكندري،أحمد جعفرآبل،العولمة وأثرها في نمو الاتجاهات الراديكاليةلدى الشباب، مجلةالعلوم الاجتماعية، ج٣٦(ع٣):٢٠٠٨، ص١٦٣.

هذه الثقافة بحد ذاتها تحولت إلى سوق استهلاكية، بينما تسعى ثقافة ما بعد الحداثة الإعلامية لتحقيق اختراق ثقافي في منظومة الثقافات على اختلاف أنواعها ومستوياتها، عن طريق احتوائها وذلك بالدمج بين ما هو حداثي وما هو تقليدي، من ثم التدرج نحو فصلها تماما عن واقعها وجذورها، ودمجها في منظومة الثقافة العالمية الاستهلاكية الرائجة، وفيما يتعلق بثقافة الشباب فإن ذلك يتم من خلال استيعاب المضمون الاحتجاجي لهذه الثقافة تجاريا، والانتقال به إلى عالم الموضة والصيحات والرموز للاستهلاك، من ثم إغراقه بمنتجات (سلع وأفكار) متنوعة ومتجددة، وقد نجح ذلك في خلق سوق منظمة وإعلام مدروس للترويج للسلع الشبابية، وعبر فضاء مفتوح، أصبح الإعلام قادرا على الوصول للشباب في كل بقعة على الكوكب مما مكنه من ممارسة التنميط على نطاق الشباب الأوسع، فلا يكون الشاب شابا عصريا إلا من خلال الامتلاك والاستهلاك، فيما شمل ذلك اللباس، وقصات الشعر، الوجبات السريعة، السلع ذات الصبغة العالمية، الأفكار ومجالات الاهتمام والهويات، اللغة وأساليب المحادثة.

ويؤكد الزبيدي(٢٠٠٦)، على أن التهافت على السلع الاستهلاكية لا يتطلب مستوى ثقافيا عاليا، فإن استهداف الشباب خاصة أولئك الذين يفتقدون أنظمة دفاع ومناعة ثقافية، يجعل منهم فريسة سهلة أمام آليات الترويج، فالإعلام وهو يسعى إلى ترويج قيم وثقافة بعينها إنما يعمل في الواقع على تسطيح الوعي وإفراغ الثقافة من مضامينها العقلانية والنقدية الحقيقية.[1]

إن وسائل الاتصال الجماهيري المتطورة تعمل من خلال إنتاجها الثقافي على تعويض الإبداع، كما إن استهلاك الثقافة التي تنتجها هذه الوسائل على مستوى العالم يفضي إلى التقارب والتجانس الشكلي للثقافة، أوالتسوية الثقافية بين الجماعات الاجتماعية، والنتيجة هي الاستلاب الثقافي، وإبطال أية قدرة إبداعية لدى الفرد الواقع تحت تأثير الإعلام الرائج وقدرة النظام الرقمي متعدد الوسائط، على تخزين ونقل معلومات متباينة في قالب مشوق عبر تكنولوجيا مصممة لغايات الإثارة والجذب، فيما يشكل الشباب الفئة الأكثر تداولا لهذه التكنولوجيا، إضافة إلى كونها باتت تلعب دورا تواصليا وتكامليا، وبذا تسهم تقنيات الاتصال الحديث في تشكيل وعي الشباب بضرورة التكيف مع ما هو قائم دون محاولة الخروج عليه، والاتجاه طوعا نحو تبني النمط الاستهلاكي السائد عالميا.

---

[1] الزبيدي،المنجي(٢٠٠٦)، ثقافة الشباب في مجتمع الإعلام، مجلةعالم الفكر،ج٣٥(ع١١):ص ص٢١٨-٢٢٠.

بناء على القراءات ضمن الإطار النظري لهذه الدراسة، سيتم الاعتماد على اختبـار فرضـيات متعددة، تشكل في مجموعها، وترابطها المنطقي الإطار النظري للدراسة، تشمل هذه الفرضيات:

الفرضية الأولى: أن الحياة في العصر الحديث تعظم قيمة ما يملك الإنسان من مؤشرات ماديـة تدل على مكانته الاجتماعية والاقتصادية.

الفرضية الثانية: يحاول الإنسان تقليد ومحاكاة سلوك من يعتقد أنه نموذج أو رمز هام.

الفرضية الثالثة: يتمثل الإنسان أنماط سلوك ومعايير الجماعة للحصول على ماهو مرغوب فيـه من قبول واعتبار.

الفرضية الرابعة: انتشار وسائل الاتصال والإعلام محليا وعالميـا يـؤدي إلـى خلـق ثقافـة جماهيرية، يصبح فيها الفرد منفعلا ومتلقيا في إطار مجتمعي، يسلك فيه الفرد بحسب توقعـات الجماعة، وما تم بناءه من نماذج قدوة وحياتية.

الفرضية الخامسة: أن من يملك القوة يسعى إلى فرض نموذجه الثقافي علـى الآخـرين عبـر قنوات الاتصال المختلفة لا سيما وسائل الإعلام، بغية نشر هذا النموذج وترويج التفاعل معـه، ضمانا لاستمرارية مصالحه.

الفرضية السادسة: أن من يملك القوة يعتمد على نظرية الثقافة المـستبطنة فـي بـث نموذجـه الثقافي، بغية إيجاد نسق ثقافي بديل في حال انهيار النسق الثقافي القائم، ويعمد بناءا على ذلـك إلى بث ثقافته من خلال أفكار ومفاهيم عامة تتخذ طابعا إنسانيا محبذا و مشتركا.

الفصل الثالث

نتـــائج الدراســـة

المنهج المتبع في الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة منهج المسح بالعينة، وبهذا فهي دراسة وصفية، سيتم تعزيـز هـذا الجانب بالتفسير والتأويل الكيفي. وذلك في محاولة تسعى إلى ربط النتائج بالظروف الاجتماعية المحلية والعالمية، ثم تحليل الفروق المحتملة على أساس الجنس والوضع الاجتماعي الاقتصادي، والتخصص، والشريحة الاجتماعية، إضافة إلى اعتبار التدين كمتغير وسيط في العلاقة.

مجتمع الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من الشباب الجامعي ممن يدرسون، في منطقة عمان، يسكن هـذه المدينة أكثر من ٣٥% من سكان الأردن، يمثلون معظم خصائص السكان، وبهذا يمكن سـحب النتائج بتحفظ على مجتمع الشباب الأردني، وخاصة الجامعيين.

عينة الدراسة:

سيتم اختيار عينة قصدية توزعت إلى فئات على أساس الجنس أولا، حيث تكونت العينة من عدد مماثل من الذكور والإناث، وثانيا تم الاختيار على أساس التخصصات العلميـة مقابـل التخصصات في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، بحيث تشمل كل فئة ما يتناسب مـع العـدد الكلي في كل فئة. (تم الحصول على الأعداد من الفئتين من مكتب التسجيل). تم سـحب العينـة على الأسس السابقة من الجامعة الأردنية كجامعة حكومية وجامعة فيلادلفيا كجامعـة خاصـة، بحيث تشمل العينة ٢٠٠ حالة من الجامعة الأردنية، و١٠٠ حالة من جامعة فيلادلفيا، وقد أخذ بعين الاعتبار في اختيار العينة اختيار الطلبة من السنوات الدراسية المختلفة.

أدوات جمع البيانات:

الاستبيان (Questionnaire) حيث تم تصميمه بطريقة تهدف إلى قياس أهداف الدراسـة وتساؤلاتها، وتم أيضا استخدام مقياس ليكرت الرباعي لقياس فقرات الأسـئلة (موافـق جـدا، موافق، غير موافق، غير موافق جدا).

الأساليب الإحصائية:

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) للحصول على الإحـصاءات الوصـفية مثـل التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري.كما تم استخدام أساليب إحصائية لقياس الفروق مثل T-test و ANOVA واختبار شيفيه.

صدق الأداة:

بعد التصميم المبدئي للاستبانة تم عرضها على مجموعة من المتخصـصين فـي علـم الاجتماع والإحصاء، وقد تمت الاستفادة من ملاحظاتهم وإعادة صياغة بعـض الأسـئلة وفقـا لملاحظاتهم.

ثبات الأداة:

لاستخراج معاملات الثبات للأداة تم استخدام معادلـة ألفـا كرونبـاخ (Cronbach's Alpha) وهي درجة الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبيان، حيث بلـغ معامـل الثبـات الكلـي (٠,٨٩) الأمر الذي يشير إلى أن أداة الدراسة تتمتع بثبات عالٍ يبرر استخدامها.

خصائص عينة الدراسة:

يبين الجدول (١) توزيع العينة حسب الخصائص المتعلقة بالطالب، بينما يبين الجـدول (٢) توزيع العينة حسب الخصائص المتعلقة بأسرة الطالب، بالنسبة **للجامعة** فقد كان العـدد مـن الجامعات الحكومية (٢٠٠) وتشكل نسبتهم ٦٤% فيما العدد من الجامعات الخاصة (١١٠) وتشكل نسبتهم ٣٥،٥%.

أما **الكليات** فكانت العدد بالنسبة للإنسانية منها هو(١٢١) وشكلت ما نـسبته ٣٩،٣% أمـا الكليات العلمية فكان العدد (١٨٧) وكانت نسبتهم ٦٠،٣% ، وبلغ عدد من لـم يجيبـوا علـى السؤال (٢) أي ما نسبته ٠،٦%.

أما **المستوى الدراسي** فقد كان عدد طلبة البكالوريوس (٢٩٥) ونسبتهم ٩٥،٢%، في حـين بلغ عدد من لم يجيبوا على السؤال (١٥) وبلغت نسبتهم ٤،٨%.

وجاء **توزيع العينة** بالنسبة لنوع الدراسة على النحو التالي: الدراسة الخاصة وعدد الطلبة (١٨٧) ونسبتهم هي ٦٠،٣%، أما الدراسة التنافسية فقد بلغ عـدد الطلبـة (٩٧) ونـسبتهم ٣١،٣%، وبالنسبة للمبتعثين فقد بلغ عددهم (٢٦) ونسبتهم هي ٨،٤%.

فيما يتعلق **بالعمل**، فقد بلغ عدد الطلبة العاملين (٥٢) أي ما نسبته ١٦،٨%، أما الطلبة غير العاملين فقد كان عددهم (٢٤٤) أي ما نسبته ٧٨،٧%، أما من لم يجيبوا على السؤال فبلغ عددهم (١٤) أي ما نسبته ٤،٥%.

بالنسبة للجنس فقد بلغ عدد الإناث (١٤٧) طالبة و تقدر نسبتهم بـ ٤٧،٤% ، أما الطلبة الذكور فقد بلغ عددهم (١٦٣) وتقدر نسبتهم بـ ٥٢،٦%.

فيما يتعلق **بدرجة التدين** فقد بلغ عدد (الملتزمين جدا)(١٠)، ونسبتهم ٣،٢%، أما (الملتزمون) فقد بلغ عددهم (١٨٠) ونسبتهم هي ٥٨،١% ، أما (ضعيف الالتزام) فعددهم (١٠٣) وبلغت نسبتهم ٣٣،٢% ، بينما بلغت نسبة (غير الملتزم) ٣،٩% وكان عددهم (١٢)، أما من لم يجيبوا على السؤال فقد كان عددهم (٥) ونسبتهم هي ١،٦%.

بالنسبة **لمكان السكن** فقد جاء توزيع العينة على النحو التالي: بلغ عدد المبحوثين من المدينة (٢٢٨) ونسبتهم ٧٣،٥% ، في حين بلغ عدد المبحوثين من القرى والضواحي (٧٨) ونسبتهم ٢٥،٢%، أما المبحوثين في المخيمات فقد بلغ عددهم (٤) وتقدر نسبتهم بـ ١،٣%.

أما **نوع السكن** فكان عدد المالكين (٢٦١) ونسبتهم هي ٨٤،٢% ، أما المستأجرين فقد بلغ عددهم (٤٩) ونسبتهم ١٥،٨%.

جدول (١)
توزيع العينة حسب الخصائص المتعلقة بالطالب

المتغير		العدد	النسبة المئوية %
الجامعة	حكومية	٢٠٠	٦٤,٥
	خاصة	١١٠	٣٥,٥
الكلية	إنسانية	١٢١	٣٩,٣
	علمية	١٨٧	٦٠,٣
	لم يجيبوا على السؤال	٢	٠,٦
المستوى الدراسي	بكالوريوس	٢٩١	٩٣,٩
	ماجستير	٤	١,٣
	لم يجيبوا على السؤال	١٥	٤,٨
العمل	اعمل	٥٢	١٦,٨
	لا اعمل	٢٤٤	٧٨,٧
	لم يجيبوا على السؤال	١٤	٤,٥
الجنس	ذكر	١٦٣	٥٢,٦
	أنثى	١٤٧	٤٧,٤

المتغير		العدد	النسبة المئوية %
الديانة	مسلم	٢٨٧	٩٢,٦
	غير ذلك	٢١	٦,٨
	لم يجيبوا على السؤال	٢	٠,٦
درجة التدين	ملتزم جدا	١٠	٣,٢
	ملتزم	١٨٠	٥٨,١
	ضعيف الالتزام	١٠٣	٣٣,٢
	غير ملتزم	١٢	٣,٩
	لم يجيبوا على السؤال	٥	١,٦
مكان السكن	عمان	٢٢٨	٧٣,٥
	خارج عمان	٧٨	٢٥,٢
	المخيمات/ البادية	٤	١,٣
نوع السكن	ملك	٢٦١	٨٤,٢
	إيجار	٤٩	١٥,٨
نوع الدراسة	موازي	١٨٧	٦٠,٣
	تنافسية	٩٧	٣١,٣
	مبتعث	٢٦	٨,٤

جدول (٢)

توزيع العينة حسب الخصائص المتعلقة بأسرة الطالب

المتغير		العدد	النسبة المئوية %
اعيش في سرة	مع الوالدين	٢٥٦	٨٢,٦
	مع الاب	٩	٢,٩
	مع الام	١٦	٥,٢
	مع اخرين	٢٥	٨,١
	لم يجيبوا على السؤال	٤	١,٣
المستوى التعليمي للأب	غير متعلم	١٨	٥,٨
	ثانوية فأقل	٦٩	٢٢,٣
	دبلوم متوسط	٥٣	١٧,١
	بكالوريوس	١٢٦	٤٠,٦
	ماجستير فما فوق	٤٤	١٤,٢
المستوى التعليمي للأم	غير متعلم	٢٠	٦,٥
	ثانوية فأقل	١٢٧	٤١,٠
	دبلوم متوسط	٦٣	٢٠,٣
	بكالوريوس	٩٢	٢٩,٧
	ماجستير فما فوق	٨	٢,٦
عدد افراد الاسرة	٣ فما دون	١٦	٥,٢
	٤-٧ اشخاص	٢٢٠	٧١,٠
	٨-١١ شخص	٦٤	٢٠,٦
	١٢ فأكثر	١٠	٣,٢
دخل الاسرة الشهري	اقل من ٢٠٠ دينار	١٣	٤,٢
	٢٠١-٤٠٠ دينار	٦٦	٢١,٣
	٤٠١- ٦٠٠ دينار	٦٤	٢٠,٦
	٦٠١-٨٠٠ دينار	٥٦	١٨,١
	اكثر من ٨٠٠ دينار	١١١	٣٥,٨
معدل المصروف اليومي للطالب	٣ دنانير فما دون	١٠٩	٣٥,١
	٤-٧ دنانير	١٤٨	٤٧,٧
	٨-١٠ دنانير	٣٠	٩,٧
	أكثر من ١٠ دنانير	٢٣	٧,٤

تحليل نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر العولمة الإعلامية على قيم الاستهلاك عند الشباب في الأردن، ولتحقيق ذلك فقد تم استخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية لمؤشرات الدراسة مع الأخذ بعين الاعتبار أن المقياس المستخدم في الدراسة رباعي (١، ٢، ٣، ٤) وبالتالي فإن الفقرة ذات المتوسط الحسابي الأكثر من (٢,٥) تعني درجة عالية، والفقرة ذات المتوسط الحسابي الأقل من(٢,٥) تعني درجة تأثير متدنية، وفيما يلي عرض لفرضيات الدراسة ونتائجها.

وبذلك نرى حسب استجابة أفراد الدراسة أن الملكية المادية لا تمثل قيمة كبرى، وإنما قيمة متدنية. وقد تكون هذه حقيقة معيارية ناتجة عن اتفاق ما يعتقده الشباب مع ما يمكن أن يكون المعيار السائد ثقافيا، حتى في حالة مخالفة هذا الموقف المعياري مع السلوك الفعلي والواقعي.

- لاختبار الفرضية الأولى التي تنص على "أن الحياة في العصر الحديث تعظم قيمة ما يملك الإنسان من مؤشرات مادية تدل على مكانته الاجتماعية والاقتصادية"، تم إجراء اختبار (ت) (One Sample T-test)، حيث أشارت نتائج هذا الاختبار إلى أن قيمة المتوسط الحسابي للفقرة الممثلة لهذا البعد بلغت (٢,٤٦)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة من هذا الاختبار (١,٤١) وهي أقل من قيمة (ت) الجدولية (١,٦٥)، وعند دلالة إحصائية مقدارها (٠,١٥٩) وبذلك ترفض الفرضية سابقة الذكر، أي أن قيمة ما يملك الإنسان من مؤشرات مادية لا تدل على مكانته الاجتماعية والاقتصادية والجدول (٣) يوضح ذلك.

جدول (٣)

نتائج اختبار(ت) لدرجة امتلاك الإنسان لمؤشرات مادية ودلالتها على مكانته الاجتماعية والاقتصادية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
٢,٤٦	٠,٥٦	١,٤١	١,٦٥	٣٠٩	٠,١٥٩

ويمكن تفسير رفض الفرضية الأولى بأن القدرة على التملك لدى الطلبة الذين هم غالبا ما يكونون معالين، هذه القدرة محدودة ومقتصرة على شريحة صغيرة من المجتمع مقابل شريحة

أوسع من ذوي الدخل المتوسط والمحدود، وعليه فقد جاءت النتيجة بناء على ما تتصرف الغالبية من الطلبة بحسبه وفقا لقدراتهم على التملك الخاص.

- لاختبار الفرضية الثانية التي تنص على "يحاول الإنسان تقليد ومحاكاة سلوك من يعتقـد أنـه نموذج أو رمز هام "، تم إجراء اختبار (ت) (One Sample T-test)، حيث أشارت نتـائج هـذا الاختبار إلى أن قيمة المتوسط الحسابي للفقرة الممثلة لهذا البعد بلغت (٢,٦٧)، كمـا أن قيمـة (ت) المحسوبة من هذا الاختبار (١٢,٠٩) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١,٦٥) وعند دلالـة إحصائية مقدارها (٠,٠٠١)، وبذلك تقبل الفرضية سابقة الذكر، أي أن الإنسان يحـاول تقليـد ومحاكاة سلوك من يعتقد أنه نموذج أو رمز هام، والجدول (٤) يوضح ذلك.

جدول (٤)

نتائج اختبار (ت) لدرجة تقليد ومحاكاة الإنسان سلوك من يعتقد أنه نموذج أو رمز هام

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
٢,٦٦	٠,٦٠	١٢,٠٩	١,٦٥	٣٠٩	٠,٠٠١**

** عند دلالة إحصائية أقل من ٠,٠١

ويمكن تفسير قبول هذه الفرضية بأن مجتمع الدراسة هو عينة ممثلة للمجتمع المحلي، والذي لا زال مجتمع يعتمد فيه الفرد على الجماعات المرجعية كالأسرة والوالدين والمؤسسات الدينية في تمثل أنماط السلوك، وعادة ما تحكم هذه الجماعات قواعد التنشئة الاجتماعية التي تنقل معـاني السلوك والأفعال والقيم والمفاهيم من الآباء إلى الأبناء وبالتالي اتباع السلوك الشائع والمتعـارف عليه، وبحسب ما يعطيه المجتمع المكانة بحيث يمثل النموذج والقدوة الاجتماعية التي تحتـذى، وهذه تعد من سمات المجتمعات التقليدية التي تتسم بقوة العلاقات والروابط القرابيـة والقبليـة، وتقوم فيه القواعد العرفية التي تهدف إلى الحفاظ على العلاقات السلمية التي تعد المناخ الملائم لتفعيل قيم التضامن والتماسك الاجتماعي.

هذا من ناحية، لكن مضامين الاستجابة قد تشمل تمثل الشباب برموز ونماذج بـشرية أساسـها وسائل الإعلام، علاوة على ما تعمد وسائل الإعلام من نشره من تقليعات وموضـات جديـدة، يرتبط تمثلها في عقلية الشاب باتباع نموذج الحداثة.

- لاختبار الفرضية الثالثة التي تنص على "يتمثل الإنسان أنماط سلوك ومعايير الجماعة للحصول على ما هو مرغوب فيه من قبول واعتبار "، تم إجراء اختبار (ت) (One Sample T-test)، حيث أشارت نتائج هذا الاختبار إلى أن قيمة المتوسط الحسابي للفقرة الممثلة لهذا البعد بلغت (٢,٦٤)، كما أن قيمة(ت) المحسوبة من هذا الاختبار(٦,٦٩) وهي أكبر من القيمة الجدولية (١,٦٥) وعند دلالة إحصائية مقدارها(٠,٠٠١)، وبذلك تقبل الفرضية سابقة الذكر أي أن الإنسان يتمثل أنماط سلوك ومعايير الجماعة للحصول على ما هو مرغوب فيه من قبول واعتبار، والجدول (٥) يوضح ذلك.

جدول (٥)

نتائج اختبار (ت) لدرجة تمثيل الإنسان أنماط سلوك ومعايير الجماعة للحصول على ما هو مرغوب فيه من قبول واعتبار

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
٢,٦٤	٠,٤٢	٦,٦٩	١,٦٥	٣٠٩	٠,٠٠١**

** عند دلالة إحصائية اقل من ٠,٠١

إن تفسير قبول هذا الفرض يعني التأكيد على صفات هذا المجتمع، كمجتمع تقليدي، فالطلبة باعتبارهم أفرادا فيه لا يزالون يتمثلون أنماط السلوك والمعايير التي تقرها الجماعة المرجعية، وهذه الأنماط المشتركة والسائدة تعدهم بتحصيل القبول والاعتبار والتعزيز في المجتمع.

- لاختبار الفرضية الرابعة التي تنص على " انتشار وسائل الاتصال والإعلام محلياً وعالميا يؤدي إلى خلق ثقافة جماهيرية يصبح فيها الفرد منفعلا ومتلقيا في إطار مجتمعي يسلك فيه الفرد بحسب توقعات الجماعة وما تم بناءه من نماذج قدوة وحياتية "، تم إجراء اختبار(ت) (One Sample T-test)، حيث أشارت نتائج هذا الاختبار إلى أن قيمة المتوسط الحسابي للفقرة الممثلة لهذا البعد بلغت (٢,٤٩)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة من هذا الاختبار (٠,٥٠) وهي أقل من القيمة الجدولية (١,٦٥) وعند دلالة إحصائية مقدارها (٠,٦١٩) ،وبذلك ترفض الفرضية سابقة الذكر أي أن انتشار وسائل الاتصال والإعلام محلياً وعالميا لا يؤدي إلى خلق ثقافة جماهيرية

يصبح فيها الفرد منفعلا ومتلقيا في إطار مجتمعي يسلك فيه الفرد بحسب توقعات الجماعة ومـا تم بناءه من نماذج قدوة وحياتية، والجدول (٦) يوضح ذلك.

جدول (٦)

نتائج اختبار (ت) لمدى خلق ثقافة جماهيرية تبعا لانتشار وسائل الاتصال والإعلام محلياً وعالميا

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	قيمة (ت) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
٢,٤٩	٠,٤٩	٠,٥٠	١,٦٥	٣٠٩	٠,٦١٩

إن رفض هذه الفرضية يفسر على أن المجتمع بالفعل لا زال مجتمعا تقليديا تؤثر فيـه عوامـل التغير الداخلية كالاختراع والابتكار أكثر من عوامل التغير الخارجية كالغزو الثقافي، فالأسـرة والقبيلة لا يزال لها ذلك التأثير الأقوى على أنماط السلوك والفعل المتوقع من الأفراد وكذلك في أنماط التفكير، في مقابل انتشار وسائل التأثير الأخرى كوسائل الاتصال والإعلام، وهذا بـالطبع لا يعني انعدام تأثير هذه الوسائل، وبهذا يمكن تفسير هذه الاستجابات على أنها محاولة الـشاب لإبداء الالتزام نحو ما هو سائد اجتماعيا ثقافيا، حتى لو كان مثل هذا الموقف مخـالف نـسبيا لواقع أنماط السلوك في الواقع.

ينص الفرض الخامس على "أن من يملك القوة يسعى إلى فرض نموذجه الثقافي على الآخـرين عبر قنوات الاتصال المختلفة لا سيما وسائل الإعلام، بغية نشر هذا النموذج وترويج التفاعـل معه، ضمانا لاستمرارية مصالحه." فعلى الرغم من أن المجتمعات التقليدية هي المجتمعات ذات الروابط الأقوى إلا أن هذا لا يعني أنها ليست على طريق التحلل والتفكك، فمفهـوم الاختـراق الثقافي يتضمن أبعادا هي، التبعية الثقافية، والاعتماد عليها اعتمادا بنيويا في إنتاج القيم والمعاني والأفكار والمعارف التي تحتاج إليها مجتمعات الدول التابعة، وتشجيع نمط عالمي موحد للسلوك الاستهلاكي، فبغرض امتلاك ما هو أحدث، يتم استيراد آخر التقليعات والابتكارات، وفي كل يوم يرمى القديم ليحل محله الأحدث المربح للمنتج، إن ربط الفاعلية الاجتماعية بالكفاءة الاقتصادية، وبالتالي بالربحية المالية لرأس المال، إضافة إلى فتح الأسواق وتحرير التجارة بـدعوى حريـة الاختيار وتحقيق الديمقراطية هو شكل اختراق قيم اقتـصاد العولمـة للثقافـات والمجتمعـات،

والمدخل الحقيقي لإحداث التبديل والإحلال الثقافي القيمي والاجتماعي الـسريع لقـيم وثقافـات المجتمعات المحلية حول العالم.

ويقترن مفهوم الاختراق الثقافي بالتطور التقاني في مجال الاتصالات والمعلومات، حيث وجدت الدولة المالكة للتقانة نفسها اليوم أكثر قدرة على التأثير في ثقافة الـدول الأخـرى وإخـضاعها لنموذجها، فقد أتاحت لها أن تنشر وتعمم قيمها ومشروعها الثقافي، وفرض لغتهـا وبرامجهـا العلمية من خلال علاقة التبعية الثقافية للنخب الجديدة، بل أنها تحاول إنتاج صور وأشكال جديدة ومتنوع للنخب ضمن مختاف المستويات الطبقية والشرائح الاجتماعية، وذلك في سبيل الهيمنـة الثقافية من خلال السيطرة على مؤسسات إنتاج الثقافة وتوزيعها، لا سـيما النظـام الـسمعي – البصري والذي يمتاز بفاعليته في الانتشار والتأثير أو في تشكيل وعي الجمهور وإعادة صياغته عن طريق السيطرة على الإدراك ومن ثم تسطيح الوعي وجعله مرتبطا بما يجري على السطح، كالصور والمشاهد ذات الطابع الإعلامي والترويجي المثير والمـستفز للانفعـالات والمـضلل للعقل، بحيث يقلل من تفعيل المنطق والعقل والقيم، ويوجه الخيـال، ويـنمط الـذوق ويقولـب السلوك، بغرض تكريس نوع بعينه من الاستهلاك لنوع بعينه من المعارف والسلع والبـضائع: معارف ترويجية تهدف إلى تسطيح الوعي، وسلع اسـتهلاكية تحـول دون الادخـار وتعيـق التنمية.[١]

أما بالنسبة للفرض السادس والذي نص على" أن من يملك القوة يعتمـد علـى نظريـة الثقافـة المستبطنة في بث نموذجه الثقافي، بغية إيجاد نسق ثقافي جديد في حال انهيار النـسق الثقـافي القائم، ويعمد بناءا على ذلك إلى بث ثقافته من خلال أفكار ومفاهيم عامة تتخذ طابعـا إنـسانيا محبذا ومشتركا"، فإن تصور الذات بما في ذلك تعريف الإنسان لذاته له مصادر ثقافية، إضـافة إلى عملية التفاعل الاجتماعي وما تشمله من آخرين، ولما أصبحت المصادر للبنـاء الشخـصي خارقة للحدود المكانية ومتعددة، فإن مصادر البناء الشخصي قد تعددت مما أتاح فرصا للاختيار من خارج الجماعات المحلية والمجتمع. ولما كانت القوى الخارجية تملك القوة ووسائل تحقيـق أغراضها وخاصة من خلال وسائل الإعلام وتقنياته، فقد أصبح لها دورا فـي تـشكيل الهويـة والانتماءات . فمن يملك القوة يصبح أقدر على تشكيل الثقافة، والأيديولوجية وفرضـها علـى المجتمعات الأضعف وذات الصفة التبعية.

---

[1] الجابري، محمد عابد،قضايا في الفكر المعاصر،ط١،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠٠٧،ص ١٤٧.

تتحدد الهوية بصفتها مجموع السلوك واللغة والثقافة التي تسمح للإنسان أن يتعرف على انتمائه إلى جماعة اجتماعية والتماثل معها، فالثقافة والتقاليد وعمليات تحديد الهوية، تتشكل من السلوك والتمثيل الذاتي لاختياراتنا، إذ تقوم بوظيفة التوجيه "الوساطة"، فالثقافة هي القدرة على تـشغيل مرجعيات وبنيات السلوك والتواصل.

إن المجتمع العربي ومنه المجتمع الأردني، لا يستوفي كامل طاقاته وإمكاناتـه فـي الإنتـاج، فاعتماده البحت على منتجات الآخر، وأفكاره وسلعه، أدى إلى وجود نوع من الازدواجية الثقافية بين الثقافة التي تحملها الأدوات والتكنولوجيا المستوردة، وحقيقـة الواقـع الإنتـاجي والثقـافي للمجتمع، الأمر الذي أضاف للازدواجية في المعايير تباينا في مستوى الأهداف بين أفراد المجتع الواحد.

فيما يرى بلقزيز(٢٠٠٢) أن التحقق الطبيعي والتجدد الثقافي ينبع من مصادر مرجعية اجتماعية متجددة المخزون، ففي مقابل اضمحلال السلطة البطريركية، وما ترتب على ذلك مـن حريـات الأفراد وانطلاق طاقاتهم، وشعورهم بحقوقهم، إلا أن ذلك لم يترافق مع صـعود نظـام القـيم الاجتماعي، بل مع انهياره، الأمر الذي عوض السلطة الأبوية، والثقافة التقليدية السائدة بإمدادها بحالة من الاستهتار والتسيب القيمي جعلت الفرد أعزل من أية دفاعات بل مصابا بمرض فقدان المناعة القيمية المكتسبة، مما سيؤدي إلى انهيار السيادة الثقافية في حال وقوعها في قطيعة مـع نموذجها المعياري، خاصة مع ما يتعرض له النسيج الثقافي الاجتماعي من التفكيك تحت وطـأة الضغوط الثقافية والقيمية الكثيفة من الخارج، والإخفاقات الذاتية المتعاقبة مـن الـداخل نتيجـة للعجز عن تحقيق تكيف إيجابي مع تحولات الثقافة الكونية.[1]

مؤسسات إنتاج الرموز والقيم، بسبب تكلس بناها، وعجزها عن التكيف الإيجابي مع التحولات الثقافية الكونية، كل ذلك أدى إلى الانهيار النسبي للنظام الثقافي الوطني التقليدي، هذا الانهيـار الذي أصاب الثقافة الوطنية؛ سلطة، ومرجعية، وسيادة، إنما هو مؤسس لتآكل شروط المقاومـة لمفاعيل عولمة ثقافية زاحفة، تنمو موضوعيا – نحو تحطيم الحدود وتوحيد العالم على مقتضى نظام قيمي واحدي.

---

[1] بلقزيز، العولمة والممانعة:دراسات في المسالة الثقافية،ص٥٩-٦٤.

وفيما يتعلق بتحليل نتائج تباين المتغيرات، وارتباط هذه التباينات بأنماط سلوك الاستهلاك، فقد جاءت على النحو التالي:

- لمعرفة ما إذا كان هناك اختلاف في عادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن تبعا لاختلاف الجامعة(حكومية، خاصة) تم استخدام اختبار (ت) independent Samples T-test، ويبين الجدول (٧) نتائج هذا الاختبار.

جدول (٧) نتائج اختبار(ت) لعادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن تبعا لاختلاف الجامعة

الجامعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجة الحرية	قيمة ت الجدولية	الدلالة الإحصائية
حكومية	٢,٦٠	٠,٣٢	٠,٤٤	٣٠٨	١,٦٥	٠,٦٦٣
خاصة	٢,٦٢	٠,٢٨				

وقد أشارت النتائج إلى عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين طلاب الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة في عادات الاستهلاك وذلك لأن قيمة (ت) المحسوبة لهذا الاختبار كانت (٠,٤٤) وهي أقل من قيمة (ت) الجدولية التي تبلغ (١,٦٥) كما بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (٠,٦٦٣).

إن عدم وجود فارق ذو دلالة إحصائية بين عادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن تبعا لاختلاف الجامعة، يفسر على أن اللجوء إلى الجامعات الخاصة يقوم في أساسه على الإصرار على إيجاد فرصة للالتحاق بالتعليم الجامعي، وهذا يعكس مدى اهتمام المجتمع بمختلف أطيافه بالتعليم الجامعي وما يمنحه ذلك من اعتبار ومكانة اجتماعية أولا، ومن ثم فرصة أفضل في سوق العمل، فأعضاؤه يسعون إلى تحقيق الارتفاع بمستوى المعيشة والحصول على المكانة الأفضل باعتبار أنه لا يمكن الحصول على فرص العمل بدون مؤهل علمي يحقق الكفاءة المطلوبة للأعمال المتوفرة ولازال هذا التفكير قائما في مجتمعنا إلى هذا اليوم، بذا فإن اللجوء للدراسة في الجامعات الخاصة لا يعكس نمطا ترفيا للمعيشة بحد ذاته، بقدر ما يؤكد على النمط الثقافي وتوجهات المجتمع السائدة، فلا بد من الحصول على التعليم الجامعي في النهاية بغض النظر عن الإمكانات المادية والقدرات الشخصية. ويمكن تفسير عدم وجود الفروق بالقول بتجانس الخلفيات الثقافية والاجتماعية للطلبة الجامعيين في الجامعات الحكومية والخاصة.

- لمعرفة ما إذا كان هناك اختلاف في عادات الاستهلاك لدى الـشباب فـي الأردن تبعـا لاختلاف طبيعة التخصص الدراسـي (إنـساني، علمـي) تـم اسـتخدام اختبـار (ت) independent Samples T-test، ويبين الجدول (٨) نتائج هذا الاختبار.

جدول (٨) نتائج اختبار(ت) لعادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن تبعا لاختلاف طبيعة التخصص الدراسي

التخصص الدراسي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجة الحرية	قيمة ت الجدولية	الدلالة الإحصائية
إنساني	٢,٦٠	٠,٣١	٠,٤٧	٣٠٦	١,٦٥	0.643
علمي	٢,٦١	٠,٣٠				

وقد أشارت النتائج إلى عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين طلاب التخصصات الإنسانية وطلاب التخصصات العلمية في عادات الاستهلاك وذلك لأن قيمـة (ت) المحسوبة لهذا الاختبار كانت (٠,٤٧) وهي أقل من قيمة (ت) الجدولية التي تبلغ (١,٦٥) كما بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (٠,٦٤٣).

أما اختلاف عادات الاستهلاك لدى الشباب تبعا لاختلاف طبيعة التخصص الدراسي، فقد كان من المتوقع أن تجيء نتائج الدراسة في هذا البند لتظهر أن طلبة التخصصات العلمية أقـل اهتمامـا بالاستهلاك من طلبة الدراسات الإنسانية، إلا أن النتائج جاءت عكس ذلك فلم يكن هنالك فـروق ودلالة إحصائية بين الشباب من طلبة الدراسات الإنسانية والشباب من طلبة الدراسات العلميـة وهذا يمكن تفسيره بأن الطالب الذي يكون في غالب الأحيان معالا من قبل آخرين هو ذاته أيـا كان اختصاصه الدراسي، من حيث الإمكانات والاحتياجات وبذا فإن مستوى أو نمط الاستهلاك لا يختلف بين أفراد فئة الشباب وفقا لذلك.

- لمعرفة ما إذا كان هناك اختلاف في عادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن تبعا لاختلاف الجنس (ذكور، إناث) تم استخدام اختبار (ت) independent Samples T-test، ويبين الجدول (٩) نتائج هذا الاختبار.

جدول (٩) نتائج اختبار(ت) لعادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن تبعا لاختلاف الجنس

الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	درجة الحرية	قيمة ت الجدولية	الدلالة الإحصائية
ذكور	٢,٦٠	٠,٣١	٠,٠٩٢	٣٠٨	١,٦٥	٠,٩٢٦
إناث	٢,٦١	٠,٢٩				

وقد أشارت النتائج إلى عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين الذكور والإناث في عادات الاستهلاك، وذلك لأن قيمة (ت) المحسوبة لهذا الاختبـار كانـت (٠,٠٩٢) وهي أقل من قيمة (ت) الجدولية التي تبلغ (١,٦٥) كمـا بلغـت قيمـة الدلالـة الإحـصائية (٠,٩٢٦).

إن انعدام وجود فارق والذي أظهرته نتائج الدراسة يعود إلى أن أنماط الاستهلاك في المجتمـع محكومة بالقدرة والإمكانات الاقتصادية وهي في المعظم محدودة، وبالتالي فإن ذلك لا يظهـر فارقا في عادات الاستهلاك بين الإناث والذكور في المجمل، وإن تغايرت مجالات الاستهلاك أو الإنفاق لدى النوعين.

- لمعرفة ما إذا كان هناك اختلاف في عادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن تبعا لاختلاف درجة التدين (ملتزم جدا، ملتزم، ضعيف الالتزام، غير ملتزم) تم استخدام اختبار One Way Analysis of variance (ANOVA)، ويبين الجدول (١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الناتجة من هذا الاختبار، كما يبين الجدول (١١) نتائج هذا الاختبار.

جدول (١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن حسب درجة التدين

درجة التدين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ملتزم جدا	٢,٧٨	٠,٣٤
ملتزم	٢,٥٩	٠,٣٠
ضعيف الالتزام	٢,٦١	٠,٢٩
غير ملتزم	٢,٧٠	٠,٣٥

جدول (١١) نتائج اختبار(ف) لعادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن حسب درجة التدين

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	قيمة ف الجدولية	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	٠,438	3	0.146	1.63	٢,٦٠	0.183
داخل المجموعات	٢٧,٠	٣٠١	٠,٠٩٠			
المجموع	٢٧,٤	٣٠٤				

وقد أشارت النتائج الواردة في الجدولين (٢-٨-أ)،(٢-٨-ب) إلى عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين الشباب في عادات الاستهلاك تبعا لدرجة التدين وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة لهذا الاختبار كانت (١,٦٣) وهي أقل من قيمة (ف) الجدولية التي تبلغ (٢,٦٠) كما بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (٠,١٨٣).

يمكن تفسير ما أشارت له الدراسة من انعدام تأثير عامل الدين ودرجة التدين في نمط الاستهلاك بين الشباب، الأمر الذي يحيد عامل الدين والقيم الاجتماعية ويضعها جميعا في مرتبة متأخرة على العامل الاقتصادي، بأنه يتفق مع ما أشرنا له في عاملي الدراسة في الجامعات الخاصة

والحكومية، وطبيعة التخصص الدراسي للطلبة، فالقيمة الأقوى هي لكل ما من شـأنه أن يمـنح اعتبارا ومكانة اجتماعية أولا.

- لمعرفة ما إذا كان هناك اختلاف في عادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن تبعا لاختلاف مكان السكن (عمان، خارج عمان – محافظات أخرى، المخيمات والبادية) تم استخدام اختبـار One Way Analysis of variance (ANOVA)، ويبين الجـدول (١٢) المتوسـطات الحـسابية والانحرافات المعيارية الناتجة من هذا الاختبار، كما يبين الجدول (١٣) نتائج هذا الاختبار.

جدول (١٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن حسب مكان السكن

مكان السكن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عمان	٢,٦١	٠,٣٠
خارج عمان – محافظات أخرى	٢,٥٩	٠,٣١
المخيمات والبادية	٢,٧٠	٠,٣٠

جدول (١٣) نتائج اختبار(ف) لعادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن حسب مكان السكن

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	قيمة ف الجدولية	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	٠,٠٥٧	٢	0.029	٠,٣١٣	٢,٩٩	0.731
داخل المجموعات	٢٨,٠	٣٠٧	٠,٠٩١			
المجموع	٢٨,٠	٣٠٩				

وقد أشارت نتائج جدول رقم (٢-٩-أ) إلى عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية عنـد مـستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) وما يرتبط هذا من اعتبار ومكانة اجتماعية أولا بين الشباب في عادات الاستهلاك تبعا لمكان السكن وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة لهذا الاختبار كانت (٠,٣١٣) وهي اقـل مـن قيمة (ف) الجدولية التي تبلغ (٢,٩٩) كما بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (٠,٧٣١).
إن انعدام وجود فرق بين عادات الاستهلاك لدى الشباب تبعا لمكـان الـسكن، يـشير إلـى أن مستويات الاستهلاك متقاربة إلى حد كبير بين فئة الشباب، وهذا لا يعني انعدام وجود فروقـات

حقيقية على ارض الواقع إلا أنها تلاشت إحصائيا لصغر حجم تلك الشريحة من الشباب القـادرة على خلق التباين تبعا لمكان السكن.

- لمعرفة ما إذا كان هناك اختلاف في عادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن تبعا لاختلاف النمط السكني (يعيش مع الوالدين، مع الأب، مع الأم، مع آخرين) تم استخدام اختبار One Way Analysis of variance (ANOVA)، ويبين الجدول (١٤) المتوسطات الحـسابية والانحرافـات المعيارية الناتجة من هذا الاختبار، كما يبين الجدول (١٥) نتائج هذا الاختبار.

جدول (١٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن حسب النمط السكني

النمط السكني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
يعيش مع الوالدين	٢,٥٩	٠,٣١
مع الأب	٢,٤٧	٠,٣٠
مع الأم	٢,٧٥	٠,٢٢
مع آخرين	٢,٧١	٠,٢٣

جدول (١٥) نتائج اختبار(ف) لعادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن حسب نمط السكن

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	قيمة ف الجدولية	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	**٠,٨٥٤**	**٣**	**٠,٢٨٥**	**٣,٢٤٥**	**٢,٦٠**	**0.022***
داخل المجموعات	**٢٦,٥**	**٣٠٢**	**٠,٠٨٨**			
المجموع	**٢٧,٣**	**٣٠٥**				

*** الفرق دال إحصائيا عند (α ≤ ٠،٠٥)**

وقد أشارت النتائج الواردة في الجدولين (١٤)،(١٥) إلى وجود فرق ذو دلالة إحـصائية عنـد مستوى (α ≤ ٠,٠٥) بين الشباب في عادات الاستهلاك تبعا لنمط السكن وذلك لأن قيمـة (ف) المحسوبة لهذا الاختبار كانت (٣,٢٤٥) وهي أعلى من قيمة (ف) الجدولية التي تبلـغ (٢,٦٠) كما بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (٠,٠٢٢)، ولمعرفة مصادر هذه الفروق تم إجـراء اختبـار شيفيه للمقارنات البعدية وقد أشارت نتائج هذا الاختبار إلى أن هذه الفروق كانت بين الطـلاب

الذين يعيشون مع آخرين وبين من يعيشون مع الأب من ناحية، وبين من يعيشون مع الأب ومن يعيشون مع الأم من ناحية أخرى، والجدول (١٦) يوضح هذه النتائج .

جدول (١٦) نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لعادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	مع الوالدين	مع الأب	مع الأم	مع آخرين
مع الوالدين	-	٠,٧٠٢	٠,٢٢٧	٠,٢٦١
مع الأب	٠,٧٠٢	-	٠,٠٥٠	٠,٠٤٩
مع الأم	٠,٢٢٧	٠,٠٥٠	-	٠,٩٨٧
مع آخرين	٠,٢٦١	٠,٠٤٩	٠,٩٨٧	-

يمكن تفسير نتائج الجدول (١٦) بأن وجود الأب كمعيل يسهل الحيـاة ويرفـع مـن مـستوى المعيشة وبالتالي يتيح قدرة أكبر على الإنفاق منه في حال غيابه كما تبدي ذلك نتـائج الدراسـة بالنسبة للطلبة الذين يعيشون مع الأم أو مع آخرين. كما تبين نتائج الجـدول الـسابق أن مـن يعيشون مع آخرين أكثر إنفاقا واستهلاكا من أولائك الذين يعيشون مع الأم، ويعود هذا بـالطبع لعادات التقليد والمحاكاة التي تولدها الرغبة في إحراز المكانة والحصول على القبول الاجتماعي باتباع أنماط السلوك والعادات السائدة ضمن جماعة الأقران.

- لمعرفة ما إذا كان هناك اختلاف في عادات الاستهلاك لدى الشباب فـي الأردن تبعـا لاختلاف المستوى التعليمي للأب (غيـر مـتعلم ، ثانويـة فأقـل ، دبلـوم متوسـط، بكالوريوس، ماجستير فما فوق) تم استخدام اختبـار One Way Analysis of variance (ANOVA)، ويبين الجدول (١٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الناتجـة من هذا الاختبار، كما يبين الجدول (١٨) نتائج هذا الاختبار .

جدول (١٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن حسب المستوى التعليمي للأب

المستوى التعليمي للأب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
غير متعلم	٢,٥٦	٠,٣٧
ثانوية فأقل	٢,٦٣	٠,٣٢
دبلوم متوسط	٢,٦٧	٠,٢٩
بكالوريوس	٢,٥٧	٠,٢٨
ماجستير فما فوق	٢,٦١	٠,٣٠

جدول (١٨) نتائج اختبار(ف) لعادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن حسب المستوى التعليمي للأب

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	قيمة ف الجدولية	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	٠,٤٤٥	4	٠,١١١	١,٢٢٥	٢,٣٧	٠,٣٠٠
داخل المجموعات	٢٧,٦٣	٣٠٤	٠,٠٩١			
المجموع	٢٨,٠٨	٣٠٨				

وقد أشارت النتائج الواردة في الجدولين (٢-١١)، (٢-١٢) إلى عدم وجـود فـرق ذو دلالـة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين الشباب في عادات الاستهلاك تبعا للمـستوى التعليمـي للأب وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة لهذا الاختبار كانت (١,٢٢٥) وهي أقل مـن قيمـة (ف) الجدولية التي تبلغ (٢,٣٧) كما بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (٠,٣٠٠).

ويمكن تفسير عدم التباين في أثر مستويات التعليم على العادات الاستهلاكية السائدة في الأردن، حيث يظهر أن التعليم لا يهتم بتنمية قيم جديدة تقوم ماهو قائم ضمن العرف الاجتماعي السائد.

- لمعرفة ما إذا كان هناك اختلاف في عادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن تبعا لاخـتلاف المستوى التعليمي للأم (غيرمتعلم، ثانوية فأقل، دبلوم متوسط، بكالوريوس، ماجستير فما فوق) تـم اسـتخدام اختبـار One Way Analysis of variance (ANOVA)، ويبـين الجـدول (١٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الناتجة من هذا الاختبار ، كما يبين الجـدول (٢٠) نتائج هذا الاختبار .

جدول (١٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن حسب المستوى التعليمي للأم

المستوى التعليمي للأم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
غير متعلم	٢,٥٩	٠,٤٣
ثانوية فأقل	٢,٦٠	٠,٣٢
دبلوم متوسط	٢,٦٥	٠,٢٥
بكالوريوس	٢,٥٩	٠,٢٧
ماجستير فما فوق	٢,٦٤	٠,٢٣

جدول (٢٠) نتائج اختبار(ف) لعادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن حسب المستوى التعليمي للأم

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	قيمة ف الجدولية	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	٠,١٦٢	٤	٠,٠٤٠	٠,٤٤٢	٢,٣٧	٠,٧٧٩
داخل المجموعات	٢٧,٩	٣٠٥	٠,٠٩٢			
المجموع	٢٨,٠	٣٠٩				

وقد أشارت النتائج الواردة في الجدولين السابقين إلى عدم وجود فرق ذو دلالة إحـصائية عنـد مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين الشباب في عادات الاستهلاك تبعا للمستوى التعليمي للأم وذلـك لأن قيمة (ف) المحسوبة لهذا الاختبار كانت (٠,٤٤٢) وهي أقل من قيمة (ت) الجدولية التي تبلـغ (٢,٣٧) كما بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (٠,٧٧٩).

يمكن تفسير عدم وجود تأثير للمستوى التعليمي لدى كل من الأب والأم على عادات الاسـتهلاك لدى الشباب، وفقا لسيادة نمط التقليد والمحاكاة في السلوك والعادات الاجتماعية المتبعة بغـض النظر عن المستوى التعليمي فما هو متعارف عليه اجتماعيا هـو إحـراز المكانـة والاعتبـار

الاجتماعيين، وعادة ما يشجع الوالدين على ذلك بالرغم من اختلاف المستوى التعليمي بين شرائح المجتمع المختلفة.

- لمعرفة ما إذا كان هناك اختلاف في عادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن تبعا لاختلاف عدد أفراد الأسرة (٣ فما دون، ٤-٧ أشخاص، ٨-١١ شخص، ١٢ شخص فأكثر) تم استخدام اختبار One Way Analysis of variance (ANOVA) ، ويبين الجدول (٢١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الناتجة من هذا الاختبار، كما يبين الجدول (٢٢) نتائج هذا الاختبار .

جدول (٢١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن حسب عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٣ فما دون	٢,٨٣	٠,٣٠
٤-٧ أشخاص	٢,٦٠	٠,٢٩
٨-١١ شخص	٢,٦١	٠,٣٠
١٢ شخص فأكثر	٢,٣٨	٠,٣٨

جدول (٢٢) نتائج اختبار(ف) لعادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن حسب عدد أفراد الأسرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	قيمة ف الجدولية	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	**١,٣٢٩**	**٣**	**٠,٤٤٣**	5.067	**٢,٦٠**	**0.002***
داخل المجموعات	**٢٦,٧٥**	**٣٠٦**	**٠,٠٨٧**			
المجموع	**٢٨,١**	**٣٠٩**				

*** الفرق دال إحصائيا عند (٠،٠٥ ≥ α)**

بحسب الجدولين (21) و(٢٢) فقد أشارت النتائج إلى وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥ ≥ α) بين الشباب في عادات الاستهلاك وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة لهذا الاختبار كانت (٥,٠٦٧) وهي أعلى من قيمة (ف) الجدولية التي تبلغ (٢,٦٠) كما بلغت قيمة

الدلالة الإحصائية (٠,٠٠٢)، ولمعرفة مصادر هذه الفروق تم إجراء اختبار شـيفيه للمقارنـات البعدية وقد أشارت نتائج هذا الاختبار إلى أن هذه الفروق كانت بين الطلاب الذين يبلـغ عـدد أفراد أسرهم ٣ أفراد أو اقل وبين من يتراوح عدد أفراد أسرهم من ٤-٧ أفراد مـن جهـة ، وبين من يبلغ عدد أفراد أسرهم ٣ أفراد أو أقل ومن يزيد عدد أفراد أسرهم عن ١٢ فرد مـن جهة أخرى ، والجدول (٢٣) يوضح هذه النتائج.

جدول (٢٣) نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لعادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن حسب عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	٣ فما دون	٤-٧ أشخاص	٨-١١ شخص	١٢ شخص فأكثر
٣ فما دون	-	٠,٠٣٠	٠,٠٦٥	٠,٠٠٣
٤-٧ أشخاص	٠,٠٣٠	-	٠,٩٩٩	٠,١٥٠
٨-١١ شخص	٠,٠٦٥	٠,٩٩٩	-	٠,١٦٤
١٢ شخص فأكثر	٠,٠٠٣	٠,١٥٠	٠,١٦٤	-

تفسير ذلك هو أن توزيع الدخل على عدد أقل من الأفراد يعني قدرة أكبر للفرد الواحـد علـى الإنفاق، ومستوى معيشة أفضل له، في حين أن توزيع الدخل على عدد أكبر من الأفراد، يعنـي قدرة محدودة على الإنفاق للفرد في الأسرة، علما أن عدد الأفراد يزداد نسبيا لدى الأسر التـي تنتمي إلى المستويات الاقتصادية الاجتماعية الدنيا.

- لمعرفة ما إذا كان هناك اختلاف في عادات الاستهلاك لدى الشباب فـي الأردن تبعـا لاختلاف دخل الأسرة الشهري (أقل من ٢٠٠ دينار، ٢٠١-٤٠٠ دينـار، ٤٠١-٦٠٠ دينار، ٦٠١-٨٠٠ دينار، أكثر من ٨٠٠ دينار) تم استخدام اختبار One Way Analysis of variance (ANOVA)، ويبين الجدول (٢٤) المتوسـطات الحـسابية والانحرافـات المعيارية الناتجة من هذا الاختبار، كما يبين الجدول(٢٥) نتائج هذا الاختبار.

جدول (٢٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن حسب دخل الأسرة الشهري

دخل الأسرة الشهري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من ٢٠٠ دينار	٢,٦٦	٠,٣٦
٢٠١-٤٠٠ دينار	٢,٥٥	٠,٣٦
٤٠١-٦٠٠ دينار	٢,٥٩	٠,٣١
٦٠١-٨٠٠ دينار	٢,٦٢	٠,٢٨
أكثر من ٨٠٠ دينار	٢,٦٤	٠,٢٦

جدول (٢٥) نتائج اختبار(ف) لعادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن حسب دخل الأسرة الشهري

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	قيمة ف الجدولية	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	٠,٤١١	٤	٠,١٠٣	١,١٣٢	٢,٣٧	٠,٣٤١
داخل المجموعات	٢٧,٦٧	٣٠٥	٠,٠٩١			
المجموع	٢٨,٠٨	٣٠٩				

أشارت النتائج في الجدولين (٢-١٥)و(٢-١٥-أ) إلى عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥ ≥ α) بين الشباب في عادات الاستهلاك تبعا لاختلاف دخل الأسرة الشهري، وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة لهذا الاختبار كانت (١,١٣٢) وهي أقل من قيمة (ف) الجدولية التي تبلغ (٢,٣٧) كما بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (٠,٣٤١).

يعود تفسير ذلك إلى أن معظم أفراد العينة المبحوثة جاءت موزعة على الفئات التي يتراوح الدخل فيها ما بين(أقل من ٢٠٠-٦٠٠ دينار)، وقد أظهرت نتائج الدراسة أنه لا فوارق ذات دلالة إحصائية بين عادات الاستهلاك لدى هذه الفئات في حين أن الفرق ظهر بين هذه الشريحة الأوسع نطاقا بالنسبة للشريحة التي قابلتها والتي يتراوح دخلها مابين(٦٠١-أكثر من ٨٠٠دينار) شهريا وهي شريحة ضئيلة، الأمر الذي أظهر انعدام لوجود فوارق إحصائية وهذا لا يعني أنها معدومة بالفعل على أرض الواقع.

- لمعرفة ما اذا كان هناك اختلاف في عادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن تبعا لاختلاف معدل المصروف اليومي شهري (٣ دنانير فما دون، ٤-٧ دنانير ، ٨-١٠ دنانير ، اكثر من ١٠ دنانير) تم استخدام اختبار One Way Analysis of variance (ANOVA) ، ويبين الجدول (٢٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الناتجة من هذا الاختبار ، كما يبين الجدول (٢٧) نتائج هذا الاختبار .

جدول (٢٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن حسب معدل المصروف اليومي

معدل المصروف الشهري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٣ دنانير فما دون	٢,٦٠	٠,٣١
٤-٧ دنانير	٢,٥٨	٠,٣١
٨-١٠ دنانير	٢,٦١	٠,٢٢
اكثر من ١٠ دنانير	٢,٧٦	٠,٢٧

جدول (٢٧) نتائج اختبار(ف) لعادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن حسب معدل المصروف اليومي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	قيمة ف الجدولية	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	٠,٥٩٦	٣	٠,١٩٩	٢,٢١٥	٢,٦٠	٠,٠٨٦
داخل المجموعات	٢٧,٣٥	٣٠٥	٠,٠٩٠			
المجموع	٢٧,٩٥	٣٠٨				

وقد أشارت النتائج في الجدولين السابقين إلى عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين الشباب في عادات الاستهلاك تبعا لاختلاف معدل المصروف الشهري وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة لهذا الاختبار كانت (٢,٢١٥) وهي أقل من قيمة (ف) الجدولية التي تبلغ (٢,٦٠) كما بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (٠,٠٨٦).

تؤكد النتائج السابقة على الشباب في الأردن إنما هم أبناء مجتمعهم التقليدي الذي يسعى بحكم ثقافته وقيمه الى تحقيق المستوى المعيشي والمكاني على مستوى جماعاته الأولية والبسيطة،

بغض النظر عن حقيقة قدراته الاقتصادية، فالتباين في معدل المصروف اليومي بين أفراد العينة لم يكشف عن وجود اختلاف في عادات الاستهلاك تبعا لذلك، وهذا يعني أن عادات الاســتهلاك متقاربة إن لم تكن واحدة ومحكومة بثقافة المجتمع السائدة.

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

النتائج العامة:

تبين من الجزء النظري للدراسة، والتي تم استنباط الفرضيات على أساسه، ما يلي:

أولا: زيادة حجم الاستهلاك لدى الشباب إذا ما قورن هؤلاء بالأجيال السابقة، ولعل هذا صحيح ولكنه خارج أهداف هذه الدراسة.

ثانيا: إن الإطار النظري يفترض توقع فروق حسب تباين متغيرات الجنس والـدخل ومـستوى تعليم الأبوين، ونمط السكن، والشرائح، ودرجة التدين. لكن الواقع الأردني وحسب نتـائج هـذه الدراسة قد خالف هذه الفرضيات، وجاءت الفروق ضئيلة نسبيا وغير دالة إحصائيا.

ثالثا: إن التباين الثقافي الاجتماعي، رغم عمليات التحديث، لم يؤثر بشكل واضح في إنتاج تباين ثقافي اجتماعي ظاهر حتى الآن بين فئات المجتمع وشـرائحه وطبقاتـه، ويعـود هـذا إلـى الخصوصية الثقافية للمجتمع الأردني كمجتمع تقليدي، بينما تم التوصل إلـى معظـم المعرفـة النظرية بناء على دراسة مجتمعات أخرى، أغلبها غربيـة اتـضح فيهـا التبـاين فـي البنـاء الاجتماعي.

رابعا: أظهرت الدراسة عددا من النتائج حول عادات الاستهلاك لدى الشباب فـي الاردن تبعـا لمتغيرات عدة، كاختلاف طبيعة التخصص الدراسي والجنس، المستوى التعليمي لكلا الوالـدين وكذلك عاملي الدين ودرجة التدين على سبيل المثال لا الحصر.

خامسا: كشفت الدراسة أنه لا يوجد فروقات في عادات الاستهلاك لدى الشباب في الأردن تبعا لمتغيرات عدة هي:اختلاف الجامعة(حكومية- خاصة)، اختلاف التخصص الدراسي وطبيعتـه، وأيضا تبعا لاختلاف الجنس.

كما أظهرت الدراسة أن عامل درجة التدين ليس له التأثير الواضح في عادات الاستهلاك السائدة بين الشباب، كذلك الأمر بالنسبة لمكان السكن (الحضر، الريف، المخيمات) لم يحدث فرقا فـي عادات الاستهلاك لدى الشباب في الاردن.

سادسا: إلا أن الدراسة أظهرت أن هناك فرقا في عادات الاستهلاك لدى هذه الفئة، تبعا لمتغيـر نمط السكن، وكان ذلك الفرق لمصلحة الطلبة الذين يعيشون مع آخرين بالدرجة الأولى يليه لمن يعيشون مع الأب، أما المستوى التعليمي للوالدين فقد بينت الدراسة أنه ليس ذو تأثير في عادات الاستهلاك لدى فئة الشباب في الأردن.

وبينت نتائج الدراسة وجود أثر لمتغير عدد أفراد الأسرة احصائيا في عادات الاسـتهلاك لـدى الشباب، فيما أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق في عادات الاستهلاك تبعا لمتغير دخل

الأسرة الشهري، وهذا ينطبق أيضا على متغير معدل المصروف اليومي وأثـره فـي عـادات الاستهلاك لدى الشباب.

الاستنتاجات:

توصلت الدراسة لاستنتاجات عدة لا بد من ذكرها والتأكيد عليها والنظر فيمـا يترتـب عليها من توصيات ضمن توجهات إطار الدراسة النظري العام.

أولا: أن المجتمع الأردني هو عبارة عن مجتمع يتسم بسمات المجتمع التقليدي، وأهمها الروابط والعلاقات القرابية، وهي سمات المجتمعات الريفية والبدوية التي تمـارس الزراعـة والرعـي كمصادر تعتمد عليها في معاشها، وهي أعمال أصيلة في المجتمع المحلي، لا تـزال مظاهرهـا قائمة فيه حتى يومنا هذا.

ثانيا: بالإضافة إلى الروابط والعلاقات القرابية، فإن المجتمع التقليدي يتسم أيضا بسمات أخـرى منها؛ وجود منظومة قيمية خاصة بهذا المجتمع، تتفق مع ظروفـه الديمغرافيـة والأيكلوجيـة، بالإضافة لموائمتها لنظامه الاقتصادي في مصادر المعاش والتوزيع.

ثالثا: إن المجتمع التقليدي يتسم بأنه مجتمع يهتم بتحصيل الامتيازات ورفع المستوى المعيـشي، ولذا، مجتمع تكثر فيه مظاهر المماثلة والتقليد والمحاكاة، وهو مجتمع مظهري، يميل أفراده إلى حيازة أشكال ومظاهر التميز، ومن هنا يأتي مصدر الإغراق في الاستهلاك لدى المجتمع.

رابعا: إن المجتمع التقليدي يعتمد على الأسس الذاتية في تقسيم العمل والأدوار الاجتماعية، كما أن المجتمع التقليدي مجتمع أبوي بالضرورة فهو إذ يعتمد على أسس كالعمر والجنس في تقسيم العمل فهو يوكل مهام السلطة واتخاذ القرار وإدارة شؤون الأفراد للذكور الأكبر سنا، ومن هنـا يمكن لنا القول أن الثقافة الأكثر حضورا هي الثقافة المحلية التقليدية.

خامسا: إن مجتمع الشباب الأردني لا يختلف في مظاهره وعاداته عن مجتمعه المحلـي، وهـو يعكس بصدق حقيقة هذا المجتمع من حيث نظام الاقتصاد فيه وأنمـاط الإنتـاج والاسـتهلاك، والتوزيع الحقيقي للدخل في المجتمع، فالقلة هي التي تتمتع بحالـة مـن الرخـاء الاقتـصادي والمعاشي ممن يعملون في مجالات التجارة والخدمات وهي مجالات مستحدثة علـى مـصادر المعاش في هذا المجتمع، في حين أن السواد الأعظم هم من أبناء متوسطي ومحدودي الـدخل، وينعكس ذلك في طبيعة الثقافة ونمط التفكير السائدين التابعين بالضرورة للعامل الاقتصادي مما يدفع باتجاهات الشباب نحو محاكاة وتقمص وإتباع ما يقره المجتمع ويقبله بوجه عام.

سادسا: أن التقليد والمحاكاة هي الوسيلة الأكثر فاعلية في انتشار الأفكار وأنماط السلوك الجديدة بين الشباب في المجتمع الأردني، بحكم طبيعة المجتمع التقليدية، وهذا لا يلغي دور وتأثير وسائل الإعلام والاتصال الحديث، في بث بذور هذه الأفكار وأنماط السلوك الدخيلة.

سابعا: لا زال من الممكن القول، أن مجتمع الشباب الأردني مرتبط بمنظومة القيم المحلية السائدة في مجتمعه و محكوم بها، بالرغم مما يتعرض له من تأثير خارجي يتمثل في البث الفضائي وتعدد قنواته، وانتشار إمكانية النفاذ عبر شبكة الانترنت.

ثامنا: تعزى مظاهر السلوك الاستهلاكي المنتشرة بين الطلبة(كانتشار أجهزة الهاتف الخلوي) إلى ثقافة المجتمع العامة التظاهرية وهي ثقافة المجتمعات الريفية والبدوية التي تسعى إلى رفع مستوى معيشتها عن طريق حيازة الرموز والسلع ذات الدلالة، بغض النظر عن إمكاناتها الاقتصادية ومستوى معيشتها الحقيقي.

تاسعا: إن المجتمع الأردني لا سيما مجتمع الشباب لا يتمتع بالوفرة الاقتصادية التي تمكنه من محاكاة أنماط الاستهلاك على نطاق موسع، كما هو الحال في بعض مجتمعات الدول المجاورة، إلا أن ذلك لا يعني أن الشباب لا يتعرض إلى حالة من الاختراق والغزو الثقافي المتمثلة في أشكال عدة (كارتياد مقاهي الانترنت،والمطاعم ذات الصبغة العالمية، تغير أنماط اللباس ومواكبة الموضة)، فبالإضافة إلى تأثير وسائل الإعلام وأدوات الاتصال، لا يمكن لنا أن نغفل دور برامج مؤسسات المجتمع المدني وتأثيرها، وعادة ما تعتمد هذه المؤسسات على موارد اقتصادية تكون إما أهلية أو دولية تدعمها.

عاشرا: فيما يتعلق بتأثر أنماط السلوك عند الشباب في الأردن بوسائل الاتصال الجديدة، فقد تبين أن تأثير هذه الوسائل(سلبا أو إيجابا)، محكوم بداية بمدى القدرة الشرائية لديه، من ثم يأتي دور الثقافة السائدة في ذلك، فيما تلعب هذه الوسائل دورا في توجيه الشباب نحو أنماط من التفكير والاستهلاك بعينها، من خلال اطلاعهم على أنماط جديدة ومختلفة للحياة.

يملك إعلام العولمة القدرة والإمكانات لتخليق النماذج ذات الدور الفاعل في دفع الشباب لتمثيلها ومحاكاتها وتقليدها، ومن خلال هذه النماذج يتم تغيير المفاهيم والقيم بسرعة وبشكل فعال أكثر وأوسع انتشارا، إذ توجه هذه النماذج الشباب نحو تعديل أو ابتكار أنماط حياتهم، مما يؤدي التي تغيير نمط السلوك السائد في مجتمع ما.

من هنا يرى المسيري(٢٠٠٤)أن:

.....

جوهر العولمة هو عملية تنميط العالم بحيث يصبح العالم بأسره وحدات متشابهة، هي في جوهرها وحدات اقتصادية تم ترشيدها، أي إخضاعها لقوانين مادية عامة، مثل قوانين العرض والطلب، والإنسان الذي يتحرك في هذه الوحدات هو إنسان اقتصادي جسماني لا يتسم بأي خصوصية، ليس له أي انتماء واضح، ...، وفي غياب الانتماء والهوية والمنظومات القيمية والمرجعيات الأخلاقية والدينية تتساوى الأمور،...،وتسود النسبية المطلقة.

إن فئة الشباب هي الفئة الأهم في المجتمع، لما يعول عليها من آمال وطموح في تحسين المستقبل وتطوير وزيادة الإنتاجية، وتنمية الدخل القومي، إلا أن هذه الفئة أصبحت تواجه تحديات مضاعفة وبالغة الخطورة على مستقبل وشكل وهوية هذه الفئة الثقافية، أخطرها على الإطلاق هو العولمة وإعلامها بكل ما يمسانه من جوانب الثقافة والهوية. ففي مقابل اختصار هذه الظاهرة للمسافات والأزمنة، إلا أنها تترك أثر عميقا للمقارنات والفوارق بين الأفراد لا سيما الشباب حول العالم، فيما يتباين عمق التأثير تبعا للظروف والأوضاع الاقتصادية والثقافية الاجتماعية التي تسود مجتمعاتهم، مما يضع الشباب في أزمات وصراعات تنبع من محاولته للموائمة بين كينونته من جهة ووعيه بواقعه الاجتماعي من جهة أخرى.

لا يمكن أن نستبعد الوجه الآخر لتأثير العولمة وثقافتها على الشباب، هذا الوجه الذي يمكن تلخيص الحديث عنه بكلمة واحدة(الانسحاب) أو(الرفض)، وهو الشكل الآخر من التطرف باعتبار أن الاندماج والاستسلام المطلقين للعولمة وثقافتها هو أحد أشكال التطرف أيضا.

ويشكل الاختراق الثقافي تحديا كبيرا أمام مشاريع التنمية وخططها في الدول النامية، خاصة أن هذه المشاريع تُعنى بتوفير فرص التعليم والعمل وتحسين مستوى المعيشة لكافة أفراد المجتمع وبالأخص الشباب، فإن الاختراق الثقافي يضع العقبات أمام تحقيق ذلك، مما يكرس تبعية تلك المجتمعات والدول لاقتصادات القوة والهيمنة، ويضعف سيادتها، ويصادر حرية القرار فيها، ويفقدها القدرة على إعادة إنتاج ذاتها أو تجديدها.

التوصيات:

بناء على ذلك فإن الدراسة توصي بما يلي:

أولا: ضرورة الأخذ بممارسات ثقافة الإنتاج والعمل، بدلا من الانتقائية القائمة على مبدأ المظهرية والتفاخر والمكانة الاجتماعية، وبالتالي وقف الاستغراق في الاستهلاك وثقافته.

ثانيا: التوجه الجاد من قبل المجتمع وأفراده نحو التغير، وذلك من خلال تنمية قيم مثل: الكينونة، الإنتاج، الاعتماد على الذات، التعاون، واحترام الوقت، التقدير، الانجاز، ونفي تلك القيم المتعلقة بالتملك، الاستهلاك، التظاهر والمحاكاة، الاستهتار، الاتكالية، الفردية، إضافة إلى ضرورة محاربة الممارسات المخلة بالمصلحة العامة، كالمنفعة المتبادلة على اعتبارات خاصة وشخصية.

ثالثا: تطوير أنماط الإنتاج من خلال تبادل المعرفة والخبرات بين مؤسسات العمل ومؤسسات التعليم المهني والأكاديمي، مما يسهم في دمج العلوم والمعارف بالواقع الاجتماعي من جهة، وتطوير سوق العمل بشكل أسرع وأقدر على المواكبة من جهة أخرى.

رابعا: لا بد من إدراك أنه بات لزاما الانتقال بالمجتمعات العربية من طور(ماقبل الحداثة) إلى طور الحداثة، وهو الأمر المتعلق أبدا بمسألة البحث العلمي والتطوير والابتكار وفق خصوصية الحاجات الملحة لذات المجتمع، بدلا من الانتقال إلى طور(مابعد الحداثة) الذي يسم الواقع بالزيف والتناسخ، بغية تحقيق قدر أكبر من الاستهلاك عن طريق استغلال موروثات الأمم وتقاليدها، ومن ثم القضاء على ثقافتها وعمقها الحضاري ودمجها في ثقافة الاستهلاك العالمي الموحد.

خامسا: لا بد للشباب أن يعي حقيقة ما يجري حوله، وأن يكون قادرا على تفسير واقعه، واستشراف مستقبله بالشكل الذي يمكنه من إدارته والتحكم فيه، وذلك من خلال إدراك كل ما يترتب على ممارساته في حالتي الاستهلاك والإنتاج، وحقيقة الدوافع التي توجهه نحو هذه الممارسات أو تلك.

سادسا: تحرير طاقة الشباب من خلال مساهمته وإشراكه في أنشطة إنتاجية هدفها خدمة المجتمع أولا، وإكساب الشباب مهارات ومعارف حقيقية تدعمه في حراكه وبناءه الذاتي، وبما يكرس لديه الوعي بالحاجات الحقيقية لمجتمعه، وحفزه بعد ذلك لتلبية تلك الحاجات.

أخيرا فإن المجتمع الحي هو المجتمع القادر على مواكبة عصره، دون التخلي عن نقائه الذاتي الخلاق والمبدع.

المصادر والمراجع

الكتب:

- أبو أصبع، صالح خليل(١٩٩٨)، **مدخل إلى الاتصال الجمـاهيري**،ط١،عمـان دار أرام للدراسات والنشر والتوزيع.

- أبو زيد، أحمد(١٩٧٠)، **البناء الاجتماعي مدخل إلى دراسة المجتمع**، ط٣، القاهرة الهيئة المصرية العامة.

- البدوي، محمد علي(٢٠٠٦)، **دراسات سوسيوإعلامية**، ط١،بيروت، دار النهضة العربية.

- البرغوثي، بشير شريف(٢٠٠٤)،**النظام الإعلامي الجديد**، ط٢،عمان، دار رؤى.

- بلقزيز، عبد الله(٢٠٠٣)، **العولمة والممانعة:دراسات في المسالة الثقافية**، ط١، اللاذقية، دار الحوار للنشر والتوزيع.

- ثابت، أحمد وآخرون(٢٠٠٤)،**العولمة وتداعياتها على الوطن العربـي**، ط٢، بيـروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- جابر، سامية محمد(١٩٩٥)، **الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث**، ط٢، الإسـكندرية، دار المعرفة الجامعية.

- الجابري، محمد عابد(٢٠٠٧)، **قضايا في الفكر المعاصر**، ط٢،بيروت، مركز دراسـات الوحدة العربية.

- الجولاني**،** فاديه عمر(١٩٩٧)، **التغير الاجتماعي مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير**، ط١، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب.

- الحسن، إحسان محمد(٢٠٠٥)، **علم اجتماع الاقتصاد**،ط١،عمان، دار وائل للنشر.

- حنفي، حسن، والعظم، صادق جـلال(١٩٩٩)، **ماالعولمـة**، ط١، دمـشق، دار الفكـر المعاصر.

- خريسان، باسم علي(٢٠٠٦)، **ما بعد الحداثة**،ط١، دمشق، دار الفكر المعاصر.

- خمش، مجد الدين(٢٠٠٤)، **الدولة والتنمية في إطار العولمة**،ط١،عمان، دار مجـدلاوي للنشر والتوزيع.

- الزيود، ماجد(٢٠٠٦)،**الشباب والقيم في عالم متغير**،ط١، عمـان،دار الـشروق للنـشر والتوزيع.

- ساري، سالم(٢٠٠٤)،**مشكلات اجتماعية راهنة: العولمة وإنتاج مشكلات جديـدة**، ط١، دمشق،الأهالي.

- عبيدات، محمد إبراهيم(١٩٩٨)، **سلوك المستهلك مدخل اسـتراتيجي**، ط٢،عمـان، دار وائل للنشر.

- عثمان، إبراهيم(٢٠٠٨)، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**،ط١،عمان، دار الشروق.

- عمر،أيمن علي(٢٠٠٦) **قراءات في سلوك المستهلك**، ط١،الإسكندرية، الدار الجامعية.

- عيسى، نهاوند القادري(٢٠٠٨)،**قراءة في ثقافة الفضائيات العربية:الوقوف على تخـوم التفكيك**،ط١،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- فارنيي،جان بيير(٢٠٠٢)،**عولمة الثقافة وأسئلة الديمقراطية**(مترجم)،ط١،القاهرة،الـدار المصرية اللبنانية.

- فروم، اريك(١٩٨٩)، **الإنسان بين الجوهر والمظهر**،ط١،الكويت،سلسلة عالم المعرفـة، ع١٤٠،المجلس والوطني للثقافة والفنون والآداب.

- كلارك،آيان(٢٠٠٣)،**العولمة والتفكك**(مترجم)،ط١،أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسـات والبحوث الإستراتيجية.

- كوشر،دينس(٢٠٠٧)،**الثقافة في العلوم الاجتماعية**(مترجم)،ط١،بيروت، المنظمة العربية للترجمة.

- ماركس،كارل،انجاز،فريـدريك(٢٠٠٠)،**البيـان الـشيوعي**(متـرجم)، ،ط١،كولونيـا، دارالجمل.

- محجـوب، محمـد عبـده(١٩٧٠) **الاتجـاه الـسوسيو أنثروبـولجي فـي دراسـة المجتمع**،ط١،الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

- مراد، بركات محمد(٢٠٠٣)، **ظاهرة العولمـة رؤيـة نقديـة**، كتـاب الأدلـة سلـسلة دورية،ع(٨٦)،وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة،٢٠٠٣.

- المـسيري،عبد الوهـاب،**العلمانيـة الجزئيـة والعلمانيـة الـشاملة**، دار الشروق،ط١،القاهرة،٢٠٠٢.

- منصور، أحمد صبحي، **مقدمة ابن خلدون**، مركز ابن خلـدون للدراسـات الإنمائيـة، القاهرة، ١٩٩٨.

- ميلسون، فـرد،**الـشباب فـي مجتمـع متغيـر**،متـرجم، دار الوفـاء لـدنيا الطباعـة والنشر،ط١،الإسكندرية،٢٠٠٧.

- يـسين، الـسيد، **العالميـة والعولمـة**،نهـضة مـصر للطباعـة والنـشر والتوزيع،ط٢،القاهرة،٢٠٠١.

<u>المراجع باللغة الانجليزية:</u>

- Hans Joas, 1998 "**Symbolic Interactionism",** in Social Today, Ed A. Giddenst J.Turner, Polity Press.

- John G.Heritage, 1998, **Ethnomethdology in Social Theory Tod**ay.

- Martin Albrow and Elizabeth king, 1990, **Globalization, knowledge and society**, London, Sage publication Ltd.

- Consumption research: **review at methodology, theory and consequence, the international review at sociology**, vol.(14),No.(1),2004.form ebeseo. Wed101. epen.com.2004.

- Ritzer, George.1997.**The MCDonaldization of society**, pine farge press.

<u>الرسائل الجامعية غير المنشورة</u>

- عجايب سلامة سلمان أبو دعابس(٢٠٠٢)، **أثر عوامل الثقافة الفرعية على السلوك الاستهلاكي في الأردن**، الجامعة الأردنية ،عمان **،الأردن.**

- لينا زايد صوالحة(٢٠٠٦)، **تأثير العولمة على بعض أنماط الثقافة الاستهلاكية لدى الشباب الجامعي**،جامعة اليرموك،اربد،الأردن.

- مريم يوسف عبد الله الأنصاري(٢٠٠٤)، **الشباب العربي والعولمة، مصادر التأثير ومظاهر التأثر**، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- ياس خضر البياتي(٢٠٠١)، **الفضائيات: الثقافة الوافدة وسلطة الصورة**،رسالة ماجستير(غير منشورة)،جامعة السابع من ابريل،طرابلس،ليبيا.

- يسرى زريقة(٢٠٠٤)، **أثر التلفزيون في نمو ثقافة الاستهلاك**، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

<u>منشورات المؤسسات</u>

- جامعة فيلادلفيا(٢٠٠٠)، **الحداثة وما بعد الحداثة**،ط١،عمان ، الأردن.

<u>الدوريات</u>

- الزبيدي، المنجي(٢٠٠٦)، ثقافة الشباب في مجتمع الإعلام، **مجلة عالم الفكر**، ج٣٥(ع١١).

- عمر، السيد أحمد مصطفى(٢٠٠٠)، إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك، **مجلة المستقبل العربي**،ج٢٣(ع٢٥٦).

- الكندري، أحمد جعفر آبل(٢٠٠٨)، العولمة وأثرها في نمو الاتجاهات الراديكاليـة لـدى الشباب، **مجلة العلوم الاجتماعية**، ج٣٦(ع٣).

<u>المواقع الالكترونية</u>

1- Internet articles based on a print source.

Lukacs, George. (1920), History & Class Consciousness, Pb: MerlinPress,1967; http://www.marxists.org/archive/lukacs/works/history/lukacs3.htm

المسيري،عبد الوهاب(٢٠٠٨)،الإنسان والشيء. **http://www.elmessiri.com/articles**

المسيري،عبد الوهاب(٢٠٠٧)،الأمركة والكوكلة،والعلمنة. http://www.elmessiri.com/articles

المسيري،عبد الوهاب(٢٠٠٤)،الفيديو كليب والجسد والعولمة. http://www.elmessiri.com/articles

يسين،السيد(٢٠٠٨)،العولمة وزحف الثقافة الاستهلاكية،مجلة المرصد الاعلامي الحر الالكترونية،ع٩٩. http://www.freemediawatch.org/2008/99-010108/13.htm

2 - Article in an internet-only Newsletter.

غليون،برهان(١٩٩١)، رهانات العولمة، سلسلة مقالات نشرت في جريدة الاتحاد الظبيانية. http://www.mafhoum.com/press2/71P31.htm

المــــلاحق

استبانة الدراسة

الجـــامعة: ________________ الكلية: ☐ إنسانية ☐ علمية
المستوى الدراسي: ______________ العمل: ☐ أعمل ☐ لا أعمل

أولا: ضع إشارة(X) في المكان المخصص للإجابة:

١) الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

٢) الديانة: __________

٣) درجة التدين: ☐ ملتزم جدا ☐ ملتزم ☐ ضعيف الالتزام ☐ غير ملتزم

٤) مكان السكن: ____________

٥) نوع السكن: ☐ ملك ☐ إيجار

٦) نوع الدراسة: ☐ خاصة ☐ تنافسية ☐ مبتعث

٧) الهوايات التي أمارسها: ________________ / ________________

____

٨)أعيش في أسرة: ☐ مع الوالدين ☐ مع الأب ☐ مع الأم ☐ مع آخرين

٩) المستوى التعليمي للأب: ☐ غير متعلم ☐ ثانوية فأقل ☐ دبلوم متوسط
☐ بكالوريوس ☐ ماجستير فما فوق

١٠) المستوى التعليمي للأم: ☐ غير متعلم ☐ ثانوية فأقل ☐ دبلوم متوسط
☐ بكالوريوس ☐ ماجستير فما فوق

١١) إذا كان الأب يعمل فمهنته هي ____________

١٢) إذا كانت الأم تعمل فمهنتها هي____________

١٣) عدد أفراد الأسرة: ☐ ٣ فما دون ☐ ٤-٧ أشخاص ☐ ٨-١١ شخص ☐ ١٢ فأكثر

١٤) دخل الأسرة الشهري: ☐ أقل من ٢٠٠دينار ☐ ٢٠١ - ٤٠٠ دينار ☐ ٤٠١ - ٦٠٠دينار
☐ ٦٠١ – ٨٠٠ دينار ☐ أكثر من ٨٠٠ دينار

١٥) معدل مصروفي اليومي: ☐ ٣ دنانير فما دون ☐ ٤-٧ دنانير
☐ ٨- ١٠ دنانير ☐ أكثر من عشرة دنانير

	ثانيا: ضع إشارة(X) في مربع الإجابة المناسبة:	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة
١٦	أشتري الأطعمة والمشروبات				
١٧	أشتري التسالي				
١٨	أشتري الهدايا في الأعياد والمناسبات فقط				
١٩	أشتري معظم حاجياتي في المناسبات والأعياد				

٢٠	أشتري من المتاجر التي فيها تنزيلات أو عروض				
٢١	أستخدم كل ما أشتريه				
٢٢	أكرر شراء السلع التي أعجبتني				
٢٣	أشتري الـ(ipod) أو الـ(headphone) لسماع الأغاني والتسلية				
٢٤	أشتري CDs وبرامج الألعاب الخاصة بالكمبيوتر				
٢٥	أشتري الخلوي لكثرة الإعلان عنه				
٢٦	أشتري الخلوي لأنه متوفر لدى أصدقائي				
٢٧	أشتري الخلوي لأن ميزاته أفضل				
٢٨	أشتري الخلوي لأنه مهم بالنسبة لي				
٢٩	أستفيد من الخدمات و العروض الترفيهية التي تقدمها شركة الاتصال لمشتركيها				
٣٠	العب بالألعاب الالكترونية إذا سنحت لي الفرصة				
٣١	وجود السيارة أمر ضروري في حياتك الجامعية				
٣٢	أستأجر سيارة إذا سنحت لي الفرصة				
٣٣	يتقبلني الأصدقاء بشكل أفضل إذا كانت لدي سيارة				
٣٤	الأسرة مسئولة عن تلبية احتياجات أبناءها أثناء دراستهم في الجامعة				
٣٥	أقضي وقت الفراغ بزيارة الأقارب				
٣٦	أقضي وقت الفراغ برفقة الأصدقاء				
٣٧	أقضي وقت الفراغ بالذهاب للسينما والمسرح، أو ممارسة الرياضة				
٣٨	أقضي وقت الفراغ بالمطالعة والقراءة				
٣٩	أقضي وقت الفراغ بمتابعة التلفاز أو الاستماع للراديو				
٤٠	أقضي وقت الفراغ على شبكة الانترنت				
٤١	عندما أتسوق أرفه عن نفسي واستمتع بوقتي				
٤٢	التسوق ضرورة بالنسبة لي				
٤٣	ينبغي أن تكون الأجهزة المنزلية من ماركات معروفة				
٤٤	أساهم في تلبية احتياجات الآخرين (العائلة/الأصدقاء) بعد أن أقوم بتوفير احتياجاتي الأساسية				
٤٥	أحدد احتياجاتي من السلع بحسب مصروفي وأهمية هذه الحاجات				

٤٦	تخطيط الإنفاق المالي بداية كل شهر من ترشيد الإنفاق				
	مدى ممارسة ما يلي:	دائما	غالبا	أحيانا	أبدا
٤٧	أحرص على توفير جزء من مصروفي الشهري				
٤٨	أساهم في مصروف البيت وأساعد أسرتي				
٤٩	يشتري لي أهلي كل ما احتاج إليه				
٥٠	أستشير أسرتي قبل شراء السلعة				
٥١	أشتري ما أحتاجه وحدي				
٥٢	أتسوق برفقة شخص لديه خبرة في السلع				
٥٣	أتسوق برفقة أحد أفراد الأسرة				
٥٤	أتسوق مع الأصدقاء				
٥٥	أتسوق مع الجيران				
٥٦	أتأكد مما أريد شراؤه قبل الشراء				
٥٧	أستغرق وقتا طويلا قبل الإقدام على الشراء				
٥٨	أشتري ما أريده فور حاجتي له				
٥٩	أقارن بين الأنواع المختلفة للسلعة الواحدة قبل الشراء				
٦٠	أقوم بشراء السلع بناء على السعر				
٦١	أشتري بحسب الموضة				
٦٢	أتمسك بالقديم من الموديلات				
٦٣	أشتري ما يشتريه أصدقائي				
٦٤	أشتري ما يستخدمه المشاهير والنجوم				
٦٥	أشتري ما يعجبني				
٦٦	أشتري ما يناسبني				
٦٧	أشتري من الماركات الشهيرة				
٦٨	أشتري من السلع المستوردة				
٦٩	أتسوق من خارج البلاد				
٧٠	أتسوق عبر الانترنت				
٧١	أتسوق من "المولات"				
٧٢	أتسوق من المتاجر القريبة				
٧٣	أشتري طعامي من مطاعم الوجبات السريعة				
٧٤	أتابع الإعلانات عبر الراديو				
٧٥	أتابع الإعلانات عبر الانترنت				
٧٦	أتابع الإعلانات في التلفاز				

٧٧	أتابع الإعلانات عبر الصحف والمجلات				
٧٨	أشتري الأشياء الجديدة لتعزيز مكانتي بين الأصدقاء ومجاراتهم				
٧٩	للإعلانات أثر في قراري الشرائي				
٨٠	أقوم بالتخطيط المالي للمصروف الشهري				
٨١	أشتري السلع التي تعجبني بغض النظر عن سعرها أو مدى حاجتي لها				
٨٢	أشتري ما أحتاجه فقط				
٨٣	انفق لأجل المتعة والتسلية والترفيه				
٨٤	أتناول وجبة الغداء مع أسرتي				
٨٥	أتابع النشرات الرياضية				
٨٦	أتابع الأخبار الفنية والثقافية				
٨٧	أتابع نشرات الأخبار				
٨٨	أتابع النشرات الاقتصادية				
٨٩	أذهب برفقة الأصدقاء إلى "المول "				
٩٠	أذهب برفقة الأصدقاء إلى "المقهى"				

Georg Lukacs History & Class Consciousness 1920

Class Consciousness

Written: 1920;
Source: History & Class Consciousness;
Translator: Rodney Livingstone;
Publisher: Merlin Press, 1967;
Transcription and HTML Mark-up: Andy Blunden.

> The question is not what goal is *envisaged for* the time being by this or that member of the proletariat, or even by the proletariat as a whole. The question is *what is the proletariat* and what course of action will it be forced historically to take in conformity with its own nature.
> Marx: *The Holy Family.*

MARX'S chief work breaks off just as he is about to embark on the definition of class. This omission was to have serious consequences both for the theory and the practice of the proletariat. For on this vital point the later movement was forced to base itself on interpretations, on the collation of occasional utterances by Marx and Engels and on the independent extrapolation and application of their method. In Marxism the division of society into classes is determined by position within the process of production. But what, then, is the meaning of class consciousness? The question at once branches out into a series of closely interrelated problems. First of all, how are we to understand class consciousness (in theory)? Second, what is the (practical) function of class consciousness, so understood, in the context of the class struggle? This leads to the further question: is the problem of class consciousness a 'general' sociological problem or does it mean one thing for the proletariat and another for every other class to have emerged hitherto? And lastly, is class consciousness homogeneous in nature and function

or can we discern different gradations and levels in it? And if so, what are their practical implications for the class struggle of the proletariat?

1

In his celebrated account of historical materialism [1] Engels proceeds from the assumption that although the essence of history consists in the fact that “nothing happens without a conscious purpose or an intended aim”, to understand history it is necessary to go further than this. For on the one hand, “the many individual wills active in history for the most part produce results quite other than those intended – often quite the opposite; *their motives, therefore, in relation to the total result are likewise of only secondary importance.* On the other hand, the further question arises: *what driving forces in turn stand behind these motives?* What are the historical causes which transform themselves into these motives in the brain of the actors?” He goes on to argue that these driving forces ought themselves to be determined in particular those which “set in motion great masses, whole peoples and again whole classes of the people; and which create. *a lasting action resulting in a great transformation.*” The essence of scientific Marxism consists, then, in the realisation that the real motor forces of history are independent of man’s (psychological) consciousness of them.

At a more primitive stage of knowledge this independence takes the form of the belief that these forces belong, as it were, to nature and that in them and in their causal interactions it is possible to discern the ‘eternal’ laws of nature. As Marx says of bourgeois thought: “Man’s reflections on the forms of social life and consequently also his scientific analysis of those forms, take a course directly opposite to that of their actual historical development. He begins post festum with the results of the process of development ready to hand before him. The characters ... have already acquired the stability of natural self-understood forms of social life, before man seeks to decipher not their historical character (for in his eyes they are immutable) but their meaning.” [2]

This is a dogma whose most important spokesmen can be found in the political theory of classical German philosophy and in the economic theory of Adam Smith and Ricardo. Marx opposes to them a critical philosophy, a theory of theory and a consciousness of consciousness. This critical philosophy implies above all historical criticism. It dissolves the rigid, unhistorical, natural appearance of social institutions; it reveals their historical origins and shows therefore that they are subject to history in every -respect including historical decline. Consequently history does not merely unfold *within* the terrain mapped out by these institutions. It does not resolve itself into the evolution of *contents, of* men and situations, etc., while the *principles* of society remain eternally valid. Nor are these institutions the *goal* to which all history aspires, such that when they are realised history will have fulfilled her mission and will then be at an end. On the contrary, history is precisely *the history of these institutions,* of the changes they undergo as institutions which bring men together in societies. Such institutions start by controlling economic relations between men and go on to permeate all human relations (and hence also man's relations with himself and with nature, etc.).

At this point bourgeois thought must come up against an insuperable obstacle, for its starting-point and its goal are always, if not always consciously, an apologia for the existing order of things or at least the proof of their immutability. [3] "Thus there has been history, but there is no longer any," [4] Marx observes with reference to bourgeois economics, a dictum which applies with equal force to all attempts by bourgeois thinkers to understand the process of history. (It has often been pointed out that this is also one of the defects of Hegel's philosophy of history.) As a result, while bourgeois thought is indeed able to conceive of history as a problem, it remains an *intractable* problem. Either it is forced to abolish the process of history and regard the institutions of the present as eternal laws of nature which for 'mysterious' reasons and in a manner wholly at odds with the principles of a rational science were held to have failed to establish themselves firmly, or indeed at all, in the past. (This is

characteristic of bourgeois sociology.) Or else, everything meaningful or purposive is banished from history. It then becomes impossible to advance beyond the mere 'individuality' of the various epochs and their social and human representatives. History must then insist with Ranke that every age is "equally close to God", i.e. has attained an equal degree of perfection and that-for quite different reasons-there is no such thing as historical development.

In the first case it ceases to be possible to understand the *origin* of social institutions. [5] The objects of history appear as the objects of immutable, eternal laws of nature. History becomes fossilised in a *formalism* incapable of comprehending that the real nature of socio-historical institutions is that they consist of *relations between men.* On the contrary, men become estranged from this, the true source of historical understanding and cut off from it by an unbridgeable gulf. As Marx points out, [6] people fail to realise "that these definite social relations are just as much the products of men as linen. flax, etc.".

In the second case, history is transformed into the irrational rule of blind forces which is embodied at best in the 'spirit of the people' or in 'great men'. It can therefore only be described pragmatically but it cannot be rationally understood. Its only possible organisation would be aesthetic, as if it were a work of art. Or else, as in the philosophy of history of the Kantians, it must be seen as the instrument, senseless in itself, by means of which timeless, supra-historical, ethical principles are realised.

Marx resolves this dilemma by exposing it as an illusion. The dilemma means only that the contradictions of the capitalist system of production are reflected in these mutually incompatible accounts of the same object. For in this historiography with its search for 'sociological' laws or its formalistic rationale, we find the reflection of man's plight in bourgeois society and of his helpless enslavement by the forces of production. "To them, *their own social action",* Marx remarks, [7] "takes the form of the action of objects which rule the producers instead of

being ruled by them". This law was expressed most clearly and coherently in the purely natural and rational laws of classical economics. Marx retorted with the demand for a historical critique of economics which resolves the totality of the reified objectivities of social and economic life into *relations between men.* Capital and with it every form in which the national economy objectives itself is, according to Marx, "not a thing but a social relation between persons mediated through things". [8]

However, by reducing the objectivity of the social institutions so hostile to man to relations between men, Marx also does away with the false implications of the irrationalist and individualist principle, i.e. the other side of the dilemma. For to eliminate the objectivity attributed both to social institutions inimical to man and to their historical evolution means the restoration of this objectivity to their underlying basis, to the relations between men; it does not involve the elimination of laws and objectivity independent of the will of man and in particular the wills and thoughts of individual men. It simply means that this objectivity is the self-objectification of human society at a particular stage in its development; its laws hold good only within the framework of the historical context which produced them and which is in turn determined by them.

It might look as though by dissolving the dilemma in this manner we were denying consciousness any decisive role in the process of history. It is true that the conscious reflexes of the different stages of economic growth remain historical facts of great importance; it is true that while dialectical materialism is itself the product of this process, it does not deny that men perform their historical deeds themselves and that they do so consciously. But as Engels emphasises in a letter to Mehring, [9] this consciousness is false. However, the dialectical method does not permit us simply to proclaim the 'falseness' of this consciousness and to persist in an inflexible confrontation of true and false. On the contrary, it

requires us to investigate this 'false consciousness' concretely as an aspect of the historical totality and as a stage in the historical process.

Of course bourgeois historians also attempt such concrete analyses; indeed they reproach historical materialists with violating the concrete uniqueness of historical events. Where they go wrong is in their belief that the concrete can be located in the empirical individual of history ('individual' here can refer to an individual man, class or people) and in his empirically given (and hence psychological or mass-psychological) consciousness. And just when they imagine that they have discovered the most concrete thing of all: *society as a concrete totality,* the system of production at a given point in history and the resulting division of society into classes – they are in fact at the furthest remove from it. In missing the mark they mistake something wholly abstract for the concrete. "These relations," Marx states, "are not those between one individual and another, but between worker and capitalist, tenant and landlord, etc. Eliminate these relations and you abolish the whole of society; your Prometheus will then be nothing more than a spectre without arms or legs. ..." [10]

Concrete analysis means then: the relation to society *as a whole.* For only when this relation is established does the consciousness of their existence that men have at any given time emerge in all its essential characteristics. It appears, on the one hand, as something which is *subjectively* justified in the social and historical situation, as something which can and should be understood, i.e. as 'right'. At the same time, *objectively,* it by-passes the essence of the evolution of society and fails to pinpoint it and express it adequately. That is to say, objectively, it appears as a 'false consciousness'. On the other hand, we may see the same consciousness as something which fails *subjectively* to reach its self-appointed goals, while furthering and realising the *objective* aims of society of which it is ignorant and which it did not choose.

This twofold dialectical determination of 'false consciousness' constitutes an analysis far removed from the naive description of what

men in *fact* thought, felt and wanted at any moment in history and from any given point in the class structure. I do not wish to deny the great importance of this, but it remains after all merely the *material* of genuine historical analysis. The relation with concrete totality and the dialectical determinants arising from it transcend pure description and yield the category of objective possibility. By relating consciousness to the whole of society it becomes possible to infer the thoughts and feelings which men would have in a particular situation if they were *able* to assess both it and the interests arising from it in their impact on immediate action and on the whole structure of society. That is to say, it would be possible to infer the thoughts and feelings appropriate to their objective situation. The number of such situations is not unlimited in any society. However much detailed researches are able to refine social typologies there will always be a number of clearly distinguished basic types whose characteristics are determined by the types of position available in the process of production. Now class consciousness consists in fact of the appropriate and rational reactions 'imputed' [*zugerechnet*] to a particular typical position in the process of production.[11] This consciousness is, therefore, neither the sum nor the average of what is thought or felt by the single individuals who make up the class. And yet the historically significant actions of the class as a whole are determined in the last resort by this consciousness and not by the thought of the individual – and these actions can be understood only by reference to this consciousness.

This analysis establishes right from the start the distance that separates class consciousness from the empirically given, and from the psychologically describable and explicable ideas which men form about their situation in life. But it is not enough just to state that this distance exists or even to define its implications in a formal and general way. We must discover, firstly, whether it is a phenomenon that differs according to the manner in which the various classes are related to society as a whole and whether the differences are so great as to produce *qualitative distinctions. And* we must discover, secondly, the *practical* significance

of these different possible relations between the objective economic totality, the imputed class consciousness and the real, psychological thoughts of men about their lives. We must discover, in short, the *practical, historical function* of class consciousness.

Only after such preparatory formulations can we begin to exploit the category of objective possibility systematically. The first question we must ask is how far is it *intact* possible to discern the whole economy of a society from inside it? It is essential to transcend the limitations of particular individuals caught up in their own narrow prejudices. But it is no less vital not to overstep the frontier fixed for them by the economic structure of society and establishing their position in it. [12] Regarded abstractly and formally, then, class consciousness implies a class-conditioned *unconsciousness* of ones own socio-historical and economic condition. [13] This condition is given as a definite structural relation, a definite formal nexus which appears to govern the whole of life. The 'falseness', the illusion implicit in this situation is in no sense arbitrary; it is simply the intellectual reflex of the objective economic structure. Thus, for example, "the value or price of labour-power takes on the appearance of the price or value of labour itself ..." and "the illusion is created that the totality is paid labour.... In contrast to that, under slavery even that portion of labour which is paid for appears unpaid for." [14] Now it requires the most painstaking historical analysis to use the category of objective possibility so as to isolate the conditions in which this illusion can be exposed and a real connection with the totality established. For if from the vantage point of a particular class the totality of existing society is not visible; if a class thinks the thoughts imputable to it and which bear upon its interests right through to their logical conclusion and yet fails to strike at the heart of that totality, then such a class is doomed to play only a subordinate role. It can never influence the course of history in either a conservative or progressive direction. Such classes are normally condemned to passivity, to an unstable oscillation between the ruling and the revolutionary classes, and if perchance they do erupt then such explosions are purely elemental and

aimless. They may win a few battles but they are doomed to ultimate defeat.

For a class to be ripe for hegemony means that its interests and consciousness enable it to organise the whole of society in accordance with those interests. The crucial question in every class struggle is this: which class possesses this capacity and this consciousness at the decisive moment ? This does not preclude the use of force. It does not mean that the class-interests destined to prevail and thus to uphold the interests of society as a whole can be guaranteed an automatic victory. On the contrary, such a transfer of power can often only be brought about by the most ruthless use of force (as e.g. the primitive accumulation of capital). But it often turns out that questions of class consciousness prove to be decisive in just those situations where force is unavoidable and where classes are locked in a life-and-death-struggle. Thus the noted Hungarian Marxist Erwin Szabo is mistaken in criticising Engels for maintaining that the Great Peasant War (of 1525) was essentially a reactionary movement. Szabo argues that the peasants' revolt was suppressed *only* by the ruthless use of force and that its defeat was not grounded in socioeconomic factors and in the class consciousness of the peasants. He overlooks the fact that the deepest reason for the weakness of the peasantry and the superior strength of the princes is to be sought in class consciousness. Even the most cursory student of the military aspects of the Peasants' War can easily convince himself of this.

It must not be thought, however, that all classes ripe for hegemony have a class consciousness with the same inner structure. Everything hinges on the extent to which they can become conscious of the actions they need to perform in order to obtain and organise power. The question then becomes: how far does the class concerned perform the actions history has imposed on it 'consciously' or 'unconsciously'? And is that consciousness 'true' or 'false'. These distinctions are by no means academic. Quite apart from problems of culture where such fissures and dissonances are crucial, in all practical matters too the fate of a class

depends on its ability to elucidate and solve the problems with which history confronts it. And here it becomes transparently obvious that class consciousness is concerned neither with the thoughts of individuals, however advanced, nor with the state of scientific knowledge. For example, it is quite clear that ancient society was broken economically by the limitations of a system built on slavery. But it is equally clear that neither the ruling classes nor the classes that rebelled against them in the name of revolution or reform could perceive this. In consequence the practical emergence of these problems meant that the society was necessarily and irremediably doomed.

The situation. is even clearer in the case of the modern bourgeoisie, which, armed with its knowledge of the workings of economics, clashed with feudal and absolutist society. For the bourgeoisie was quite unable to perfect its fundamental science, its own science of classes: the reef on which it foundered was its failure to discover even a theoretical solution to the problem of crises. The fact that a scientifically acceptable solution does exist is of no avail. For to accept that solution, even in theory, would be tantamount to observing society *from a class standpoint other than that of the bourgeoisie.* And no class can do that – unless it is willing to abdicate its power freely. Thus the barrier which converts the class consciousness of the bourgeoisie into 'false' consciousness is objective; it is the class situation itself. It is the objective result of the economic set-up, and is neither arbitrary, subjective nor psychological. The class consciousness of the bourgeoisie may well be able to reflect all the problems of organisation entailed by its hegemony and by the capitalist transformation and penetration of total production. But it becomes obscured as soon as it is called upon to face problems that remain within its jurisdiction but which point beyond the limits of capitalism. The discovery of the (natural laws' of economics is pure light in comparison with medieval feudalism or even the mercantilism of the transitional period, but by an internal dialectical twist they became "natural laws based on the unconsciousness of those who are involved in them". [15]

It would be beyond the scope of these pages to advance further and attempt to construct a historical and systematic typology of the possible degrees of class consciousness. That would require – in the first instance – an exact study of the point in the total process of production at which the interests of the various classes are most immediately and vitally involved. Secondly, we would have to show how far it would be in the interest of any given class to go beyond this immediacy, to annul and transcend its immediate interest by seeing it as a factor within a totality. And lastly, what is the nature of the totality that is then achieved? How far does it really embrace the true totality of production? It is quite evident that the quality and structure of class consciousness must be very different if, e.g. it remains stationary at the separation of consumption from production (as with the Roman Lumpen*proletariat)* or if it represents the formation of the interests of circulation (as with merchant capital). Although we cannot embark on a systematic typology of the various points of view it can be seen from the foregoing that these specimens of 'false' consciousness differ from each other both qualitatively, structurally and in a manner that is crucial for the activity of the classes in society.

2

It follows from the above that for pre-capitalist epochs and for the behaviour of many strata within capitalism whose economic roots lie in pre-capitalism, class consciousness is unable to achieve complete clarity and to influence the course of history consciously.

This is true above all because class interests in pre-capitalist society never achieve full (economic) articulation. Hence the structuring of society into castes and estates means that economic elements are *inextricably* joined to political and religious factors. In contrast to this, the rule of the bourgeoisie means the abolition of the estates-system and this leads to the organisation of society along class lines. (In many countries vestiges of the feudal system still survive, but this does not detract from the validity of this observation.)

This situation has its roots in the profound difference between capitalist and pre-capitalist economics. The most striking distinction, and the one that directly concerns us, is that pre-capitalist societies are much less *cohesive* than capitalism. The various parts are much more self-sufficient and less closely interrelated than in capitalism. Commerce plays a smaller role in society, the various sectors were more autonomous (as in the case of village communes) or else plays no part at all in the economic life of the community and in the process of production (as was true of large numbers of citizens in Greece and Rome). In such circumstances the state, i.e. the organised unity, remains insecurely anchored in the real life of society. One sector of society simply lives out its 'natural' existence in what amounts to a total independence of the fate of the state. "The simplicity of the organisation for production in these self-sufficient communities that constantly reproduce themselves in the same form, and when accidentally destroyed, spring up again on the spot and with the same name – this simplicity supplies the key to the secret of the immutability of Asiatic societies, an immutability in such striking contrast with the constant dissolution and resounding of Asiatic states, and the never-ceasing changes of dynasty. The structure of the economic elements of society remains untouched by the storm-clouds of the political sky." [16]

Yet another sector of society is – economically – completely parasitic. For this sector the state with its power apparatus is not, as it is for the ruling classes under capitalism, a means whereby to put into practice the principles of its economic power – if need be with the aid of force. Nor is it the instrument it uses to create the conditions for its economic dominance (as with modern colonialism). That is to say, the state is not a *mediation* of the economic control of society: it is that *unmediated dominance itself*. This is true not merely in cases of the straightforward theft of land or slaves, but also in so-called peaceful economic relations. Thus in connection with labour-rent Marx says: "Under such circumstances the surplus labour can be extorted from them for the benefit of the nominal landowner only by other than economic pressure."

In Asia "rent and taxes coincide, or rather there is no tax other than this form of ground-rent". [17]

Even commerce is not able, in the forms it assumes in pre-capitalist societies, to make decisive inroads on the basic structure of society. Its impact remains superficial and the process of production above all in relation to labour, remains beyond its control. "A merchant could buy every commodity, but labour as a commodity he could not buy. He existed only on sufferance, as a dealer in the products of the handicrafts." [18]

Despite all this, every such society constitutes an economic unity. The only question that arises is whether this unity enables the individual sectors of society to relate to society as a whole in such a way that their imputed consciousness can assume an economic form. Marx emphasises [19] that in Greece and Rome the class struggle "chiefly took the form of a conflict between debtors and creditors". But he also makes the further, very valid point: "Nevertheless, the money-relationship – and the relationship of creditor to debtor is one of money – reflects only the deeper-lying antagonism between the economic conditions of existence." Historical materialism showed that this reflection was no more than a reflection, but we must go on to ask: was it at all possible – objectively – for the classes in such a society to become conscious of the economic basis of these conflicts and of the economic problems with which the society was afflicted? Was it not inevitable that these conflicts and problems should assume either natural ' religious forms' [20] or else political and legal ones, depending on circumstances ?

The division of society into estates or castes means in effect that conceptually and organisationally these 'natural' forms are established without their economic basis ever becoming conscious. It means that there is no mediation between the pure traditionalism of natural growth and the legal institutions it assumes. [21] In accordance with the looser economic structure of society, the political and legal institutions (here the division into estates, privileges, etc.), have different functions

objectively and subjectively from those exercised under capitalism. In capitalism these institutions merely imply the stabilisation of purely economic forces so that – as Karner has ably demonstrated [22] – they frequently adapt themselves to changed economic structures without changing themselves in form or content. By contrast, in pre-capitalist societies legal institutions intervene *substantively* in the interplay of economic forces. In fact there are no purely economic categories to appear or to be given legal form (and according to Marx, economic categories are "forms of existence, determinations of life"). [23] Economic and legal categories are objectively and *substantively so interwoven as to be inseparable.* (Consider here the instances cited earlier of labour-rent, and taxes, of slavery, etc.) In Hegel's parlance the economy has not even objectively reached the stage of being-for-itself. There is therefore no possible position within such a society from which the economic basis of all social relations could be made conscious.

This is not of course to deny the objective economic foundations of social institutions. On the contrary, the history of [feudal] estates shows very clearly that what in origin had been a 'natural' economic existence cast into stable forms begins gradually to disintegrate as a result of subterranean, 'unconscious' economic development. That is to say, it ceases to be a real unity. Their economic content destroys the unity of their juridical form. (Ample proof of this is furnished both by Engels in his analysis of the class struggles of the Reformation. period and by Cunow in his discussion of the French Revolution.) However, despite this conflict between juridical form and economic content, the juridical (privilege-creating) forms retain a great and often absolutely crucial importance for the consciousness of estates in the process of disintegration. For the form of the estates conceals the connection between the – real but 'unconscious' – economic existence of the estate and the economic totality of society. It fixates consciousness directly on its privileges (as in the case of the knights during the Reformation) or else – no less directly – on the particular element of society from which the privileges emanated (as in the case of the guilds).

Even when an estate has disintegrated, even when its members *have been absorbed economically into a number of different classes, it* still retains this (objectively unreal) ideological coherence. For the relation to the whole created by the consciousness of one's status is not directed to the real, living economic unity but to a past state of society as constituted by the privileges accorded to the estates. Status – consciousness – a real historical factor masks class consciousness; in fact it prevents it from emerging at all. A like phenomenon can be observed under capitalism in the case of all 'privileged' groups whose class situation lacks any immediate economic base. The ability of such a class to adapt itself to the real economic development can be measured by the extent to which it succeeds in 'capitalising' itself, i.e. transforming its privileges into economic and capitalist forms of control (as was the case with the great landowners).

Thus class consciousness has quite a different relation to history in pre-capitalist and capitalist periods. In the former case the classes could only be deduced from the immediately given historical reality *by the methods of historical materialism.* In capitalism they themselves constitute this immediately given historical reality. It is therefore no accident that (as Engels too has pointed out) this knowledge of history only became possible with the advent of capitalism. Not only – as Engels believed – because of the greater simplicity of capitalism in contrast to the 'complex and concealed relations' of earlier ages. But primarily because only with capitalism does economic class interest emerge in all its starkness as the motor of history. In pre-capitalist periods man could never become conscious (not even by virtue of an 'imputed' consciousness) of the "true driving forces which stand behind the motives of human actions in history". They remained hidden behind motives and were in truth the blind forces of history. Ideological factors do not merely 'mask' economic interests, they are not merely the banners and slogans: they are the parts, the components of which the real struggle is made. Of course, if historical materialism is deployed to

discover the *sociological meaning* of these struggles, economic interests will doubtless be revealed as the *decisive factors in any explanation.*

But there is still an unbridgeable gulf between this and capitalism where economic factors are not concealed ‘behind’ consciousness but are present in consciousness itself (albeit unconsciously or repressed). With capitalism, with the abolition of the feudal estates and with the creation of a society with a *purely economic* articulation, class consciousness arrived at the point where it *could become conscious.* From then on social conflict was reflected in an ideological struggle for consciousness and for the veiling or the exposure of the class character of society. But the fact that this conflict became possible points forward to the dialectical contradictions and the internal dissolution of pure class society. In Hegel’s words, “When philosophy paints its gloomy picture a form of life has grown old. It cannot be rejuvenated by the gloomy picture, but only understood. Only when dusk starts to fall does the owl of Minerva spread its wings and fly."

3

Bourgeoisie and proletariat are the only pure classes in bourgeois society. They are the only classes whose existence and development are entirely dependent on the course taken by the modern evolution of production and only from the vantage point of these classes can a plan for the total organisation of society *even be imagined.* The outlook of the other classes (petty bourgeois or peasants) is ambiguous or sterile because their existence is not based exclusively on their role in the capitalist system of production but is indissolubly linked with the vestiges of feudal society. Their aim, therefore, is not to advance capitalism or to transcend it, but to reverse its action or at least to prevent it from developing fully. Their class interest concentrates on *symptoms of development* and not on development itself, and on elements of society rather than on the construction of society as a whole.

The question of consciousness may make its appearance in terms of the objectives chosen or in terms of action, as for instance in the case of the petty bourgeoisie. This class lives at least in part in the capitalist big city and every aspect of its existence is directly exposed to the influence of capitalism. Hence it cannot possibly remain wholly unaffected by the *fact* of class conflict between bourgeoisie and proletariat. But as a "transitional class in which the interests of two other classes become simultaneously blunted ..." it will imagine itself "to be above all class antagonisms". [24] Accordingly it will search for ways whereby it will "not indeed eliminate the two extremes of capital and wage labour, but will weaken their antagonism and transform it into harmony". [25] In all decisions crucial for society its actions will be irrelevant and it will be forced to fight for both sides in turn but always without consciousness. In so doing its own objectives – which exist exclusively in its own consciousness – must become progressively weakened and increasingly divorced from social action. Ultimately they will assume purely 'ideological' forms The petty bourgeoisie will only be able to play an active role in history as long as these objectives happen to coincide with the real economic interests of capitalism. This was the case with the abolition of the feudal estates during the French Revolution. With the fulfilment of this mission its utterances, which for the most part remain unchanged in form, become more and more remote from real events and turn finally into mere caricatures (this was true, e.g. of the Jacobinism of the Montagne 1848-51).

This isolation from society as a whole has its repercussions on the internal structure of the class and its organisational potential. This can be seen most clearly in the development of the peasantry. Marx says on this point: [26] "The small-holding peasants form a vast mass whose members live in similar conditions but without entering into manifold relations with each other. Their mode of production isolates them from one another instead of bringing them into mutual intercourse.... Every single peasant family ... thus acquires its means of life more through exchange with nature than in intercourse with society.... In so far as millions of

families live under economic conditions of existence that separate their mode of life, their interests and their culture from those of other classes and place them in opposition to them, they constitute a class. In so far as there is only a local connection between the smallholding peasants, and the identity of their interests begets no community, no national unity and no political organisation, they do not constitute a class." Hence *external* upheavals, such as war, revolution in the towns, etc. are needed before these, masses can coalesce in a unified movement, and even then they are incapable of organising it and supplying it with slogans and a positive direction corresponding to their own interests.

Whether these movements will be progressive (as in the French Revolution of 1789 or the Russian Revolution of 1917), or reactionary (as with Napoleon's coup d'état) will depend on the position of the other classes involved in the conflict, and on the level of consciousness of the parties that lead them. For this reason, too, the *ideological* form taken by the class consciousness of the peasants changes its content more frequently than that of other classes: this is because it is always borrowed from elsewhere.

Hence parties that base themselves wholly or in part on this class consciousness always lack really firm and secure support in critical situations (as was true of the Socialist Revolutionaries in 1917 and 1918). This explains why it is possible for peasant conflicts to be fought out under opposing flags. Thus it is highly characteristic of both Anarchism and the 'class consciousness of the peasantry that a number of counter-revolutionary rebellions and uprisings of the middle and upper strata of the peasantry in Russia should have found the anarchist view of society to be a satisfying ideology. We cannot really speak of class consciousness in the case of these classes (if, indeed, we can, even speak of them as classes in the strict Marxist sense of the term): for a full consciousness of their situation would reveal to them the hopelessness of their particularise strivings in the face of the inevitable course of events. Consciousness and self-interest then are *mutually incompatible* in this

instance. And as class consciousness was defined in terms of the problems of imputing class interests the failure of their class consciousness to develop in the immediately given historical reality becomes comprehensible philosophically.

With the bourgeoisie, also, class consciousness stands in opposition to class interest. But here the antagonism is *not contradictory but dialectical.*

The distinction between the two modes of contradiction may be briefly described in this way: in the case of the other classes, a class consciousness is prevented from emerging by their position within the process of production and the interests this generates. In the case of the bourgeoisie, however, these factors combine to produce a class consciousness but one which is cursed by its very nature with the tragic fate of developing an insoluble contradiction at the very zenith of its powers. As a result of this contradiction it must annihilate itself.

The tragedy of the bourgeoisie is reflected historically in the fact that even before it had defeated its predecessor, feudalism, its new enemy, the proletariat, had appeared on the scene. Politically, it became evident when, at the moment of victory, the 'freedom' in whose name the bourgeoisie had joined battle wit i feudalism, was transformed into a new repressiveness. Sociologically, the bourgeoisie did everything in its power to eradicate the fact of class conflict from the consciousness of society, even though class conflict had only emerged in its purity and became established as an historical fact with the advent of capitalism. Ideologically, we see the same contradiction in the fact that the bourgeoisie endowed the individual with an unprecedented importance, but at the same time that same individuality was annihilated by the economic conditions to which it was subjected, by the reification created by commodity production.

All these contradictions, and the list might be extended indefinitely, are only the reflection of the deepest contradictions in capitalism itself as

they appear in the consciousness of the bourgeoisie in accordance with their position in the total system of production. For this reason they appear as dialectical contradictions in the class consciousness of the bourgeoisie. They do not merely reflect the inability of the bourgeoisie to grasp the contradictions inherent in its own social order. For, on the one hand, capitalism is the first system of production able to achieve a total economic penetration of society, [27] and this implies that in theory the bourgeoisie should be able to progress from this central point to the possession of an (imputed) class consciousness of the whole system of production. On the other hand, the position held by the capitalist class and the interests which determine its actions ensure that it will be unable to control its own system of production even in theory.

There are many reasons for this. In the first place, it only seems to be true that for capitalism production occupies the centre of class consciousness and hence provides the theoretical starting-point for analysis. With reference to Ricardo "who had been reproached with an exclusive concern with production", Marx emphasised [28] that he "defined distribution as the sole subject of economics". And the detailed analysis of the process by which capital is concretely realised shows in every single instance that the interest of the capitalist (who produces not goods but commodities) is necessarily confined to matters that must be peripheral in terms of production. Moreover, the capitalist, enmeshed in what is for him the decisive process of the expansion of capital must have a standpoint from which the most important problems become quite invisible. [29]

The discrepancies that result are further exacerbated by the fact that there is an insoluble contradiction running through the internal structure of capitalism between the social and the individual principle, i.e. between the function of capital as private property and its objective economic function. As the *Communist Manifesto* states: "Capital is a social force and not a personal one." But it is a social force whose movements are determined by the individual interests of the owners of

capital – who cannot see and who are necessarily indifferent to all the social implications of their activities. Hence the social principle and the social function implicit in capital can only prevail unbeknown to them and, as it were, against their will and behind their backs. Because of this conflict between the individual and the social, Marx rightly characterised the stock companies as the "negation, of the capitalist mode of production itself". [30] Of course, it is true that stock companies differ only in inessentials from individual capitalists and even the so-called abolition of the anarchy in production through cartels and trusts only shifts the contradiction elsewhere, without, however, eliminating it. This situation forms one of the decisive factors governing the class consciousness of the bourgeoisie. It is true that the bourgeoisie acts as a class in the objective evolution of society. But it understands the process (which it is itself instigating) as something external which is subject to objective laws which it can only experience passively.

Bourgeois thought observes economic life consistently and necessarily from the standpoint of the individual capitalist and this naturally produces a sharp confrontation between the individual and the overpowering supra-personal 'law of nature' which propels all social phenomena. [31] This leads both to the antagonism between individual and class interests in the event of conflict (which, it is true, rarely becomes as acute among the. ruling classes as in the bourgeoisie), and also to the logical impossibility of discovering theoretical and practical solutions to the problems created by the capitalist system of production.

"This sudden reversion from a system of credit to a system of hard cash heaps theoretical fright on top of practical panic; and the dealers by whose agency circulation is effected shudder before the impenetrable mystery in which their own economic relations are shrouded." [32] This terror is not unfounded,. that is to say, it is much more than the bafflement felt by the individual capitalist when confronted by his own individual fate. The facts and the situations which induce this panic force something into the consciousness of the bourgeoisie which is too much

of a brute fact for its existence to be wholly denied or repressed. But equally it is something that the bourgeoisie can never fully understand. For the recognisable background to this situation is the fact that "the *real barrier* of capitalist production is *capital itself*'. [33] And if this insight were to become conscious it would indeed entail the self-negation of the capitalist class.

In this way the objective limits of capitalist production become the limits of the class consciousness of the bourgeoisie. The older 'natural' and 'conservative' forms of domination had left unmolested [34] the forms of production of whole sections of the people they ruled and therefore exerted by and large a traditional and unrevolutionary influence. Capitalism, by contrast, is a revolutionary form par excellence. *The fact that it must necessarily remain in ignorance of the objective economic limitations of its own system expresses itself as an internal, dialectical contradiction in its class consciousness*

This means that *formally* the class consciousness of the bourgeoisie is geared to economic consciousness. And indeed the highest degree of unconsciousness, the crassest, form of 'false consciousness' always manifests itself when the conscious mastery of economic phenomena appears to be at its greatest. From the point of view of the relation of consciousness to society this contradiction is expressed as the *irreconcilable antagonism between ideology and economic base.* Its dialectics are grounded in the irreconcilable antagonism between the (capitalist) individual, i.e. the stereotyped individual of capitalism, and the 'natural' and inevitable process of development, i.e. the process not subject to consciousness. In consequence theory and practice are brought into irreconcilable opposition to each other. But the resulting dualism is anything but stable; in fact it constantly strives to harmonise principles that have been wrenched apart and thenceforth oscillate between a new 'false' synthesis and its subsequent cataclysmic disruption.

This internal dialectical contradiction in the class consciousness of the bourgeoisie is further aggravated by the fact that the objective limits of

capitalism do not remain purely negative. That is to say that capitalism does not merely set ‘natural’ laws in motion that provoke crises which it cannot comprehend. On the contrary, those limits acquire a historical embodiment with its own consciousness and its own actions: the proletariat.

Most ‘normal’ shifts of perspective produced by the capitalist point of view in the image of the economic structure of society tend to “obscure and mystify the true origin of surplus value”. [35] In the ‘normal’, purely theoretical view this mystification only attaches to the organic composition of capital, viz. to the place of the employer in the productive system and the economic function of interest etc., i.e. it does no more than highlight the failure of observers to perceive the true driving forces that lie beneath the surface. But when it comes to practice this mystification touches upon the central fact of capitalist society: the class struggle.

In the class struggle we witness the emergence of all the hidden forces that usually lie concealed behind the façade of economic life, at which the capitalists and their apologists gaze as though transfixed. These forces appear in such a way that they cannot possibly be ignored. So much so that even when capitalism was in the ascendant and the proletariat could only give vent to its protests in the form of vehement spontaneous explosions, even the ideological exponents of the rising bourgeoisie acknowledged the class struggle as a basic fact of history. (For example, Marat and later historians such as Mignet.) But in proportion as the theory and practice of the proletariat made society conscious of this unconscious, revolutionary principle inherent in capitalism, the bourgeoisie was thrown back increasingly on to a conscious defensive. The dialectical contradiction in the ‘false’ consciousness of the bourgeoisie became more and more acute: the ‘false’ consciousness was converted into a mendacious consciousness. What had been at first an objective contradiction now became subjective also: the theoretical problem turned into a moral posture which

decisively influenced every practical class attitude in every situation and on every issue.

Thus the situation in which the bourgeoisie finds itself determines the function of its class consciousness in its struggle to achieve control of society. The hegemony of the bourgeoisie really does embrace the whole of society; it really does attempt to organise the whole of society in its own interests (and in this it has had some success). To achieve this it' was forced both to develop a coherent theory of economics, politics and society (which in itself presupposes and amounts to a 'Weltanschauung'), and also to make conscious and sustain its faith in its own *mission* to control and organise society. The tragic dialectics of the bourgeoisie can be seen in the fact that it is not only desirable but essential for it to clarify its own class interests on *every particular issue,* while at the same time such a clear awareness becomes fatal when it is extended to *the question of the totality.* The chief reason for this is that the rule of the bourgeoisie can only be the rule of a minority. Its hegemony is exercised not merely *by* a minority but *in the interest* of that minority, so the need to deceive the other classes and to ensure that their class consciousness remains amorphous is inescapable for a bourgeois regime. (Consider here the theory of the state that stands 'above' class antagonisms, or the notion of an 'impartial' system of justice.)

But the veil drawn over the nature of bourgeois society is indispensable to the bourgeoisie itself. For the insoluble internal contradictions of the system become revealed with, increasing starkness and so confront its supporters with a choice. Either they must consciously ignore insights which become increasingly urgent or else they must suppress their own moral instincts in order to be able to support with a good conscience an economic system that serves only their own interests. . Without overestimating the efficacy of such ideological factors it must be agreed that the fighting power of a class grows with its ability to carry out its own mission with a good

conscience and to adapt all phenomena to its own interests with unbroken confidence in itself. If we consider Sismondi's criticism of classical economics, German criticisms of natural law and the youthful critiques of, Carlyle it becomes evident that from a very early stage the ideological history of the bourgeoisie was *nothing but a desperate resistance to every insight into the true nature of the society it had created and thus to a real understanding of its class situation.* When *the Communist Manifesto* makes the point that the bourgeoisie produces its own grave-diggers this is valid ideologically as well as economically. The whole of bourgeois thought in the nineteenth century made the most strenuous efforts to mask the real foundations of bourgeois society; everything was tried: from the greatest falsifications of fact to the 'sublime' theories about the 'essence' of history and the state. But in vain: with the end of the century the issue was resolved by the advances of science and their corresponding effects on the consciousness of the capitalist elite.

This can be seen very clearly in the bourgeoisie's greater readiness to accept the idea of conscious organisation. A greater measure of concentration was achieved first in the stock companies and in the cartels and trusts. This process revealed the social' character of capital more and more clearly without affecting the general anarchy in production. What it did was to confer near-monopoly status on a number of giant individual capitalists. Objectively, then, the social character of capital was brought into play with great energy but in such a manner as to keep its nature concealed from the capitalist class. Indeed this illusory elimination of economic anarchy successfully diverted their attention from the true situation. With the crises of the War and the post-war period this tendency has advanced still further: the idea of a 'planned' economy has gained ground at least among the more progressive elements of the bourgeoisie. Admittedly this applies only within quite harrow strata of the bourgeoisie and even there it is thought of more as a theoretical experiment than as a practical way out of the impasse brought about by the crises.

Capital was brought into play with great energy but in such a manner as to keep is nature concealed from the capitalist class. Indeed this illusory elimination of economic anarchy successfully diverted their attention from the true situation . With the crises of the War and the post- war period this tendency has advanced still further: the idea of a "planned" economy has gained ground at least among the more progressive elements of the bourgeoisie. Admittedly this applies only within quite harrow strata of the bourgeoisie and even there it is thought of more as a theoretical experiment than as a practical way out of the impasse brought about by the crises.

When capitalism was still expanding it rejected every sort of social organisation on the grounds that it was "an inroad upon such sacred things as the rights of property, freedom and unrestricted play for the initiative of the individual capitalist." [36] If we compare that with current attempts to harmonise a 'planned' economy with the class interests of the bourgeoisie, we are forced to admit that what we are witnessing is *the capitulation of the class consciousness of the bourgeoisie before that of the proletariat. Of* course the section of the bourgeoisie that accepts the notion of a 'planned' economy does not mean by it the same as does the proletariat: it, regards it as a last attempt to save capitalism by driving its internal contradictions to breaking-point. Nevertheless this means jettisoning the last theoretical line of defence. (As a strange counterpart to this we may note that *at just this point in time* certain sectors of the proletariat *capitulate before the bourgeoisie* and adopt this, the most problematic form of bourgeois organisation.)

With this the whole existence of the bourgeoisie and its culture is plunged into the most terrible crisis. On the one hand, we find the utter sterility of an ideology divorced from life, of a more or less conscious attempt at forgery. On the other hand, a cynicism no less terribly jejune lives on in the world-historical irrelevances and nullities of its own existence and concerns itself only with the defence of that existence and with its own naked self-interest. This ideological crisis is an unfailing

sign of decay. The bourgeoisie has already been thrown on the defensive; however aggressive its *weapons* may be, it is fighting for self-preservation. *Its power to dominate has vanished beyond recall.*

4

In this struggle for consciousness historical materialism plays a crucial role. Ideologically no less than economically, the bourgeoisie and the proletariat are mutually interdependent. The same process that the bourgeoisie experiences as a permanent crisis and gradual dissolution appears to the proletariat, likewise in crisis-form, as the gathering of strength and the springboard to victory. Ideologically this means that the same growth of insight into the nature of society, which reflects the protracted death struggle of the bourgeoisie, entails a steady growth in the strength of the proletariat. For the proletariat the truth is a weapon that brings victory; and the more ruthless, the greater the victory. This makes more comprehensible the desperate fury with which bourgeois science assails historical materialism: for as soon as the bourgeoisie is forced to take up its stand on this terrain, it is lost. And, at the same time, this explains why the proletariat and *only* the proletariat can discern in the correct understanding of *the nature of society* a power-factor of the first, and perhaps decisive importance.

The unique function of consciousness in the class struggle of the proletariat has consistently been overlooked by the vulgar Marxists who have substituted a petty 'Realpolitik' for the great battle of principle which reaches back to the ultimate problems of the objective economic process. Naturally we do not wish to deny that the proletariat must proceed from the facts of a given situation. But it is to be distinguished from other classes by the fact that it goes beyond the contingencies of history; far from being driven forward by them, it is itself their driving force and impinges centrally upon the process of social change. When the vulgar Marxists detach themselves from this central point of view, i.e. from the point where a proletarian class consciousness arises, *they thereby place themselves on the level of consciousness of the*

bourgeoisie. And that the bourgeoisie fighting on its own ground will prove superior to the proletariat both economically and ideologically can come as a surprise only to a vulgar Marxist. Moreover only a vulgar Marxist would inf

THE IMPACT OF GLOBALIZATION ON THE VALUES OF MEDIA CONSUMPTION WHEN YOUNG PEOPLE OF JORDAN

By

Dania Asaad Said Abdel-Bari

Supervisor

Dr. Ibrahim Othman ,Prof.

ABSTRACT

This study addressed the impact of globalization through the media on the values of consumer behavior patterns among university students in Jordan and through the linking habits of consumption values, and identity, especially youth cultural identity.

The study dealt with the theoretical and empirical aspects of the problem. The empirical data was obtained of directly from the students, by structured questionair.
An purpose accidental sample was chosen, the sample consisted of 300 students, including 100 from the University of Philadelphia as a private and 200 of the University of Jordan. The sample was chosen to represent the different categories, on the bases of sex, specialization, year of study.

Different statistical tools were used melding ratios, T-Test, and A NOVA.
The Main conclusions showed that; there were no significant differences on the bases of privet vs. government Universities, and none according to religion of religiosity.
Also there were no significant differences according to income, as well as the place of residence. (Urban, Rural, Refugees Camps).

However the analysis of data showed of significant differences due to patters of residence, family size, the educational level of parents, and marital status.